



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية / لغة القرآن وآدابها

**(التوجيه النحوي للشاهد القرآني في كتاب (تمهيد القواعد بشرح
تسهيل الفوائد) لمحب الدين المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ))**

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء، وهي
جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية / لغة القرآن
وآدابها / لغة .

كتبت من قبل

(حازم حسين صالح علوان)

بإشراف

أ . د مؤيد جاسم محمد الخفاجي

آب / ٢٠٢٥ م

صفر / ١٤٤٧ هـ

قَالَ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَوْ أَنزَلْنَاهَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ

خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ

الْأَمْثَلُ نُضْرِمُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾

الحشر: ٢١

ترشيح الأطروحة للطبع

نظرًا لإنجاز فصول الأطروحة ومباحثها الموسومة بـ (التوجيه النحوي للشاهد
القرآني في كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحِب الدين المعروف بناظر
الحِيش ت(٧٧٨هـ)) لطالب الدكتوراه (حازم حسين صالح علوان) فإني أُرشحها
للطبع.



الإمضاء :

المشرف : أ. د. مؤيد جاسم محمد الخفاجي
مكان العمل : كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٥ / ١٤ م

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (التوجيه النحوي للشاهد القرآني في كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحب الدين المعروف بناظر الجيش ت(٧٧٨هـ)) و المقدمة من الطالب (حازم حسين صالح علوان) قد جرى بإشرافي في كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، و هي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية، لغة القرآن وآدابها / لغة.

الإمضاء : 

الاسم: أ . د مؤيد جاسم محمد الخفاجي

التاريخ: ٢٠٢٥ / ٥ / ١٥ م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

الإمضاء : 

الاسم: أ . م . د عاد كامل صابر

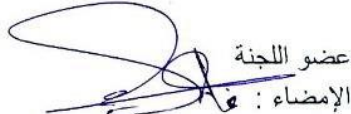
رئيس قسم اللغة العربية

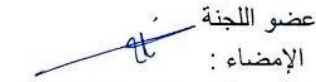
التاريخ: ٢٠٢٥ / ٧ / ٨ م

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (التوجيه النحوي للشاهد القرآني في كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحب الدين المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) التي قدمها الطالب. (حازم حسين صالح علوان)، وناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول بتقدير (امتياز) لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية، لغة القرآن وأدائها / لغة .

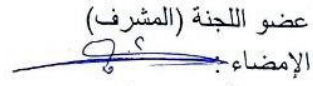

عضو اللجنة
الإمضاء :
الاسم : أ.م.د محمد علي هوبي
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٩ م


عضو اللجنة
الإمضاء :
الاسم : أ.د فليح خضير شني
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٨ م


عضو اللجنة
الإمضاء :
الاسم : أ.م.د نوال كمال حسين
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٨ م


عضو اللجنة
الإمضاء :
الاسم : أ.م.د سرمد عادل صاحب
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٨ م


رئيس اللجنة
الإمضاء :
الاسم : أ.د رفاه عبد الحسين مهدي
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٩ م


عضو اللجنة (المشرف)
الإمضاء :
الاسم : أ.د مؤيد جاسم محمد
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٩ م

صدق الأطروحة مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء


الإمضاء :
العميد : الأستاذ الدكتور محمد حسين عبود الطائي
التاريخ : ٢٠٢٥ / ٨ / ٩ م

الإهداء

إلى زهرة العمر، وعبق الأيام، زينة حياتي وبهجتها.
أجمل ما نسجته الأيام في خيوط العمر.
إلى فلذات كبدي أبنائي
(محمد صادق و مرتقب و حسين)
مهما علت مراتب العلم، فأنتم أعظم ما أنجزت في الحياة.
لكم وحدكم هذا العطاء، ولكم وحدكم كل ما تبقى من الحلم.
إليكم أهدي هذا العمل، لا لأنه خاتمة تعب.
بل لأنه بذرة أمل أزرعها في طريقكم
وأتمنى أن يكون مصدر فخر لكم .

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الأمين،
وآله الطيبين، وصحبه المنتجبين.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ^ط﴾ سورة إبراهيم/ ٧

الشكر كل الشكر للمنعم المنان على توفيقه وتأييده وآلائه،
من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق. أتقدم بالشكر وفائق التقدير
إلى الأستاذ الدكتور مؤيد جاسم محمد المشرف على الأطروحة
لجهوده العلمية المباركة التي قدمها والأخلاق النبيلة التي يتعامل بها .
ويطيب لي أن أشكر رئيس واساتيز قسم اللغة العربية، وكل من مدّ
لي يد العون بإرشاد أو إبداء نصيحة، فجزى الله الجميع عنّي كلّ خير.
وأقدم بوافر الشكر والامتنان إلى عميد الكلية الموقر
الأستاذ الدكتور محمد حسين عبود الطائي .
داعياً المولى سبحانه أن يمن عليهم بالتوفيق، ويسدد خطاهم
إنه سميع مجيب.

الباحث

الخلاصة :

إنّ دراسة التوجيه النحوي للشاهد القرآني وسيلة لتطوير دائرة المعارف النحوية، ولها أهمية كبيرة في إثراء الدرس اللغوي، وكلما كان النص خصباً كثرت التوجيهات فيه فتكون الدراسة أوسع والنتائج أوفر.

وإنّ دراسة التوجيه النحوي للشاهد القرآني في كتاب : (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) الرغبة في التعمق في اسرار لغة القرآن، ولهذا كان اختياري لهذا الموضوع. فالدراسة تُعنى بالتوجيهات النحوية للشواهد القرآنية و التي كان لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) رأي فيها، ومنهجه في الرد أو الترجيح .

والدراسة تهدف إلى دراسة الشواهد القرآنية بوصفها معياراً للإبراز الأدلة في المسائل النحوية في الكتاب الذي يتجه لخدمة التركيب القرآني و يُعنى بتوضيح ما أشكل في إعرابه، فهو من الكتب المهمة في الدراسات النحوية، يمتاز بكثرة الشواهد القرآنية وتنوعها، وكثرة التوجيهات فيها، وتتضح في الكتاب الشخصية النحوية لناظر الجيش عبر مناقشته للآراء، واختياره الأوجه منها، ومن هنا تتضح دواعي دراسة الكتاب، و أهمية الدراسة .

فدراسة التوجيهات للشواهد القرآنية لدى النحاة تكشف عن طبيعة الشواهد القرآنية، وأهميتها، والدور الذي تؤديه في ترجيح المعاني أو تضيقها .

وأنّ الشاهد القرآني له أهميته في ميدان الدراسات اللغوية بصفة عامة، والنحوية بصفة خاصة، ولوحظ عبر الدراسة أن التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية لناظر الجيش في الكتاب غزيرة تُنبئ عن سعة اطلاعه، فكان عارفاً بالمذاهب النحوية ومنهاج كل منها، واسع الاطلاع على مواضع الشواهد القرآنية، وكان له أسلوبه في التعامل مع الشواهد يعالجها بنقل توجيهات النحاة، ثم يُتبّع ذلك بتحليله لهذه التوجيهات، مؤيداً لها تارة، و معترضاً تارة أخرى، وكان يعطي رأيه في توجيهات النحاة معتمداً على الدليل النحوي والبرهان العلمي.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة :	أ - ح
التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :	١ - ٢٥
أولاً: التوجيه النحوي :	٢ - ٥
ثانياً: الشاهد القرآني :	٦ - ٧
النحاة والشاهد القرآني :	٨ - ١٣
ثالثاً: التعريف بابن مالك وكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ابن مالك :	١٤ - ١٥
مذهبه النحوي :	١٦ - ١٧
كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :	١٨ - ٢٠
رابعاً: التعريف بناظر الجيش و(كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ناظر الجيش :	٢١
كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:	٢٢
منهج ناظر الجيش وأسلوبه في الكتاب : القيمة العلمية للكتاب :	٢٣ - ٢٤

٢٥	موقف ناظر الجيش من الشواهد النحوية :
١١٠ - ٢٦	الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء
٣٧ - ٢٨	المبحث الأول : المبتدأ والخبر :
٤٠ - ٣٨	تقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا:
٤٥ - ٤١	المبحث الثاني : حذف المبتدأ والخبر بين الجواز و الوجوب : أولاً : حذف الخبر بعد (إذا الفجائية) :
٤٧ - ٤٦	ثانياً : حذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجزاء :
٥٥ - ٤٨	المبحث الثالث : المبتدأ والخبر من حيث التثنية والتعريف :
٦١ - ٥٦	المبحث الرابع : الجملة الواقعة خبراً: أولاً : حكم بعض الجمل في وقوعها خبراً :
٧٢ - ٦٢	ثانياً : روابط الخبر الجملة :
٨٠ - ٧٣	المبحث الخامس : تعدد الخبر :
٨٦ - ٨١	المبحث السادس : الفاعل :
٩٣ - ٨٧	أولاً : حكم الفاعل ورتبته :
١٠٢ - ٩٤	ثانياً : وقوع الجملة موقع الفاعل :

١٠٨ - ١٠٣	المبحث السابع : نائب الفاعل :
١١٠ - ١٠٩	نيابة المصدر المبهم عن الفاعل :
١٩٩ - ١١١	الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء
١١٣ - ١١٢	المبحث الأول : المفعول به : أولاً : تقديم المفعول به :
١١٦ - ١١٤	تقديم المفعول به بعد (أمّا) وجوباً :
١٢١ - ١١٧	دخول (اللام) على المفعول به المقدم :
١٢٣ - ١٢٢	ثانياً : حذف المفعول والعامل الناصب له : حذف المفعول به :
١٢٧ - ١٢٤	حذف العامل الناصب للمفعول به :
١٣٧ - ١٢٨	المبحث الثاني : المفعول المطلق :
١٤١ - ١٣٨	حكم المفعول المطلق المحذوف العامل :
١٥٠ - ١٤٢	المبحث الثالث : المفعول له :
١٥٨ - ١٥١	المبحث الرابع : (إذ) واستعمالاتها :
١٧٦ - ١٥٩	المبحث الخامس : المنصوب على الاستثناء:
١٨٨ - ١٧٧	المبحث السادس : الاشتغال: اشتغال العامل عن الاسم :
١٩٢ - ١٨٩	جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه :

١٩٩ - ١٩٣	ترجيح نصب الاسم المشغول عنه :
٢٤٨ - ٢٠٠	الفصل الثالث: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المجرورات وأدواتها
٢١٥ - ٢٠٢	المبحث الأول : الجر على الجوار :
٢٢٣ - ٢١٦	المبحث لثاني : الإضافة :
٢٣١ - ٢٢٤	المبحث الثالث : استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان :
٢٣٧ - ٢٣٢	المبحث الرابع : زيادة (من) في الكلام الموجب :
٢٤٣ - ٢٣٨	المبحث الخامس : دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها:
٢٤٨ - ٢٤٤	المبحث السادس : (الواو) بعد واو القسم :
٢٥١ - ٢٤٩	الخاتمة:
٢٦٤ - ٢٥٢	ثبت المصادر والمراجع :
A – B	Abstract

المقدمة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
 أفصح العرب أجمعين محمد وآله الطيبين وصحبه الميامين.
 و بَعْدُ . منذ أن أطل القرآن بنوره، نشأت الدراسات اللغوية لاستجلاء معانيه،
 وتعددت وصنفت الدراسات فيه، ومن بينها الدراسات النحوية، فارتفعت بذلك مكانة
 علم النحو، وسعى المفسرون للإفادة منه لفهم التراكيب والنصوص القرآنية.
 والأسلوب القرآني أسلوب معجز يصعب الإحاطة بمقاصده، لما يحتمله من
 وجوه ومعان، ولعلّ التدبر في التراكيب القرآنية يفتح آفاقاً جديدة في الاستعمال
 اللغوي، وأنّ دراسة ما اختلف فيه من المباحث يُعدّ أكثر صلاحاً للدراسة العلمية
 من المباحث التي اتفق عليها النحويون والمفسرون للوقوف على التوجيهات و
 الآراء .

ولا يخفى ما لدراسة التوجيه النحوي للشاهد القرآني من صقل للعقول وجلاء
 للفهم، وفائدة وخدمة لعلوم العربية يجني ثمارها الدارسون، وتصب في خدمة علوم
 القرآن الكريم.
 وأنّ دراسة التوجيه النحوي للشاهد القرآني وسيلة لتطوير دائرة المعارف النحوية،
 ولها أهمية كبيرة في إثراء اللغة العربية، وكلما كان النص خصباً كثرت
 التوجيهات فيه فتكون الدراسة أوسع والنتائج أوفر.
 و يطيب لي أن أعرض موضوع البحث، والدوافع لاختياره، والمنهج الذي سار
 عليه البحث .

حين اطلعت على كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) وجدته يزخر
 بالشواهد القرآنية فقد بلغ عددها (ثلاثة آلاف وثلاثة مائة وثمانون شاهداً) موزعة
 على (ثمانين باباً) في الكتاب.
 والدراسة تُعنى بالتوجيهات النحوية للشواهد القرآنية و التي كان لناظر الجيش
 (٧٧٨هـ) رأي فيها، ومنهجه في الرد أو الترجيح .

فتهدف إلى دراسة الشواهد القرآنية بوصفها معيارًا لإظهار الأدلة في المسائل النحوية، والكتاب يتجه لخدمة التركيب القرآني و يُعنى بتوضيح ما أشكل في إعرابه، فهو من الكتب المهمة في الدراسات النحوية، يمتاز بكثرة الشواهد القرآنية وتنوعها، وكثرة التوجيهات فيها، وتتضح في الكتاب الشخصية النحوية لناظر الجيش عبر مناقشته للآراء، واختياره الأوجه منها، فإنّ دراسة الكتاب مفيدة للبحث العلمي .

ومن هنا تتضح أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، فدراسة التوجيهات للشواهد القرآنية لدى النحاة تكشف عن طبيعة الشواهد القرآنية، وأهميتها، والأثر الذي تؤديه في ترجيح المعاني .

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة التوجيه النحوي للشاهد القرآني في الكتاب .

وكان المنهج الذي سار عليه الباحث أن يضع للمسألة عنواناً مناسباً، ثم التأصيل لها، و ذكر الشاهد القرآني، والتوجيه النحوي لناظر الجيش للشاهد .
و دراسة توجيهات النحاة والمعربين للمسألة وذكر المؤيدين لناظر الجيش فيها، وفي نهاية المسألة غالباً ما يوضح الباحث رأيه ، معتمداً على ما قرّره النحاة من القواعد النحوية .

والباحث تارة يؤيد ابن مالك أو ناظر الجيش في توجيه المسألة، و تارة أخرى يختار توجيهاً مخالفاً لهما إن كان هناك ما يدعم هذا التوجيه .
وقد تناول الباحث بالدراسة (مائة وسبعة عشر شاهداً) توزعت على (تسعة عشر مبحثاً) .

راعى فيها اختيار المهم من التوجيهات والعدول عن دراسة التوجيهات المتشابهة، وإنّ مهمة في الدراسة لم تكن إحصاء التوجيهات للشواهد القرآنية، بل الوقوف على المهم من هذه التوجيهات، بما يخدم دراسة نسيج التركيب القرآني.

واعتمدت الدراسة على بعض كتب التفاسير منها، مفاتيح الغيب للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦٧١ هـ)، وغيرها .

و بعض كتب إعراب القرآن منها معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، وإعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ومن كتب النحو الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والتذيل والتكميل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) وغيرها.

ومن الدراسات السابقة :

- اعتراضات ناظر الجيش للنحويين في (تمهيد القواعد جمعًا ودراسة)، أطروحة دكتوراه ، للباحث / عبد الله آل راسين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م)

- اعتراضات ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) على أبي حيان الأندلسي في المجزورات من خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، رسالة ماجستير، الباحث / طلال عويض المطيري، جامعة طيبة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية (١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م)

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في ثلاثة فصول، مسبقة بالمقدمة، و

التمهيد، وتتلو الفصول الخاتمة، والفهرس وثبت المصادر والمراجع.

تحدث الباحث في التمهيد: عن مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

أولاً: التوجيه النحوي :

ثانياً: الشاهد القرآني :

النحاة والشاهد القرآني :

ثالثاً: التعريف بابن مالك وكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) :

ابن مالك :

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

رابعاً : التعريف بناظر الجيش وكتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) :

ناظر الجيش :

كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، و قيمته العلمية :

الفصل الأول : التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : المبتدأ والخبر :

تقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا:

المبحث الثاني : حذف المبتدأ والخبر بين الجواز و الوجوب :

المبحث الثالث : المبتدأ والخبر من حيث التثنية والتعريف :

المبحث الرابع : الجملة الواقعة خبرًا:

المبحث الخامس : تعدد الخبر :

المبحث السادس : الفاعل :

المبحث السابع : نائب الفاعل :

والفصل الثاني : التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : المفعول به :

أولاً : تقديم المفعول به :

ثانيًا : حذف المفعول والعامل الناصب له :

المبحث الثاني : المفعول المطلق :

المبحث الثالث : المفعول له :

المبحث الرابع : (إذ) واستعمالاتها :

المبحث الخامس : المنصوب على الاستثناء:

المبحث السادس : الاشتغال:

اشتغال العامل عن الاسم :

الفصل الثالث : التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المجرورات وأدواتها

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار :

المبحث لثاني : الإضافة :

المبحث الثالث : استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان :

المبحث الرابع : زيادة (من) في الكلام الموجب :

المبحث الخامس : دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها:

المبحث السادس : (الواو) بعد واو القسم :

الخاتمة :

ذكر الباحث أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بعد العرض والمناقشة للتوجيهات.

و ثبتت المصادر والمراجع :

مع الإشارة إلى أنّ ترتيب المباحث في الدراسة جاء وفقاً لما ورد في كتاب تمهيد القواعد، وقد ضمّن الباحث موضوع الاشتغال في الفصل الثاني المنصوبات من الأسماء، لقرب توجهاته من حالة النصب، في حين ضمنه ابن مالك في باب نائب الفاعل .

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث أنّ ناظر الجيش يتحدث في بعض الأحيان عن مسألة، ثم يضيف عليها في باب آخر توجيهًا أو يعضد كلامه السابق بأدلة و شواهد.

وفي الختام اسأل الله جل في علاه التوفيق، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه وأرى من الواجب عليّ شكر الأستاذ الدكتور مؤيد جاسم محمد المشرف على هذه الدراسة، الذي كان مثلاً للروح العلمية في الإشراف والتوجيه، فلم يكن ضائعاً عليّ بجهد أو وقت، فجزاه الله عني كل خير، وجعله الله في ميزان حسناته.

.....
كما وأشكر الأساتيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبول مناقشة هذا
الجهد المتواضع، وعلى ما بذلوه من جهد في سبيل تجويد البحث وتقويمه.
فإن كانت هذه الدراسة على ما هو المطلوب فبفضل الله الوهاب المنان،
وجهد أساتيدنا، وإن لم تكن، فحسبي أنني بذلت ما في وسعي من جهد، والحمد لله
رب العالمين.

الباحث

التمهيد

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

لعل كتب النحاة القدامى ومصنفاتهم كشفت لنا المستوى الواعي من الرقي المعرفي واللغوي، والدراية الكاملة بكل فروع اللغة من نحو وصرف ودلالة وغيرها فكان للتوجيه النحوي حضوراً بارزاً، واثراً بالغاً في أبواب النحو ومسائله، عرض النحاة خلاله آرائهم وتوجيهاتهم النحوية التي أسهمت في نضج الدرس النحوي وتطوره .

أولاً : التوجيه النحوي :

(التوجيه) هو مصدر للفعل الثلاثي المضعف العين (وجّه)، من (الوجه)، و يحتمل معانٍ عديدة من حيث الأصل اللغوي .

جاء في مقاييس اللغة (الواو والجيم والهاء) أصل واحد يدل على مقابلة الشيء، والوجه مستقبل الشيء، و وجّهت الشيء جعلته على جهة واحدة ^(١) .

وذكر الراغب (ت ٤٢٥ هـ) أن أصل الوجه هو (الجارحة) قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ^(٢) ^(٣) .

ولما كان الوجه أشرف ما في ظاهر البدن، وأول ما يستقبلك، استعمل في مستقبل كل شيء. تقول وجهت الشيء فتوجه: أرسلته في جهة واحدة، فتوجه نحوها ^(٤) وذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الى أن : " التوجيه مصدر للفعل الثلاثي المضعف العين وجّه، ومنه وجّهت الريح الحصى توجيهاً إذا ساقته ... وكساء

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، (وجه)، ٩٤٨ .

(٢) سورة المائدة / ٦ .

(٣) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، (وجه)، ٦ / ٣٥٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه، ٦ / ٣٤٧ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

موجة أي ذو وجهين ... والوجيه من الخيل الذي تخرج يداه معًا عند النتاج، واسم ذلك الفعل التوجيه ^(١)، و " وجهت الريح الحصى توجيهها إذا ساقته " ^(٢) "ويقال : خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهها إذا وطنوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه" ^(٣).

فوجه الكلام ما يقصده المتكلم، والفعل (وجه) يحتمل دلالة الكشف و الإبانة. وقد وظّف سيبويه الفعل بمعنى الرأي النحوي إذ قال: " و أما قوله عزّ و جلّ ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ ^(٤) فَإِنَّمَا وَجَّهوه على أنّه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال ... و لم يرد أن يجعلها واو عطف، و إنّما هي واو الابتداء" ^(٥) .

و يقصد بـ (وجهوه) الرأي الصحيح، وعلى هذا المعنى جاء على صيغة اسم التفضيل في عبارة ابن يعيش (٦٤٣ هـ) : " وإلى هذا يشير صاحب الكتاب و هو أوجه عندي لقربه من القياس" ^(٦) ومن هذا نستنتج أنّ (التوجيه) مصدر الفعل الثلاثي المزيد المضعف العين (وجه)، مشتق من الوجه، فتوجيه الشيء أو الرأي جعله على جهة واحدة.

ولعلّ من المحاولات الأولى لتحديد هذا المفهوم في الموروث العربي نجدها في كتب الدراسات التي تتعلق بالقرآن الكريم، فقد ذكر الزركشي (٧٩٤ هـ) بابًا بعنوان "معرفة توجيه القراءات و تبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ" ^(٧)، قال : " هو فن

(١) أساس البلاغة ، الزمخشري، (وجه) ، ١٠٠٨ .

(٢) لسان العرب، ابن منظور ، (وجه) ، ١٧ / ٤٥٣ .

(٣) المصدر نفسه، ١٧ / ٤٥٨ .

(٤) سورة آل عمران / ١٥٤ .

(٥) الكتاب ، ١ / ٩٠ .

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش ، ٩ / ١١٠ .

(٧) البرهان في علوم القرآن، الزركشي ، ١ / ٣٤٢ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

جليل، و به تعرف جلاله المعاني و جزالتها، و قد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتباً ... " (١)، و يلاحظ أنّ ما يقصد بالتوجيه أنّه الدليل المرجح على قراءة ما، فهو ترجيح لإحدى القراءات على غيرها .

فالغاية من عملية التوجيه كما يرى الزركشي بأنّ يقام دليل ما على صحة هذه القراءة أو تلك على غيرها من القراءات التي قد تكون مغلوطة أو مخالفة لقواعد اللغة، أو أن يكون معناها مناف لما حكم بصحته.

وعرف الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) التوجيه بأنّه: "إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين" (٢).

ومن المحدثين من عرفه بأنّه: " ذكر الحالات والمواضع الاعرابية وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج " (٣) .
مما سبق يتضح أنّه ثمة علاقة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية لمفهوم التوجيه.

والوجه النحوي هو: "المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ككون الكلمة مرفوعة لأنها فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع" (٤) .

وأما التوجيه النحوي فهو : " ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كلّ منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير، أو تعليل، أو استدلال " (٥)
فالتوجيه النحوي يكون في الإعراب، وتأثيره يكون على دلالات التركيب النحوي، وما يتطلبه من تعليل و تفسير، فيهدف إلى تفسير الدلالة التي وُضِعَ التركيب من أجلها، عن طريق الإعراب، ومع تعدد الآراء النحوية في المسألة، تتعدد الأوجه

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي ، ١ / ٣٤٢

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني ، ٤٣

(٣) قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله أنور الخولي، ٨ .

(٤) المصدر نفسه، ٨

(٥) نفسه ، ١٢

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

الإعرابية، وهذا المصطلح النحوي يُشيرُ إلى الحالة التي يكون فيها للمسألة النحوية الواحدة أكثر من وجه وهذه الأوجه تتعلّق بالعلامة الإعرابية أو الوظيفة النحوية، وقد يكون مُتعلّقًا بالبناء والإعراب، أو الموقع الإعرابي، أو غير ذلك^(١).

ولعلّ تعدّد الأوجه الإعرابية شائعٌ في الدرس النحوي عند النحاة، و ظاهرة تعدد الآراء النحوية واختلاف الأحكام النحوية في المسألة الواحدة مألوفة لديهم^(٢). فقد بُني النحو العربي على ملاحظات النحويين واستخلاصهم القوانين التي يسير الكلام العربي الفصيح وفقها، و هذه الملاحظات صيغت في قواعد تساعد على تعلم اللغة العربية، وتوفّر الأدوات الضرورية للباحث في تفسير النصوص، ويتم هذا بعد استخلاص الأصول اللغوية على المستوى (الصوتي و الصرفي والنحوي، والدلالي).

فالتوجيه النحوي يقصد به بيان الوجه المحتمل والإفصاح عنه، باعتماد الأدلة النحوية من (سماع، أو قياس، أو إجماع) أو غيرها من الأدلة النحوية والتوجيه عادة لا يدرس النصوص التي تأتي على وفق الأصول، لأنّه خرج عن المطالبة بالدليل، و إنّما موضوع التوجيه هو النصوص المبينة لهذه الأصول، سواءً أ كان هذا التباين مطردًا أم شاذًا، ومحاولة ردّ هذه النصوص إلى الأصل^(٣) مما سبق يمكن للباحث تعريف التوجيه النحوي بأنّه : (ذكر حالة إعرابية، أو أكثر، لها ما يؤيدها من الأدلة، لإثبات صحتها أو ترجيحها) .

وقد استعمل ناظر الجيش في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) مصطلح التوجيه بلفظه الصريح، أو غيره من المفردات التي تؤدي الدلالة نفسها.

(١) ينظر: تعدد التوجيه النحوي، مواضعه، أسبابه، نتائج، محمد حسنين صبرة، ١٩٨ - ٢١١

(٢) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ٦٦ .

(٣) ينظر: الأصول، تمام حسان، ١٤٥، ١٥٧ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

ثانيًا: الشاهد القرآني :

لعلّ من الركائز الأساسية التي يتكئ عليها الدرس اللغوي بصورة عامة، والدرس النحوي بصورة خاصة الشواهد النحوية، والاحتجاج بها يمثل القاعدة التي لا بدّ لباحث اللغة من الوقوف عليها وتحليل عناصرها ووضع قواعدها .
والقرآن الكريم الذي أنزله الله على رسوله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، مصدر التشريع الإسلامي، معجزة الرسول الأكرم، في بلاغته، والذي تحدّى الله سبحانه وتعالى العرب بأن يأتوا بآية من مثله، قد اعتنى به المسلمون، واتخذوا من آياته شواهد للدلالة على مسائلهم في النحو، والصرف، والبلاغة، والدلالة وغيرها من علوم العربية.

وهو يمثل النص الأوثق من بين النصوص والشواهد اللغوية في العربية، والذي يعود الفضل إليه في نشأة العلوم اللغوية وتطورها، فكان الشاهد القرآني حاضراً في مؤلفات القدامى والمحدثين من علماء النحو.
والشاهد في اللغة نقول (شهد) فلان على فلان، فهو شاهد، والمشاهدة تأتي بمعنى (المعاينة)^(١).

أمّا اصطلاحاً فقد عرف الجرجاني(ت ٨١٦ هـ) الشاهد بأنه : " ما كان حاضراً في قلب الإنسان، وغلب عليه ذكره، فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق فهو شاهد الحق"^(٢).
ولعله يقصد بالشاهد الدليل الذي يحتج به على رأي أو مذهب أو غير ذلك، فيحتاج المتكلم الى الشاهد لإثبات ما يذهب كدليل يعزز به رأيه، فالمتكلم يعتمد للاستدلال على كلامه بالشواهد سواءً كانت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أم كلام العرب المنظوم أو المنثور، و النحوي لا يمكنه الاستغناء عن الشواهد، ليستدل بها ويعدّها دليلاً لإثبات القاعدة النحوية.

(١) ينظر : لسان العرب (شهد)، ٢٣ / ٢٤٠

(٢) التعريفات ، ١٢٤ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

والشاهد القرآني هو الأوثق والأصح من بين الشواهد، ويعد قمة في البيان لا يضاهيه فيها كلام العرب شعراً كان أو نثراً، لرسالته وقوة أسلوبه ولبلاغته ودقة معانيه، فالنص القرآني عند النحاة جميعاً أصل من أصول الاستشهاد لدقته وثباته. وإن شواهد القرآن الكريم أصح الشواهد، لما يحمله من خصائص فهو النص الذي لا يأتيه الباطل ولا يمسسه التحريف، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(١)

وقد ذكر الفراء (ت ٢٠٧هـ) أن الشاهد القرآني أعرب وأقوى حجة من الشاهد الشعري، فضلاً عن متانة تركيبه، وأنه خالٍ من النقص والضرورة، لهذا قد عمد إليه النحاة^(٢)

والقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وباللغة العربية الفصيحة، ونال منزلة عالية لدى العرب، فقصودوا آياته ومفرداته وعكفوا عليها من أجل فهمها والوقوف على دلالاتها .

واحتج القدامى من النحاة بالشواهد القرآنية في مؤلفاتهم، كسيبويه، والمبرد، والنحاس، وابن مالك وغيرهم، وذهب السيوطي (ت ٩١١هـ) الى القول : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أم أحاداً " (٣) . و القرآن الكريم ضمن بقاء اللغة العربية وحافظ على خواصها النحوية والإعرابية و اكسب اللغة العربية ألفاظاً جديدة، وأضاف دلالات جديدة لبعض الألفاظ ، وانتشرت اللغة العربية خارج جزيرة العرب بفضلها.

(١) سورة فصلت : ٤٢

(٢) ينظر: معاني القرآن ، الفراء ، ١ / ١٤

(٣) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ٦٧.

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

النحاة والشاهد القرآني :

الشاهد في علم النحو يقصد به النص الذي يدعم به النحوي قاعدته النحوية، والشاهد كغيره من الأدوات العلمية التي يُؤتى بها لتعزيز القاعدة، وقد استعمل النحاة الشاهد النحوي لإثبات صحة الحكم النحوي، ولا شك أنّ أهم أنواع الشاهد النحوي هو الشاهد القرآني .

وفي تفسير القرآن الكريم كان الشاهد هو الأصل الذي يعتمد عليه لفهم النص، وهذا هو المنهج الذي سار عليه الأوائل من الصحابة في تفسير القرآن الكريم سواءً أكان على مستوى الكلمة أم على فهم التركيب، أم على مستوى النص، فما أخذ من معان ودلالات لمفردات عرفها العرب يؤخذ بها لفهم النص القرآني، ونجد ذلك جلياً في قول ابن عباس : "إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر، فإنّه ديوان العرب" ^(١)

ومسائل نافع بن الأزرق (٦٥ هـ) مشهورة يجيبه فيها ابن عباس عن دلالات مفردات من القرآن و يذكر فيها شاهداً من الشعر ^(٢)

ومنها قول نافع: "فأخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ ^(٣) قال : لا تخافون عظمة ربكم قال : وهل كانت العرب تعرف ذلك؟ قال: نعم... ^(٤) ولا شك أنّ الباحثين يُجمعون على أنّ النحو العربي يعدّ خادماً للنص القرآني، وقد لجأ النحويون إلى الاستشهاد بالشعر وكلام العرب في المسائل النحوية. وعندما استقرت القواعد النحوية أخذ النحويون الآيات القرآنية كشواهد ترد في استدلالاتهم.

(١) الإتقان في علوم القرآن ، ٣٤٧

(٢) ينظر: مسائل نافع عن عبد الله بن عباس ، ٣٨

(٣) سورة نوح / ١٣ .

(٤) مسائل نافع عن عبد الله بن عباس ، ٣٨.

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

والملاحظ غلبة الشواهد الشعرية على الشواهد القرآنية لدى القدامى من النحاة كسيبويه (ت ١٨٠ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، ففي كتاب سيبويه بلغ الشاهد الشعري (١٠٥٦) شاهداً^(١)، أما الشواهد القرآنية فكان حضورها (٤٦٠) شاهداً^(٢)، وفي المقتضب نجد (٦٨١) شاهداً شعرياً، في حين نجد حضور الشواهد القرآنية (٥٠٠) شاهداً^(٣)

فهل كان حضور الشاهد القرآني عند سيبويه هو المتصدر بين الشواهد؟ لقد حاول بعض الباحثين إثبات ذلك فقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي : " كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني... وكان يضعه في المرتبة الأولى... يعتبر القرآن الأساس الأول في الاستشهاد"^(٤)

و الأعداد التي ذُكرت للشواهد القرآنية في كتاب سيبويه مقارنة بالشواهد الشعرية لا تعضد هذا القول .

ولعل سيبويه لم يكن حين قعد القواعد ملتفتاً لصنف الشاهد حتى يكثر في عمله أو يقل، ولم تكن غايته المفاضلة بين أنواع الشواهد، وإنما كانت غايته أن يشمل أكثر الصور استعمالاً في اللغة لتقعيد القاعدة النحوية، فكانت نتيجة ذلك وفرة للشعر على الآيات القرآنية، وهذا ليس كاشفاً عن مكانة القرآن عند سيبويه.

(١) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم، ١٣٥.

(٢) ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، د. محمد إبراهيم عبادة، ٣.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة/ ٣٤

(٤) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ١١-٢٤.

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

وبين الجدول الآتي أعداد الشواهد القرآنية والشعرية لبعض النحاة في المرحل
اللاحقة لسيبويه في القرن الثالث وما بعده ^(١) :

الشاهد الشعري	الشاهد القرآني	الكتاب
-----	-----	-----
٤٦٠	٣٠٠	الأصول لابن السراج (٣١٦ هـ)
٩١	١٢٦	الإيضاح لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)
١٤٢	٩٠	أسرار العربية ابن الأنباري (٥٧٧ هـ)
٥١٤	٤٦٦	عمدة الحافظ لابن مالك (٦٧٢ هـ)
٤٤١	٣٤٩	شرح التسهيل للمرادي (٧٤٩ هـ)
٢٣٩	٦٥٥	شذور الذهب لابن هشام (٧٦١ هـ)
١٢٧٣	٨٨٥	حاشية الاشموني (٩١٨ هـ)

من الواضح أنّ ابن السراج تقلّ عنده الشواهد القرآنية وتكثر الشواهد الشعرية، في حين نجد لدى أبي علي الفارسي الشاهد القرآني أكثر من الشاهد الشعري، بعدها يتردّد الأمر ، فتارة تكون الغلبة للشاهد القرآني وتارة للشاهد الشعري .
وينماز ابن هشام الأنصاري من بينهم بزيادة الشواهد القرآنية فتقرب من ثلاثة أضعاف الشاهد الشعري.

في حين بلغ عدد الشواهد القرآنية في كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش (٣٣٨٠) شاهداً موزعة على ثمانين باباً، وهي زيادة كبيرة في أعداد الشواهد مقارنة بالأعداد التي ذكرت لدى غيره من النحاة .

(١) ينظر: موقف نحاة طور النشأة من الشاهد القرآني ، حسين أحمد بو عباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، للعام / ٢٠١٦ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

و الملاحظ تباين الآراء حيال موقف النحويين القدامى من الاستشهاد بالقرآن الكريم، فمنهم من هاجم النحاة ، ومنهم من دافع عنهم، فمن المدافعين من النحاة الشاطبي (٧٩٠هـ) قال: " ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة ... فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يُقاس مثله، وإن كان فصيحاً وموجهاً في القياس لقلته " (١). فهو يرى أنه ليس من الضرورة أن يقاس على كل ما تكلمت به العرب وذهب بعض الباحثين الى أن النحويين قد جانبوا الصواب عندما جعلوا الشاهد الشعري مصدرهم الرئيس فركنوا إليه دون الشاهد القرآني وجعلوه تالياً له وإن النحويين عندما قعدوا القواعد و أقاموا الأقيسة النحوية وجدوا في القرآن ما يخالف هذه الأقيسة، فحكموا عليها بأنها مخالفة، و قد أقرّوا أشياء مخالفة لما هي عليه في القرآن الكريم، وقد منعوا أشياء وردت فيه.

وكان ينبغي عليهم أن يجعلوا القرآن الكريم مصدرهم في الاحتجاج وإقامة القواعد النحوية لأنّ لغته أفصح لغة وهو كلام الله المعجز بنظمه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وعلى الرغم من أنّ القرآن الكريم يستوعب معظم مسائل النحو، وله الفضل في بقاء اللغة الفصيحة، والمحافظة على الخواص اللغوية والإعرابية وأنّه اكسب اللغة ألفاظاً ووسع من استعمالها، وأضاف لها دلالات جديدة، وهو السبب في انتشار اللغة العربية في أرجاء المعمورة، ولكن النحاة ورغم كل هذا لم يعتمدوا عليه في وضع قواعدهم النحوية، بل ركنوا كثيراً الى الشعر (٢)

اعتمد النحاة الشاهد الشعري، وجعلوا منه مصدرهم الرئيس للاستشهاد على ما فيه من ضرورات، على الرغم من أنّه يحتوي على تحرّف للكلم ومخالفة للأبنية (٣) ،

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ٤ / ٨٠٧

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني، ٣ / ١٨٨

(٣) ينظر : من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس ، ٣٢٦

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ القرآن أغنى القواعد النحوية وأمدّها بأمتن القواعد وزاد من قيمتها وقامت على أساس القرآن الكريم القواعد وبُنيت على منهجه الأصول سواء كانت هذه الأصول متفقة مع أصول النحاة أم غير متفقة^(١) .

وتساءل الدكتور أحمد مكي الأنصاري: (أي الأمرين أولى بالتعصب النحو أم القرآن) ؟^(٢).

ويجيب عن هذا التساؤل بأنّ النحاة تعصبوا للشاهد الشعري على حساب الشاهد القرآني.

و أما الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري فقد ذهب إلى أنّ القرآن ينبغي أن تكون تراكيبه وأساليبه هي الأصل الذي تقوم عليه الدراسات على مستوى التراكيب والأساليب في اللغة العربية^(٣).

وذهب الدكتور خليل بنّيان الى القول : "ولقد كان الأمثل بهم أن يقفوا من القرآن أحد موقفين الأول: أن يعكفوا عليه، فيقتصروا على استخلاص أحكام نحوهم - ضوابطه وقواعده - منه ...

٢- أن يحلّوه منزلته بكونه كلام الله المعجز، وأنّه بذلك سما على كلام الناس فيكتفى لذلك بالقول فيما جاء مخالفا لكلام الناس: وفي كلام الله كذا، أو: قد جاء في القرآن كذا . تنبيهها على أنّ ذلك مما يختص به أسلوبه ..."^(٤)

ويلاحظ أنّ موقف بعض النحاة من الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم فيه شيء من الغرابة، فقد وصفوا بعض ما جاء فيه بالقلّة ومنعوا أشياء وردت في القرآن الكريم، و وصفوا بعض أحكامه بالضعف، أو بالشذوذ، وحملوا بعض أحكامه على الضرورة .

(١) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية د. عبد العال سالم مكرم ، ٣٠٦

(٢) ينظر : نظرية النحو القرآني د/ أحمد مكي الأنصاري ، ٢٣

(٣) ينظر: نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجوّاري ، ٦ .

(٤) النحويون والقرآن ، خليل بنّيان الحسون ، ٢٩٥

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

وفضلوا أن يستشهدوا بما جاء في كلام العرب على أن يستشهدوا بالقرآن الكريم، فما كان القرآن على رأس ما يُحتج به ^(١) .

ولذا كان الشاهد القرآني أقل حضوراً في كتبهم من الشاهد الشعري. وإنّ القول بأنّ نصيب الشواهد القرآنية في كتبهم أكبر من نصيب الشعر والنثر فيه شيء من المغالطة .

وكان بإمكان النحاة إثبات الحكم أو القاعدة النحوية بشاهد قرآني أو آية واحدة، فكيف إذا كانت الشواهد متعددة .

ويعد ناظر الجيش من النحويين الذين عنوا كثيراً بالشاهد القرآني، فنجده قد استشهد بشواهد كثيرة، من القرآن الكريم وكلام العرب، فيذكر نصوصاً من الشواهد القرآنية في كثير من المسائل .

فكان حضور الشاهد القرآني في كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) حضوراً واسعاً، ما يعكس الاهتمام الكبير بالشاهد القرآني.

وقد ورد الشاهد القرآني على أشكال مختلفة، فنجده في الغالب يقتصر على الشواهد القرآنية دون غيرها من الشواهد، وكان يحتج لمسائله النحوية بأكثر من شاهد قرآني ، فيورد آيتين أو ثلاث أو أكثر في الاحتجاج للمسألة النحوية الواحدة، و كثيراً ما نجده يقدم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد، وهذا يدل على عنايته بالشواهد القرآنية، وتارة نجد أنّه وفي مواضع قليلة يستشهد بشواهد أخرى ويقتصر عليها، ولا يقلل ذلك من قيمة الشواهد القرآنية لما لها من حضور واسع في الكتاب.

(١) ينظر : النحويون والقرآن ، ١٢ ، ١١٥ ، ١٢٢

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

ثالثاً : التعريف بابن مالك وكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) :

ابن مالك :

هو أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، بن مالك الشافعي النحوي ، ولد عام (٦٠١) للهجرة في الاندلس، إمام زمانه في العربية ^(١) . نشأ منذ نعومة أظافره مكباً على طلب العلم، أخذ النحو والقراءات عن كبار العلماء في عصره، هاجر إلى بلاد المشرق لمتابعة طلب العلم، ثم انتقل إلى بلاد الشام، وأخذ العلم عن شيوخها، ولازم مجلس ابن يعيش وغيره، ثم استقر مدرساً للعربية والقراءات في الجامع الأموي بدمشق^(٢)، وقد تلقى العلم على عدد من كبار علماء عصره في الأندلس وبلاد المشرق الإسلامي في النحو والصرف والقراءات^(٣) " يبدو أنّ ابن مالك على غرار ما عهد في عصره، بدأ دراسته بحفظ القرآن، واستتبع هذا بطبيعة الحال دراسة القراءات وعلوم الدين والنحو واللغة ... وقد ذكر المقرّي في نفح الطيب، أنّه أخذ العربية عن غير واحد ... " ^(٤) وقال الذهبي (٧٤٨هـ): " صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها ...، وأمّا اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيتها، وأمّا النحو والتصريف فكان فيه بحرًا لا يجارى، وحبّرًا لا يُبارى " ^(٥) . قال عنه تاج الدين السبكي (٧٥٦هـ): " الأستاذ المقدم في النحو واللغة جمال الدين أبو عبد الله صاحب التصانيف السائرة مسير الشمس ومقدمها الذي تصغي له الحواس الخمس، وكان إماماً في اللغة إماماً في حفظ الشواهد وضبطها " ^(٦)

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية، ١ / ٧ ، الوافي بالوفيات ، ٣ / ٢٨٥ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة ، ١ / ١٣٠ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١ / ١٣٠ .

(٤) مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ٣ .

(٥) تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام، الذهبي ، ٥ / ١٠٩-١١٠ .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي ، ٨ / ٦٧ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

له ثروة من المؤلفات بمختلف موضوعات اللغة ^(١) منها :

الخلاصة المشهورة بالألفية، و تسهيل الفوائد، وشرح تسهيل الفوائد (إلى باب مصادر الفعل) أكمله بعد وفاته ولده بدر الدين، والكافية الشافية، و شرح الكافية الشافية، وفعل وأفعّل، وعمدة الحافظ وعمدة الالفاظ، وشرح عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ، و إكمال العدة وشرحها، ولامية الأفعال، و شرح لامية الأفعال، و الاعتقاد في نظائر الظاء والضاد، و الضرب في معرفة لسان العرب، و تحفة المودود في المقصور والممدود، و الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، و شواهد التوضيح والتصحيح، إيجاز التعريف في علم التصريف، ونظم الفوائد، وغيرها.

(١) ينظر: الوافي بالوفيات، ٦ / ٢٨٦، بغية الوعاة، ١ / ١٣٢-١٣٤

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

مذهبه النحوي :

من يطالع كتب ابن مالك يجد بوضوح حضوراً لآراء النحاة في كتبه عمومًا، وفي كتاب التسهيل وشرحه خصوصًا، يوافق آراء النحاة تارة و يخالفها تارة أخرى، يؤيدها أو يرد عليها، أو يضعفها، و تارة أخرى يصححها، أو يجتهد ويرجح و لعل كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) هو خلاصة درسه النحوي، ومذهبه النحوي يستخلص منه، فقد وضع فيه خلاصة آرائه .

و يمكن إجمال خصائص هذا المذهب في الآتي : -

١ - التجديد في منهج التأليف: نجد ابن مالك يميل إلى التجديد والابتكار في منهج التأليف ، ولعل هذا من سمات مذهبه^(١)

فقد نهج ابن مالك في ترتيب مسائله في النحو منهجًا تعليميًا، يعتمد على المناسبة والارتباط بين المسائل، ولعل الباحث يلحظ ميل ابن مالك إلى عنصر التجديد في كتبه حينما يشرحها.

وجاء منهجه في كتاب تسهيل الفوائد خلاصة لدراساته الطويلة، فكان منهجه منهج المعلم المتقن البارِع، إذ وضع منهجًا سائغًا للدارسين.

٢ - النظم العلمي: لقد انماز نظم ابن مالك بالرقعة والعذوبة، مع أنَّه نظم علمي، فقد برع في هذا النظم لدرجة كبيرة، وكان هدف ابن مالك من هذا تيسير النحو على الدارسين^(٢).

٣ - التيسير : لعل السمة الغالبة على منهج ابن مالك في النحو التيسير والسهولة فيما ذهب إليه من آراء، حتى إنه في كثير من الأحيان يصرح بأنَّه اختار المذهب الأسهل، أو الأبعد عن التكلف، ويدل على هذا اسم الكتاب (تسهيل الفوائد) فهو أوضح دليل على منهج ابن مالك في النحو، ولعل إكثاره من النظم لتيسير الحفظ والفهم لدى الدارسين^(٣).

(١) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٣

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٤٤

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٤٤

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

٤ - اصطلاحاته النحوية :

من الملاحظ أنّ موقف ابن مالك من الاصطلاحات النحوية هو موقف الباحث المتحرر من القيود، يظهر ذلك بشكل جلي في اجتهادات ابن مالك في عنوانات المسائل النحوية ، فنجده غير الكثير من هذه العنوانات التي كانت لدى سيبويه في كتابه وغيره من النحاة القدامى، ولاسيما ما يخص العنوانات المطولة^(١)

ومن العنوانات التي استحدثها باب النائب عن الفاعل، وكان الجمهور يسميه (المفعول الذي لم يسم فاعله)

واستعمل ابن مالك اصطلاح (لغة و يتعاقبون فيكم ملائكة) بدلاً من قولهم لغة (أكلوني البراغيث) .

ومن الأبواب التي استحدثها باب القسم، وباب عطف النسق، وباب عطف البيان ، وباب أسماء لازمت النداء^(٢) .

توفي ابن مالك في الثاني عشر من شعبان، عام (٦٧٢ هـ)^(٣) .

(١) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ٤٩

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٤٩ - ٥٠

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات، ٣ / ٤٠٨ ، بغية الوعاة ، ١ / ١٣٤

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

وقد اختصر بعضهم الاسم على (التسهيل)، ولعل ابن مالك بعد دراسة النحو على أساتذته بدأ تدريس النحو والتأليف فيه، ويبدو أنه وجد صعوبة في المؤلفات السابقة ككتاب سيبويه، والجمل، والإيضاح وغيرها من الكتب التي كانت متداولة، فأراد ابن مالك تيسير النحو، فألف كتاب تسهيل الفوائد، وسماه بهذا الاسم الذي يتفق مع الغرض من تأليفه^(١)

ضمّن ابن مالك في الكتاب مسائل النحو والصرف في (ثمانين باباً)، فيها (مائتان وأحد عشر فصلاً)، منها خمسة أبواب في الصرف والإمالة و مخارج الحروف، و قسّم بعض الأبواب على فصول، و من الواضح في الكتاب اهتمام ابن مالك بالمسائل الخلافية، وذكر أصحاب المذاهب من القدامى والمعاصرين له وقد خالف في التسهيل البصريين في (ست مسائل)، في حين خالف الكوفيين في ما يقارب (الستين مسألة)، وخالف الخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) (في ست مسائل)، و خالف يونس بن حبيب (١٨٢ هـ) في (إحدى عشرة مسألة)، وخالف سيبويه (١٨٠ هـ) في (ثمان مسائل). وخالف الكسائي (١٨٩ هـ) في (ثلاثين مسألة)، وخالف الفراء (٢٠٧ هـ) في (خمسة وأربعين مسألة)، والمبرد (٢٨٥ هـ) في (ثمان وعشرين)، والزجاج في (اثنتي عشرة مسألة)، وأبا علي الفارسي (٣٧٧ هـ) في (ست عشرة مسألة)، والرماني (٣٨٤ هـ) في (ثلاث مسائل)، وابن جني (٣٩٢ هـ) في (ثلاث مسائل)، والملاحظ أنّ كتاب تسهيل الفوائد فيه مزيج من الآراء التي ذكرها ابن مالك لعدد من النحويين^(٢).

(١) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ٦٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه، ٦٥-٦٧

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

ولعلّ كتاب تسهيل الفوائد يعد من أكثر كتب النحو أثرًا إلى اليوم، وخير مؤيد لذلك الشروح الكثيرة له، فهو إلى جانب الألفية مرجعًا للنحاة والباحثين في الدراسات العربية، وعليهما قامت العديد من الدراسات النحوية واللغوية، ومنهما نهلت الكثير من المصنفات النحوية.

وكانت له إشارات كثيرة من بين المؤلفات النحوية، وهذه القيمة تأتي نتيجة ما يمتاز به هذا الكتاب من ترتيب لأبواب النحو قلّمًا نجده في غيره من المؤلفات، فضلًا عن ما فيه من ذكر الاختلافات والآراء والمذاهب النحوية وتفصيل بعض الآراء وتحليلها والحكم على بعضها منها بالتأييد أو الرفض، وقد أشاد بهذا الكتاب عدد غير قليل من العلماء منهم أبو حيان (٧٤٥ هـ)، وناظر الجيش (٧٧٨ هـ) وابن خلدون (٨٠٨ هـ)^(١)، لهذا نجد كثيرًا من الشروح على هذا الكتاب فقد تسابق عدد من العلماء على شرحه وتفصيل ما أجمل فيه وكشف الغموض عنه .

(١) ينظر : تسهيل الفوائد ، ٣٣

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

وقد ذكر حاجي خليفة (١٠٦٨ هـ) في كشف الظنون ستة وعشرين شرحًا لكتاب تسهيل الفوائد^(١) لعل من أبرزها :

- شرح التسهيل، لابن مالك (٦٧١ هـ) لغاية باب (مصادر الأفعال)، وقد وافته المنية قبل إتمامه .

- شرح التسهيل لابن المصنف، بدر الدين (٦٨٦ هـ) أكمل فيه شرح والده .

- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لابي حيان الاندلسي (٧٤٥ هـ).

- شرح التسهيل، لابن قاسم المرادي (٧٤٩ هـ) .

- شرح كتاب التسهيل، لشهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) .

- شرح جمال الدين ابن هشام (٧٦٢ هـ).

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل المصري (٧٦٩ هـ) .

- شرح التسهيل ، لمحمد بن حسن المالقي (٧٧١ هـ) .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحِب الدين المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ).

- تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني (٨٣٧ هـ).

ومن هذه الشروح وهذا الاهتمام من قبل العلماء تتضح القيمة العلمية للكتاب .

(١) ينظر : كشف الظنون، حاجي خليفة ، ٤٠٥ / ١ .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

رابعاً : التعريف بناظر الجيش وكتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) :

ناظر الجيش :

"هو محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، (لقبه محب

الدين) ، وكنيته ابو عبد الله" (١)

ولد ناظر الجيش عام (٦٩٧ هـ) في القاهرة (٢) وعلى ما يبدو أنه انتقل مع أسرته إلى حلب، وعمل بها فترة من الزمن بعدها عاد إلى القاهرة (٣).

وقد شهد جمع من العلماء لناظر الجيش بالفضل وببراعته العلمية في شتى العلوم جعلت منه من أهم علماء عصره، قال الصفدي: " وما أراه إلا من محاسن الديار المصرية لكمال أدواته وعلومه فقها وأصولاً ومنطقاً وعربية" (٤)

"تحلى ناظر الجيش بصفات غاية في الحسن والروعة. فها هو ذا ابن حجر يقول عنه: وترقى إلى أن ولي ناظر الجيش بالديار المصرية، ففاق من قبله من الأكابر، فضلاً عن أقرانه في المروءة والعصبية لجميع الناس ممن يقصده، خصوصاً طلبة العلم" (٥)

تتلمذ على يد عدد من العلماء منهم جلال الدين القزويني (ت ٧٣٩ هـ) و ابي حيان (ت ٧٤٥ هـ) ، و تاج الدين الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) (٦) وقد ذكرت المصادر التي ترجمت له أنه ألف كتابين ويبدو أن قلة مؤلفاته ترجع إلي اشتغاله بالمناصب التي تولاهها، فلم يصنف غير كتابين، كتاب تمهيد القواعد في النحو يشرح فيه كتاب التسهيل لأبن مالك، وكتاب في المعاني والبيان يشرح فيه تلخيص المفتاح للقزويني، و أن وفاته كانت سنة (٧٧٨ هـ) (٧)

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغزي بردي. ١١ / ١٤٣

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ، ابن حجر العسقلاني ، ٦ / ٤٥ ، بغية الوعاة، السيوطي، ١ / ٢٧٥

(٣) ينظر : مقدمة تمهيد القواعد ، ٢٥

(٤) الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدي ، ٥ / ١٩٢ .

(٥) مقدمة تمهيد القواعد ، ٢٨ - ٢٩

(٦) ينظر : الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني ، ٦ / ٤٥ ، بغية الوعاة ، السيوطي ، ٢ / ١٧١

(٧) ينظر : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغزي بردي، ١١ / ١٤٣ ، حسن

المحاضرة ، السيوطي، ١ / ٥٣٧

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :

أشار ناظر الجيش في مقدمة كتابه إلى أنه أسماه تمهيد القواعد إذ قال :
" فشرعت في ذلك مستمداً من الله تعالى أن يوفقني لسبيل الرشاد، وأن يهديني إلى
التبصير، والسداد، وأن يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض وإكمال المراد، وسميته :
تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " (١)

و يعد الكتاب مرشداً لكل من ينشد الدقة في تحري المسائل النحوية، ونجد أنه يردّ
اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في كثير من المسائل بالحجة والبرهان
القاطع، إضافة الى أنّ الكتاب مزاج ثلاثة كتب كبيرة في النحو وثلاثة شروح
للتسهيل وهي : شرح ابن مالك وأبو حيان وناظر الجيش (٢) .

(١) مقدمة تمهيد القواعد ، ٣٩

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٤٤-٤٥

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

منهج ناظر الجيش وأسلوبه في الكتاب :

لعل ناظر الجيش في شرحه للتسهيل اتبع منهجاً لم يحد عنه وهو التسهيل. وقد أظهر المؤلف براعة في مناقشة الآراء والمذاهب النحوية، ما يدل على اطلاعه الواسع، وقد أكثر ناظر الجيش من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وأشعار العرب وأقوالهم، وكان يحذو حذو ابن مالك في ذلك، ولم يكن مجرد ناقل بل كان يقارن ويختار الأقرب إلى فهمه .

ويمكننا وصف هذا المنهج بما يأتي :-

١- اتبع ناظر الجيش خطى ابن مالك في الأبواب والفصول التي جاءت في التسهيل ، فهو يعرضها دون تقديم أو تأخير، يذكر النص من المتن طال أو قصر من التسهيل، ثم يأخذ في الشرح مشيراً إلى المتن بـ (ص) وإلى الشرح بـ (ش) .

٢- إيراد ما جاء في شرح التسهيل وتصدير ذلك بقوله قال المصنف، على قدر المتن الذي يشرحه، وقد استمر على هذا المنهج طوال الكتاب، وشرح ناظر الجيش تضمن شرح ابن مالك كله وزاد عليه.

٣- مناقشة كلام ابن مالك بعد سرده، ومناقشة اعتراض أبي حيان لهذا الكلام، ثم إبطاله بالحجة والدليل دون غرور أو استعلاء.

٤- حشو الكتاب بنقول مختلفة عن عدد غير قليل من النحويين ابرزهم سيبويه (١٨٠ هـ)، والفراء (٢٠٧ هـ)، والأخفش الأوسط (٢١٥ هـ)، وابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ هـ)، وغيرهم .

أما أسلوب ناظر الجيش فقد انماز بالعدوية والسلاسة، بعيد عن التعقيد اللفظي ويميل إلى السهولة ، وقد ينوع في أسلوبه بين إيجاز وإسهاب، ويبدو أنه كان متأثراً بشكل كبير في أسلوب الأندلسيين بصورة عامة، وابن عصفور خاصة، فهو يميل إلى التحليل وذكر آراء النحاة في المسألة الواحدة، وقد استطاع ناظر الجيش تضمين آراء أغلب النحاة .

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

و اعتمد في نقل الآراء على كتاب ابن مالك في شرح التسهيل، كونه صاحب المتن ، واعتمد أيضا على كتاب (التذيل والتكميل) لأبي حيان (٧٤٥ هـ) " الكتاب الذي تعرض فيه أبو حيان لشن هجومه على ابن مالك، وكان كتاب تمهيد القواعد هو الكتاب الذي تولى صاحبه فيه مهمة الرد على هذه الاعتراضات " (١) ومن الطبيعي أن يكون كتاب تمهيد القواعد متأثراً بالأساليب المنطقية، فقد ذكر فيه المؤلف عدداً من المصطلحات المنطقية، كالعموم والخصوص، وغيرها من هذه الأساليب.

القيمة العلمية للكتاب :

يعد كتاب (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) موسوعة نحوية جمع فيه ناظر الجيش آراء المتقدمين، والمتأخرين إلى زمانه، فهو مرجع مهم لكل باحث . وقد أكثر فيه من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وأشعار العرب، وأقوالهم، وأمثالهم ، وكان يقتدي بابن مالك في ذلك، وانماز أسلوبه بالسلاسة، والبعد عن التعقيد اللفظي. فهو مرشد لكل من ينشد الحق، والصواب، والدقة في تحرى المسائل النحوية، وقد جمع فيه ناظر الجيش آراء عديدة للنحاة، من بصريين، وكوفيين، وأندلسيين ، ومغربيين، وغيرهم.

ويعدّ مرجعاً مهماً لكل باحث يريد الوقوف على رأى النحاة، فقد ضم آراء الخليل ، ويونس، وسيبويه في الكتاب، والشلوبين في التوطئة، وابن عصفور في المقرب، وابن الضائع في شرح الجمل، والزجاج في معاني القرآن، والزجاجي في جملته، وابن أبي الربيع في شرح الإيضاح، والسيرافي في شرحه على كتاب سيبويه، وغيرهم .

كما تتمثل قيمة هذا الكتاب العلمية في ردّ اعتراضات أبي حيان على ابن مالك بالحجة ، والبرهان القاطع.

(١) تمهيد القواعد ، ٥٨

التمهيد : مصطلحات العنوان وأهم مضامينه :

موقف ناظر الجيش من الشواهد النحوية :

لعله من المتعارف عليه بين النحاة أنّ مصادر الاستشهاد في اللغة هي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر. وقد أكثر القدامى من الاستشهاد بها في مؤلفاتهم، وعندما جاء المتأخرون فسّروا ذلك بما يرضي ميولهم. ففي قضية الاستشهاد بالحديث النبوي " قال بعضهم : لا يجوز الاستشهاد به، لأنّه قد روي بالمعنى، كما قالوا: إنّ بعض الشعر لا يجوز الاستشهاد به لأنّ قائله من طبقة أو عصر لا يجوز الاحتجاج به"^(١)

أمّا عن موقف ناظر الجيش من هذه القضية فقد كان يوازن في استعمال الشواهد مع ميله الشديد الى استعمال الشاهد القرآني والإكثار منه، لأنّ القرآن الكريم منذ نزوله وإلى يومنا هذا يعدّ قمة في الفصاحة وغاية في البيان، لا يضاهيه كلام في ذلك، وإنّ ألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب، وعليها اعتماد الفقهاء وإليها يفرع البلغاء

"وقد وقف بعضهم في قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقالوا : إنّهُ يشتمل على ألفاظ غير قياسية، ونحن نعجب من هؤلاء، يثبتون اللغة بشعر مجهول ولا يثبتونها بالقرآن العظيم! قال ابن حزم : (ولا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجريز، أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلميّ، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر، أو نثر جعله في اللغة، وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه) "^(٢)

أما عن ناظر الجيش فقد أكثر من الأخذ بالشاهد القرآني ، فكانت لديه شواهد كُثُر، بل الآلاف من الشواهد القرآنية.مع تخريجات و مواقف بعض النحاة في تخريجها

(١) تمهيد القواعد ، ٦٧

(٢) المصدر نفسه ، ٦٧

الفصل الأول

الفصل الأول

التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

يُعدّ النحو العربي أحد الركائز الأساسية لفهم اللغة العربية وإتقانها، إذ يُعنى بدراسة أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء، ويُسهّم في الكشف عن دلالات الجمل وتمييز المعاني الدقيقة، ومن أبرز الموضوعات التي يتناولها النحو بالدراسة المرفوعات، وهي طائفة من الأسماء التي تُرفع في الكلام، وتشكل لبنةً أساسية في بناء الجملة العربية.

والمرفوعات في اللغة العربية لها دور مهم و محوري في التركيب النحوي، إذ أنها تشمل عناصر مهمة في الجملة الاسمية والفعلية كالمبتدأ والخبر، والفاعل وأسماء الأفعال الناسخة وأخبار الحروف المشبهة بالفعل، وغيرها، و اللغة العربية إنمازت بالمرونة في نظامها النحوي وفي دقة التعبير عن المعاني. و(المرفوعات من الأسماء) هي الأسماء التي أخذت حالة الرفع، وهي حالة من الحالات الإعرابية الأربع الرفع، و النصب، والجـر، والجزم وعلامة الرفع الأصلية هي الضمة، وقد ينوب عنها الألف أو الواو ، في بعض الحالات. ويشترط في الأسماء المرفوعة أن تكون معربة وليست مبنية، لأنّ المبنى من الأسماء لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، وإن كان الاسم في محل رفع، وقد تكون الضمة مقدرة وغير ظاهرة.

المبحث الأول : التعريف المبتدأ والخبر :

لعل من الركائز الأساسية في التركيب اللغوي في النحو العربي المسند والمسند إليه أو المبتدأ والخبر، إذ يشكلان الجملة الاسمية التي يتألف منها الكلام إلى جانب الجملة الفعلية، والمبتدأ اسم مرفوع يبتدأ به الكلام، أما الخبر فهو الجزء الذي يتم مع المبتدأ جملة يحسن السكوت عليها، ويكون لهما دور أساسي في إيصال المعاني

و الجملة الاسمية عند النحاة تتكون من مسند و مسند إليه، والمسند قد يكون اسماً أو فعلاً .

والرابط بين (المسند والمسند إليه) أيّ جزئي الجملة هو (الإسناد)، يقول سيبويه (١٨٠ هـ) عنهما : " ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً،

فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك " (١)

فالمبتدأ كما يرى سيبويه لا بدّ له من خبر، ولا يغني أحدهما عن الآخر .

و ذكر المبرد (٢٨٥ هـ) أنّ المبتدأ والخبر لا يستغني أحدهما عن الآخر (٢) ،

وشار سيبويه الى المبتدأ بقوله : " كل اسم ابتدئ به ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده، فهو مسند ومسند إليه " (٣)

وعرف ابن يعيش (٦٤٣ هـ) المبتدأ بقوله : " المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه " (٤)

وذهب نحاة الكوفة إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان أيّ يرفع أحدهما الآخر، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، نحو : (زيد أخوك وعمرو غلامك)، وذهب نحاة

(١) الكتاب ، ٢٣ / ١

(٢) ينظر :المقتضب ، لابي العباس المبرد، ١٢٦ / ٤

(٣) الكتاب ، ٢٣ / ١

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٨٣ / ١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

البصرة إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء واختلفوا في الخبر فذهب قوم إلى أنَّه مرفوع بالابتداء وحده ^(١) .

وأصل المبتدأ أن يكون اسم معرفة ليكون صالحًا للإخبار عنه قال المبرد : " فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنَّك لو قلت : رجل قائم، أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئاً، ولو قلت خير منك جاءني ، أو صاحب لزيد عندي جاز " ^(٢)

وقد يحذف المبتدأ إذا لم يختل المعنى بالحذف، وقد ذكر سيبويه ذلك في (باب ما يكون في اللفظ من الإعراض)

قال: " اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً " ^(٣)

فما يراه سيبويه أنَّ الأصل ذكر اللفظ وأنَّ الحذف هو فرع عنه، فيستغنى عن اللفظ لكثرة استعماله.

وقد عرف ابن مالك (٦٧٢ هـ) في التسهيل المبتدأ بقوله: "وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى، والابتداء كون ذلك كذلك" ^(٤)

و شرح ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) هذا التعريف، فذكر أنَّه بدأ التعريف بـ (ما) ولم يبتدئه بالاسم، كي يشمل التعريف الاسم الصريح ومثل له بـ (زيد كاتب)، و الاسم المؤول ويذكر شاهداً قرآنياً له ويوجه الشاهد لتعزيد ما ذكره ابن مالك في تعريفه

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، لابي البركات الانباري، ٤٤/١

(٢) المقتضب ، ٤ / ١٢٧

(٣) الكتاب ، ١ / ٢٤ - ٢٥

(٤) تمهيد القواعد ، ٨٤٧

الاصطلاحي للمبتدأ إذ قال: "والمؤول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١) ونحو

: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) أي صومكم خير لكم. وسواء

عليهم الإنذار وعدمه " ^(٣)

فقد أشار ابن مالك الى أنّ المبتدأ قد يأتي مصدرًا مؤولًا وذكر على ذلك شاهداً قرآنياً ، فإنّ المصدر المؤول من أن والفعل المضارع في محل رفع مبتدأ، وذكر أيضاً شاهداً قرآنياً آخر للمصدر المؤول من همزة التسوية وما دخلت عليه، وهو في محل رفع مبتدأ .

و ذكر سيبويه (١٨٠ هـ) مجيء المصدر المؤول من (أن المصدرية) والفعل إذ قال : " هذا بابٌ من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر تقول: أن تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا

خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤) يعني الصوم خيرٌ لكم " ^(٥)

فالمصدر المؤول (أن تأتي) في محل رفع مبتدأ، و(خير) خبر عنه وكذلك (أن تصوموا) في الشاهد القرآني فإنّ المصدر المؤول مبتدأ خبره كلمة خير والتقدير : (الصوم خير لكم) .

وهو ما ذكره المبرد (٢٨٥ هـ) في باب : (أن وإنّ الخفيفتين) فذكر إن لـ (أن) أربعة أوجه منها : " أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرا نحو قولك أريد أن

(١) سورة البقرة / ١٨٤

(٢) سورة البقرة / ٦

(٣) تمهيد القواعد ، ٨٤٧ ،

(٤) الكتاب ، ٣ / ١٥٣

تقوم يَا فَتَى أَيُّ أُرِيدَ قِيَامُكَ وَأَرْجُو أَنْ تَذْهَبَ يَا فَتَى أَيُّ أَرْجُو ذَهَابُكَ فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ

اللَّهِ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أَيُّ وَالصِّيَامُ خَيْرٌ لَكُمْ " (١)

فذكر المبرد المصدر المؤول من (أن) المصدرية الناصبة الداخلة على الفعل المضارع فإن قوله (أريد أن تقوم) يقدر بمصدر أي أريد قيامك وكذلك الحال في النص القرآني

وذكر الزجاج (٣١١ هـ) أن (سواء) ترفع بالابتداء، وأن ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ تقوم مقام الخبر والتقدير: (سواء عليهم الإنذار وتركه) (٢).

وقال : " وقوله عز وجل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ رفع خير خبر الابتداء، المعنى صومكم خير لكم " (٣)

وهو ما ذكره الأخفش (٣١٥ هـ) في حديثه عن ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ قال:

" (أن) الخفيفة وما عملت فيه بمنزلة الاسم كأنه قال: (والصيام خير لكم) " (٤) . وما يراه الأخفش أن (أن) في النص هي (أن) الخفيفة ، ولعله ليس الأمر كما ذكر فر (أن) مصدرية ناصبة وليست (أن) المخففة

وهو ما ذهب إليه النحاس (٣٣٨ هـ) بأن قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ مرفوع

بالابتداء وإن ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ خبره (٥)

(١) المقتضب، ٢ / ٣٦١

(٢) ينظر : معاني القرآن و أعرابه للزجاج ، ١ / ٧٧

(٣) المصدر نفسه ، ١ / ٢٥٣

(٤) معاني القرآن للاخفش ، ١ / ١٦٩

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ، ١ / ٢٧

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وقال : "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ابْتِدَاءً وخبر أي فالصوم خير لكم" ^(١)، وهو ما ذهب

إليه السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه ^(٢)

وقال العكبري (٦١٦ هـ) : " (وَأَنْ تَصُومُوا) : فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ مُبْتَدَأٍ، وَ (خَيْرٌ)

خَيْرُهُ " ^(٣)

وذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في شرح المفصل في فصل (تقديم الخبر على المبتدأ)

جواز تقدم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ ، وأنَّ التقدير: (سواء عليهم الإنذار وعدمه) وذكر أنَّه جاز تقدم الخبر

لأنَّ المبتدأ وقع نكرةً و الخبر ظرفاً وهو مثل (في الدار رجلٌ) ^(٤).

و ذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) الشاهد القرآني في باب المبتدأ والخبر، وذهب الى أنَّ

التقدير: (وصومكم خير لكم)، وهو ما ذهب إليه ابن هشام (٧٦١ هـ)، و الصبان في

حاشيته، وكذلك الطاهر ابن عاشور ^(٥).

ثم يضيف ناظر الجيش في شرحه لتعريف ابن مالك للمبتدأ فيقول : "وإنَّما قال: أو

حكماً ليدخل في الحد المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ ^(٦)،

(١) إعراب القرآن للنحاس ، ٩٥ / ١

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، ٣ / ٣٨٥ ، ٤٥٣

(٣) التبيان في اعراب القرآن ، ١ / ١٥١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ، ١ / ٢٣٤

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٣ / ١٠٧٩ ، مغني اللبيب ، ٤١ ، ١٨٩ ، حاشية الصبان ، ١ /

٢٧٦ ، ٢ / ٢٣٩ ، التحرير والتنوير ، ١ / ٢٥٠

(٦) سورة فاطر / ٣

فإنَّ خالقاً مبتدأ، ولم يعدم عاملاً لفظياً عدماً حقيقياً، لكنه عدمه عدماً حكماً، لأنَّ من زائدة فهي، وإن وجدت لفظاً معدومة حكماً^(١)

فقد ذكر ابن مالك المبتدأ الذي عدم في الحقيقة العامل اللفظي ومثل للاسم الصريح والمؤول، وذكر بعد ذلك المبتدأ الذي عدمه حكماً لا لفظاً وهو الاسم المجرور بـ (من) أو الباء الزائدتين، ليدخل ابن مالك في التعريف المبتدأ المجرور بحرف جر

زائد، وذكر ناظر الجيش الشاهد القرآني ليعضد به قول ابن مالك فإنَّ (خالق) في النص مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء، ويشترط النحاة أن تسبق (من) بنفي أو شبه نفي لتكون زائدة فلا تصح زيادتها في الإيجاب، وتزاد بالنفي بلا خلاف^(٢) ، أمَّا زيادتها في الكلام الموجب فلا يجوز ذلك عند سيبويه، وأجاز ذلك الأخفش^(٣).

فـ (خَالِقٍ) مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ (لَكُمْ) أَوْ (لِلْأَشْيَاءِ)^(٤)
وفي شرح المفصل ذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) فصلاً في زيادة (مِنْ) قال : " قال الشارح اعلم أنَّ (مِنْ) قد تزداد مؤكدةً، وهو أحدُ وجوهها، وإن كان عملُها باقيةً، والمراد بقولنا (زائدة) أنَّها لا تُحْدِثُ معنًى لم يكن قبل دخولها ... فأما قولك: (ما جاءني من رجل)، فذهب سيبويه^(٥) إلى أنَّ (من) تكون فيه زائدة مؤكدة " ^(٦)

(١) تمهيد القواعد ، ٨٤٧

(٢) ينظر : اعراب القرآن للباقولي ، ٢ / ٦٦٨

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٢ / ٦٧٣

(٤) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ١٠٧٣

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٢٥.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ، ٥ / ٧٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وذكر المرادي (٧٤٩ هـ) أنَّ (من) تزداد بشرطين عند سيبويه، وعند جمهور نحاة البصرة، الأول: أن تسبق بنفي، أو نهي، أو استفهام، وأن تدخل على اسم نكرة، نحو

﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾^(١)

وذهب السيوطي (٩١١ هـ) الى القول: "المَجْرُور بِحَرْفِ زَائِدٍ نَحْوُ ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ))، وَ(بِحَسْبِكَ دِرْهَمٍ) ف(خَالِقٍ) وَ(حَسْبُكَ) مَبْتَدَأٌ لِأَنَّ الْعَامِلَ الدَّخِلَ عَلَيْهِمَا كَلَامٌ لَزِيادته" ^(٢).

ثم ذكر ناظر الجيش في شرحه لتعريف ابن مالك للمبتدأ أنَّ المراد بـ (الوصف) الأسماء المشتقة كضارب أو مضروب، وما جرى مجراها، و ذكر أنه قيد الوصف بـ (سابق) احترازاً من نحو قولك: (الزَّيْدَانِ قائم أبواهما)، وقيد بـ (رافع دون إضافة إلى فاعل)، ليشمل الوصف ما رافع فاعلاً، و ما رافع مفعولاً نحو قولك: (ما مضروب العمران).

ثم ذكر ناظر الجيش أنَّ ابن مالك نبه بقوله (ما انفصل) الى أنَّ المرفوع بالوصف هنا (يسدّ مسد الخبر) إذا كان غير مستتر، وذلك يشمل الاسم الظاهر ومثل له بقول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أم نوا ظعنًا
إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا^(٣)
ويشمل المضمّر المنفصل ومثل له بقول الشاعر:

خليليّ ما واف بعهدي أنتما
إذا لم تكونا لي على من أقاطع^{(١) (٢)}

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين بن عليّ المرادي، ٣١٧

(٢) همع الهوامع، ١ / ٣٦٠

(٣) ينظر: البيت في التذييل والتكميل (٣ / ٢٥٣)، شرح التسهيل (١ / ٢٦٩) والشاهد فيه: قوله (أقاطن قوم سلمى) فقد اكتفى بالفاعل (قوم) وقد سدّ مسد الخبر (أقاطن)، وهو اسم فاعل مسبوق بهمزة الاستفهام.

ثم قال : " ومنه في أحد الوجهين قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰأَبْرَهِيمُ ﴾ ^(٣) " ^(٤)

وهنا وجه ناظر الجيش الشاهد القرآني ليؤيد ما ذكره ابن مالك في تعريفه للمبتدأ بأن المرفوع بالوصف يسد مسد الخبر إذا كان ضميراً منفصلاً .

وقد ذكر النحاس (٣٣٨ هـ) أنّ (أَرَأَيْتُ) مرفوع بالابتداء، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر كما في قولنا (أقائم أنت ؟)، وحسن الابتداء بالنكرة لأنها قد سبقت

باستفهام ^(٥)، وهو ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) ^(٦)، و العكبري (٦١٦ هـ) إذ قال: " قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَرَأَيْتُ أَنْتَ) : مُبْتَدَأٌ، وَأَنْتَ: فَاعِلٌ، وَأَعْنَى عَنْ الْخَبَرِ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ لِاعْتِمَادِهَا عَلَى الْهَمْزَةِ " ^(٧)

و ذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) أنّ المختار في (أَرَأَيْتُ) أن تكون مبتدأ لأنه قد سبق باستفهام، (أنت) فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر ورجح أبو حيان هذا التوجيه على التوجيه الذي ذهب إليه الزمخشري (٥٣٨ هـ)، من أنّ (أَرَأَيْتُ) خبر مقدم و (أنت) مبتدأ مؤخر إذ قال: " وَيَتَرَجَّحُ هَذَا الْإِعْرَابُ عَلَى مَا أَعْرَبَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ مِنْ كَوْنِ أَرَأَيْتُ خَبَرًا وَأَنْتَ مُبْتَدَأٌ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ إِذْ رُتِبَ الْخَبَرُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

(١) ينظر : البيت في التذييل والتكميل (٣ / ٢٥٥)، شرح التسهيل (١ / ٢٦٩)، والشاهد فيه: قوله

(ما واف بعهدي أنتما) فقد اكتفى بالفاعل (أنتما) وقد سدّ مسد الخبر (واف)، وهو اسم فاعل مسبوق مسبوق بـ (ما) النافية.

(٢) ينظر : تمهيد القواعد، ٨٤٨

(٣) سورة مريم / ٤٦

(٤) تمهيد القواعد، ٨٤٨

(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ، ١٣ / ٣

(٦) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، ٤٥٦ / ٢

(٧) التبيان في اعراب القرآن، ٨٧٦ / ٢

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ فُصِّلَ بَيْنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَرَاغِبٌ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ عَنْ آلِهَتِي بِمَا لَيْسَ بِمَعْمُولٍ لِلْعَامِلِ، لِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ هُوَ عَامِلًا فِي الْمُبْتَدَأِ " (١)

فابو حيان رجح توجيهه أن يكون (أراغب) مبتدأ، و (أنت) فاعل سدّ مسد الخبر لأنّ هذا التوجيه ليس فيه تقديم وتأخير، ولا فصل بين العامل والمعمول.

وذهب ابن هشام (٧٦١ هـ) الى ما ذهب إليه أبو حيان وأضاف: "إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ مُبْتَدَأٌ كَمَا زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْآيَةِ مُؤَدٍّ إِلَى فَصْلِ الْعَامِلِ مِنْ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ" (٢)

وذكر ابن عقيل (٧٦٩ هـ) في شرحه لألفية ابن مالك: " يجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سدّ مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرًا و أراغب خبرًا مقدّمًا " (٣)

و إنّ التوجيه الأول أولى لأنّ (عن آلهتي) معمول (راغب)، ولا يلزم معه الفصل بين العامل و معموله بأجنبي، فـ (أنت) فاعل لاسم الفاعل (راغب) وليس بأجنبي، أمّا التوجيه الثاني تكون فيه (أنت) مبتدأ و (راغب) خبر، والخبر لا يعمل بالمبتدأ فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي (٤)

وقد ذكر الصبان (١٢٠٦ هـ) أنّ الأرجح هو الوجه الأول لأنّ الوجه الثاني يلزم معه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي (٥)، وهو توجيه الطاهر ابن عاشور و محيي الدين الدرويش (٦).

(١) البحر المحيط ، ٧ ، ٢٧٠

(٢) مغني اللبيب ، ٩٥٧

(٣) شرح ابن عقيل ، ١ / ١٩٨

(٤) ينظر : المصدر نفسه، ١ / ١٩٨

(٥) ينظر : حاشية الصبان ، ١ / ٢٨٢

(٦) ينظر : التحرير والتنوير ، ١٦ / ١١٩ ، اعراب القرآن وبيانه ، ٦ / ١٠٨

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وما يراه الباحث أنّ الوجه الأول أولى، وهو توجيه ابن مالك وأيده فيه ناظر الجيش. والوجه الثاني ليس بدقيق، وفيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو مخالف للأقيسة التي وضعها النحاة.

تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً:

ذكر ناظر الجيش أن ابن مالك ذكر ثمان صور يجب فيها تقدم الخبر على المبتدأ وفصل القول فيها ^(١)، ثم ذكر في الصورة الرابعة : " سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " ^(٢) من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية فإن الخبر فيه لازم التقديم وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم أأنذرتهم لتوهم السامع أن المتكلم يستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر فكان ملتزماً " ^(٣) .

فهو يرى أنه إذا وقع بعد كلمة (سواء) استفهام ، فإنّ (سواء) تعرب خبراً مقدماً وجملة الاستفهام وما بعده تكون في محل رفع مبتدأ، وهو ما ذهب سيبويه (١٨٠هـ) ^(٤)

فتوجيه ابن مالك (٦٧٢ هـ) لكلمة (سواء) على أنها خبر مقدم وجوباً هو مذهب سيبويه وذهب الزجاج (٣١١ هـ) الى القول: " وترفع سواء بالابتداء، وتقوم (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مقام الخبر كأنه بمنزلة قولك سواء عليهم الإنذار وتركه" ^(٥) و ذهب مكّي بن ابي طالب (٤٣٧ هـ) الى ما ذهب اليه الزجاج من أن (سواء) مبتدأ خبره جملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم)، مع إجازته لما ذهب اليه سيبويه وابن

(١) ينظر: تمهيد القواعد، ٩٤٤- ٩٤٥

(٢) البقرة / ٦

(٣) تمهيد القواعد، ٩٤٥

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ٤٣٥/٣

(٥) معاني القرآن و اعرابه للزجاج ، ٧٧/١

مالك الذي تكون فيه (سواء) خبراً مقدماً، وأضاف : " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَوَاءٌ خَبَرِ
إِنَّ وَمَا بَعْدَهُ مَوْضِعَ رَفْعٍ بِفِعْلِهِ وَهُوَ سَوَاءٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ إِنَّ لَا يُؤْمِنُونَ " (١) .
ويقصد خبر (إِنَّ) الواردة في بداية الآية المباركة ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

وذكر أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) توجيهات كثيرة للمسألة منها أن تكون (سواءً)
مبتدأ و ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الجملة في موضع فاعل، و قد سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ،
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا و (سواء) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ و (لَا يُؤْمِنُونَ) لَا مَحَلَّ
لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (سواءً) خَبَرٌ (إِنَّ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَا
يُؤْمِنُونَ) خَبَرٌ (إِنَّ) و (سواءً) وَمَا بَعْدَهَا مُعْتَرِضَةٌ (٢)

وذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في شرح المفصل للزمخشري فصلاً بعنوان (تقديم
الخبر على المبتدأ) قال : " قال صاحب الكتاب: ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ
كقولك تميمي أنا ... و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ المعنى سواء
عليهم الإنذار وعدمه " (٣) .

وذهب الصبان (١٢٠٦ هـ) الى ما ذهب اليه سيبويه وابن مالك من أن (سواء)
خبر مقدم ، و(أَنذَرْتَهُمْ) مبتدأ، وهي في تأويل مصدر وإن لم يكن معها حرف
سابق (٤)، وهو ما ذهب اليه ابن عاشور (٥) .

(١) مشكل اعراب القرآن ، ٧٦/١

(٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢١/١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ، ٢٣٤/١

(٤) ينظر : حاشية الصبان ، ٢٠٩/٢

(٥) ينظر: التحرير والتنوير ، ٢٤٩/١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وذهب محيي الدين الدرويش الى القول : " (سواءً) خبر مقدم أو خبر إنّ (عليهم) جار ومجرور متعلقان بسواء (أَنْذَرْتَهُمْ) همزة الاستفهام بمعنى التسوية وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر أو فاعل لسواء الذي أجري مجرى المصادر والجملة خبر إنّ " (١)

ولعل التوجيه الذي ذهب اليه ابن مالك، وهو توجيه سيبويه أرجح من غيره من التوجيهات، فلو تقدمت (أ أنذرتهم) لكانت دلالة الهمزة على الاستفهام الحقيقي، فلما تقدمت (سواء) وهو الخبر تعين أن تكون الهمزة للتسوية وليست للاستفهام .

(١) اعراب القرآن وبيانه ، ٢٨/١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

المبحث الثاني : حذف المبتدأ والخبر بين الجواز و الوجوب :

أولاً: حذف الخبر بعد (إذا الفجائية) :

لعل من المسائل التي ظهر الخلاف فيها بين النحاة مسألة (إذا الفجائية)، فقد اختلف النحاة في تصنيفها هل هي حرف أو اسم، فذهب الفراء (٢٠٧هـ) والأخفش (٢١٥هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أنها حرف، وذهب غيرهم إلى أنها اسم، وذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان واختلفوا في ما بعدها مبتدأ وخبر أو فقط المبتدأ والخبر محذوف^(١)، ويجسد هذا الخلاف ما عرف بالمسألة الزنبورية^(٢) وهي مناظرة دارت بين سيبويه (١٨٠هـ) والكسائي (١٨٩هـ)، وقد أبنى على هذا الخلاف توجيهات عديدة.

وللجملة في اللغة العربية أنماط بعد (إذا الفجائية)، فقد يأتي بعدها الاسمان مرفوعان ، وهو أكثر الأنماط التركيبية شيوعاً نحو: (خرجت فإذا محمدٌ قائمٌ)، فإذا وقع اسمان مرفوعان بعد (إذا) الفجائية، فلا تقدير، ويكون (محمد) مبتدأ، و (قائم) الخبر^(٣)، وهذا النمط هو الأكثر وروداً في كلام العرب، وهو ما ورد في القرآن الكريم.

والنمط الثاني يكون الاسم الأول بعد (إذا) الفجائية مرفوعاً، والاسم الثاني منصوباً على أن تكون (إذا) ظرف مكان وهي الخبر عن المبتدأ والاسم المنصوب يكون حالاً نحو : (خرجت فإذا محمدٌ قائماً).

(١) ينظر: تمهيد القواعد، ٨٦٩

(٢) مناظرة وقعت بين الكسائي (١٨٩ هـ) وسيبويه (١٨٠ هـ) ويطلق عليها المسألة الزنبورية ، سأل الكسائي عن قولهم (كنت أظن أن الزنبور أشد لسعة من العقرب فإذا هو هي أو فإذا هو إياها) فقال سيبويه: (فإذا هو هي) ، وقال الكسائي (فإذا هو إياها). والصواب ما قاله سيبويه ويؤيد ذلك قوله تعالى: ((فإذا هي حية))، ((فإذا هي بيضاء)). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٢ / ٢

(٣) ينظر : الكتاب ، ٢٣٢ / ٤

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

والنمط الثالث أن يأتي بعد (إذا الفجائية) المبتدأ فقط، وهو من موارد جواز حذف الخبر التي ذكرها النحاة نحو: (خرجت فإذا السبع)، أي (فإذا السبع حاضر)^(١) وفي كلام النحاس (٣٣٨ هـ) عن قوله تعالى: ﴿فَالْقَنَاهُ فَاِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ قال إنها ابتداء وخبر، وذكر أنه يجوز النصب على الحال^(٢) وذهب ابن يعيش (٦٤٣ هـ) إلى أن (إذا الفجائية) ظرف مكان وهي في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ^(٣) وفي كلام لابن الحاجب (٦٤٦ هـ) عن المسألة الزنبورية قال: "قولهم: كنت أظن أن الزنبور أشد لسعة من العقرب فإذا هو هي وإذا هو إياها. وجه من قال: فإذا هو هي، أن (إذا) للمفاجأة ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فوجب أن يرتفع الاسمان بعدها لأتّهما مبتدأ وخبر... أما كون الخبر يكون محذوفا بعد (إذا) المفاجأة إذا كان عامًّا فلا إشكال، لثبوت قولهم: خرجت فإذا السبع... ألا ترى أنك لو جعلت الثاني حالًا لوجب أن تقول: فإذا هو إياها، فيكون المضمّر حالًا، وهو ممتنع، فهذا تقدير وجه الرفع في الثاني"^(٤).

ثم يذكر ابن الحاجب أنه لو قدر الخبر محذوفًا و (إياها) حالًا على حذف مضاف هو حال في المعنى يقدر بـ (مثل) و (مثل) إذا أضيفت لا تستوجب تعريفاً، ويكون التقدير: (فإذا هو مثلها) فيقدر الخبر وتنصب (مثلها) على الحال من الخبر المقدر (المحذوف)، ثم حذف المضاف الذي هو (مثل) وأقيم المضاف إليه مقامه فوجب الإتيان بالضمير المنصوب^(٥). ولا يخفى ما في هذا التوجيه من تكلف وكثرة التقدير الذي لا موجب له.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل، ١ / ٢٢٤

(٢) ينظر: اعراب القرآن للنحاس، ٣ / ٢٦

(٣) ينظر: شرح المفصل، ١ / ٢٤٠

(٤) أمالي ابن الحاجب، ٢ / ٨٧٤

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٢ / ٨٧٥

وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لكلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) عن حذف الخبر جوازاً و وجوباً، أنّ الخبر قد يحذف جوازاً أو وجوباً وأنّ الضابط في حذف الخبر جوازاً هو أن يدل على الخبر دليل، وذكر أنّ من القرائن الدالة على الحذف الاستفهام عن المخبر عنه كقولك لمن قال: (من عندك) ؟ فتقول (زيد)، والتقدير: (زيد عندي)، ومن القرائن العطف، فتقول (زيد قائم وعمر) والتقدير: (وعمر قائم)^(١)

ثم قال: "قال المصنف: ومن الحذف الجائز، الحذف بعد إذا المفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت، كقوله تعالى: ﴿فَالْقَنَاهُ إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(٢)، ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ إِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾^(٣)، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾^(٤)، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾^(٥) " (٦)

وقد أشكل أبو حيان (٧٤٥ هـ) على ابن مالك في ما ذهب إليه من أنّ الخبر يحذف جوازاً إذا دل عليه دليل ومنه الحذف بعد (إذا الفجائية) وهو قليل إذ قال: " وقال ابن مالك: ومن الحذف الجائز بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السبع، وحذفه بعد إذا هذه قليل، ونقول: الخبر بعد (إذا) إذا لم يدل دليل على حذفه، وجب ذكره نحو قوله تعالى: ﴿فَالْقَنَاهُ إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾ " (٧)

(١) ينظر: تمهيد القواعد ، ٨٦٨

(٢) سورة طه / ٢٠

(٣) سورة الشعراء / ٣٣

(٤) سورة يس / ٥٣

(٥) سورة الزمر / ٦٨

(٦) تمهيد القواعد ، ٨٦٨

(٧) ارتشاف الضرب ، ١٠٨٨ / ٣

فيذكر أبو حيان وجوب ذكر الخبر بعد (إذا الفجائية) إذا لم يدل دليل على حذفه وليس الحذف جائز كما ذكر ابن مالك.

وذكر ابن هشام أن (إذا) على وجهين أحدهما أن تكون (للمفاجئة) وتختص بالدخول على الجملة الاسمية ويذكر على ذلك شاهداً قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ

تَسْعَى ﴾، وأضاف : " وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم خرجت فإذا إن زيدا

بالباب كسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الأول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الرّمخسريّ وزعم أن عاملها فعل مُقدّر مُشتقّ من لفظ المفاجأة"^(١)

وقد اكتفى ناظر الجيش بذكر رأي ابن مالك من دون أن يرجحه أو يعترض عليه، كما أنه اكتفى برد أبي حيان على ابن مالك باختصاص (إذا الفجائية) بالجملة الاسمية، من دون تعليق^(٢)

وذكر السيوطي (٩١١ هـ) ما ورد في ذلك من آراء إذ قال :

" وترد (إذا) للمفاجئة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقاً وقيل تدخل إلى الفعلية المصحوبة ب (قد) نقل الأخفش ذلك عن العرب ... ومنه ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ وهي حينئذ حرف عند الكوفيين و

الأخفش واختاره ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فإذا إن زيدا بالبَاب بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني وأبي بكر بن الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره الرّمخسريّ وابن طاهر وابن خروف"^(٣)

(١) مغني اللبيب ، ١٢٠ / ١

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ، ٨٦٨-٨٦٩

(٣) همع الهوامع ، ١٨٢ / ٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

فقد فصل السيوطي القول في المسألة وذكر آراء النحاة فيها، وأن ابن مالك يجزم بدخولها على الجملة الاسمية، وأنها عنده حرف وأنه يوافق الكوفيين في ذلك.

وذكر محيي الدين الدرويش أن إذا للمفاجئة في قوله تعالى: ﴿فَالْقَنَاهُ فِإِذَا هِيَ حَيَّةٌ

تَسَعَى﴾ و (هي) مبتدأ و (حية) الخبر و (تسعى) جملة فعلية في محل نصب

حال أو خبر ثان.

وأشار في كلامه الى المسألة الزنبورية (المناظرة بين سيبويه والكسائي) والتي سبقت الإشارة إليها^(١)، وكذلك قال في النص الثاني إن (هي) مبتدأ و (بيضاء) خبر عنه^(٢)

و عن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ قال: " إذا الفجائية وهم مبتدأ وجميع خبر

ولدينا ظرف متعلق بمحضرون، ومحضرون خبر ثان أو صفة لجميع"^(٣)

وما يراه الباحث أن الاسمين بعد (إذا) مرفوعان على أنهما مبتدأ وخبر، ولا يخفى ما في التوجيه الثاني بنصب الاسم الواقع بعد الاسم المرفوع بعد (إذا الفجائية) من تكلف وتقدير لا موجب له .

(١) ينظر: اعراب القرآن وبيانه ، ٦ / ١٧٥

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٣ / ٤٢١

(٣) نفسه ، ٨ / ٢١٣

ثانيا : حذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجزاء :

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنّ المصنف لما أنهى الكلام عن حذف الخبر جوازاً و وجوباً، شرع بالكلام عن حذف المبتدأ جوازاً و وجوباً ، فذكر أنّ المبتدأ يحذف جوازاً لقريئة تدل عليه^(١) ثم قال: "ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا

فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيَهَا﴾^(٢) أي : فصلاحه لنفسه وإساءته عليها"^(٣)

فإنّ من الموارد التي يجوز فيها حذف المبتدأ، أن يسبق بـ (فاء) الجزاء كما في النص القرآني، فجملة جواب الشرط حذف فيها المبتدأ ويفهم ذلك من جملة الشرط ، فشبه الجملة (لنفسه) متعلق بمحذوف واقع خبراً عن المبتدأ والتقدير : (فعله لنفسه)، أو كما قدرها ناظر الجيش (فصلاحه لنفسه).

وهو ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) بأنّ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَلِنَفْسِهِ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ والتقدير : (فَهُوَ لِنَفْسِهِ)^(٤) .

وقدره ابن الناظم (٦٨٦ هـ) (فعمله لنفسه)، و(إساءته عليها)^(٥)

وذهب ابو حيان (٧٤٥ هـ) الى القول : " ويحسن حذفه - أي المبتدأ - دخول فاء

الجزاء على ما لا يصح للابتداء كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ أي

فصلاحه لنفسه"^(٦).

(١) ينظر : تمهيد القواعد ، ٩١٠

(٢) سورة فصلت / ٤٦

(٣) تمهيد القواعد ، ٩١٠

(٤) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ١١٢٨

(٥) ينظر : شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، ٨٥

(٦) ارتشاف الضرب ، ٣ / ١٠٨٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وهو توجيه ابن هشام (٧٦١ هـ)، و الزركشي (٧٩٤ هـ)، والسيوطي (٩١١ هـ)^(١) وذكر الألويسي (١٢٧٠ هـ) : " مَنْ عَمِلَ صَالِحاً بِأَنْ آمَنَ بِالْكَتَبِ وَعَمِلَ بِمُوجِبِهَا فَلِنَفْسِهِ أَيَّ فَلَئِنْفُسِهِ يَعْمَلُهُ أَوْ فَلَئِنْفُسِهِ نَفْعُهُ لَا لِغَيْرِهِ " ^(٢) فيرى أنّ (لنفسه) يجوز أن تتعلق بفعل ويكون التقدير: (فلنفسه يعملهُ)، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ويكون التقدير: (فلنفسه نفعه) وهو التوجيه الذي ذهب إليه محيي الدين الدرويش إذ قال : "الفاء رابطة لجواب الشرط ولنفسه متعلقان بفعل محذوف تقديره نفع أو عمل ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي فاعلم الصالح لنفسه " ^(٣) ويرجح الباحث توجيه ابن مالك والذي تكون فيه (لنفسه) خبراً لمبتدأ محذوف، فهو أولى من أن يتعلق بالفعل ويكون التقدير (فلنفسه يعملهُ) .

(١) ينظر : مغني اللبيب ، ٨٢٢ ، البرهان في علوم القرآن ، ٣ / ١٣٦ ، الاتقان في علوم القرآن ، ٢٠٧/٣ ،

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألويسي ، ١٢ / ٣٨٢

(٣) اعراب القرآن وبيانه ، ٨ / ٧٥٧

المبحث الثالث : المبتدأ والخبر من حيث التنكير والتعريف :

الأصل في المبتدأ الذي هو (محكوم عليه) أن يتقدم على الخبر الذي هو (حكم)، لأنّ الحكم على المجهول لا ينفع وذكر المجهول في بداية الكلام يضع السامع في حيرة، لذا توجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة بوصف أو إضافة، وهذا الحكم لا يجب على الفاعل فلا يتعين كونه معرفة أو نكرة مخصصة بوصف أو إضافة لأنّ الفعل (الحكم) متقدم عليه، وهنا يتضح الفرق بين المبتدأ والفاعل من حيث التنكير والتعريف مع إنهما (المبتدأ والفاعل) محكوم عليه، وكل واحد منهما يطلب حكماً، وهنا يتضح أيضاً جواز كون المبتدأ نكرة إذا تقدم عليه الخبر. وقد ذكر ناظر الجيش في شرحه لقول ابن مالك : "والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة" (١).

فإن الأصل في المبتدأ التعريف وذلك لوجهين الأول: إن الغرض من الكلام الفائدة والإخبار عن المعين لا يفيد فإن المبتدأ مخبر عنه. والثاني : إنّ قصد المتكلم إعلام السامع ما يحتمل أن يكون يجهله، والأمور العامة قلما يجهلها السامع، وإنّما يكون الجهل بالأمور الجزئية فإنّ قولك: (رجل منطلق) لا يحتمل الجهل به (٢). ثم قال : "وقد أورد على هذا مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا

النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ (٤) وأجيب

(١) تمهيد القواعد ، ٩١٨

(٢) ينظر : المصدر نفسه، ٩١٨

(٣) سورة الحج / ٧٣

(٤) سورة التوبة / ٥٠

عنه بأنّ الفاعل كالجزء من فعله، والفعل مختص بأحد الأزمنة، فيتخصص الفاعل بذلك كما يتخصص المبتدأ النكرة بالوصف^(١).

فالخبر محكوم به على المبتدأ، لذا فإنّ الأصل فيه أن يكون نكرة، فإن كان المحكوم به معلوم لدى السامع انتفت الحاجة والفائدة من الكلام، في حين يأتي الفاعل نكرة فكلمة (مَثَلٌ) نكرة وقد وردت نائب عن الفاعل^(٢)، وكذلك (حَسَنَةٌ) في النص الثاني، لأنّ الفاعل جزء من الفعل ويختص بكل ما يختص به ك (الزمن) مثلاً، كما يتخصص المبتدأ النكرة بالوصف أو الإضافة .

ثم يذكر ناظر الجيش في شرحه لكلام ابن مالك امتناع كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، إلا اذا خصصت النكرة فيجوز حينئذ الابتداء بها لحصول الفائدة^(٣) ، ثم قال : "فيجوز أن يأتي الخبر معرفة، وإلى هذا أشار المصنف بقوله : وقد يعرفان وينكران فمثال تعريفهما قوله تعالى : ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾^(٤) ومثال تنكيرهما قوله

تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(٥) " ^(٦)

ويشير الى أنّ المصنف اشترط حصول الفائدة لجواز مجيء النكرة المخصصة مبتدأ ، فإن لم تخصص النكرة أمتنع ذلك^(٧)، ويذكر شاهداً قرآنياً على مجيء المبتدأ والخبر معرفة، فقوله تعالى (اللَّهُ رَبُّنَا) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمّة، و(ربنا) خبر مرفوع بالضمّة و(نا) مضاف اليه^(٨) والمبتدأ والخبر كلاهما معرفة .

(١) تمهيد القواعد ، ٩١٨

(٢) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ٤٨١/٦

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ، ٩١٩

(٤) سورة الشورى / ١٥

(٥) سورة البقرة / ٢٢١

(٦) تمهيد القواعد ، ٩١٩

(٧) ينظر: المصدر نفسه ، ٩١٩

(٨) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ٢٣/ ٩

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وقوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ المبتدأ نكرة مخصصة بالوصف ، وسوغ

الابتداء بالنكرة أنها أفادت و خصصت بالوصف ^(١) .

وتخصيص المبتدأ بالوصف هو أحد المسوغات التي ذكر منها المصنف ثمانية عشر موضعاً وأضاف ناظر الجيش عليها مواضع أخرى ، وذكر أنّ الوصف قد يكون ظاهراً كما في النص القرآني ((لعبد مؤمن)) ، وقد يكون الوصف مقدرًا ^(٢)

ثم قال : "وجعل المصنف من هذا قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ

أَهْمَتَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ ^(٣)

قال : فالواو واو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدر، كأنه قيل: وطائفة من غيركم وهم المنافقون ^(٤)

وما ذهب إليه ابن مالك من أنّ (طائفة) مبتدأ وما بعده خبر عنه، وسوغ الابتداء به لأنه موصوف بصفة مقدرة أي أنّ التقدير: (وطائفة من غيركم) هو أحد التوجيهات التي ذكرها الفراء (٢٠٧ هـ) إذ قال : "وقوله: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ

وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ ترفع الطائفة بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها،

وإن شئت رفعتها بقوله (يَظُنُّونَ بِاللّٰهِ غَيْرَ الْحَقِّ) ولو كانت نصبًا لكان صوابًا" ^(٥)

(١) ينظر : نفسه ، ٤ / ٤٠٠

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ، ٩٢٢

(٣) سورة آل عمران / ١٥٤

(٤) تمهيد القواعد ، ٩٢٢

(٥) معاني القرآن، للفراء ، ١ / ٢٤٠

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

والتوجيه الذي ذهب إليه ابن مالك هو أحد توجيهات أبي إسحاق الزجاج (٣١١ هـ)
إذ قال: " ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ قال سيبويه : المعنى إذ طائفة قد أهتمتهم
وهذه واو الحال، ولو قرئت: (وطائفة قد أهتمتهم أنفسهم)، على إضمار فعل
(أهم)، الذي ظهر تفسيره كان جائزاً. المعنى وأهمت طائفة أنفسهم، وجائز أن يرتفع
على أن يكون الخبر (يظنون) ويكون (قد أهتمتهم) نعت طائفة، المعنى (وطائفة
تهمهم أنفسهم يظنون) أي طائفة يظنون بالله غير الحق " (١)
فما يراه الزجاج جواز أن تكون (طائفة) مرفوعة بفعل محذوف، أو الرفع على أنها
مبتدأ خبره (يظنون)

وذكر السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه (١٨٠ هـ) أنه اختير الرفع
في (طائفة) على أن (الواو) ليست (واو) عطف، وإنما هي (واو الابتداء) تقع
للحال وهي مثل (لقيت زيد وأبوه قائم) وإنما أردت (لقيت زيداً) حال كون (أبوه
قائم) وكذلك، قوله تعالى : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾

والتقدير : (يغشي طائفة منكم) حال كون (طائفة، قد أهتمتهم أنفسهم) (٢)، ثم قال :
" وقد يجوز النصب على أن تجعلها واو عطف بإضمار: وتهم طائفة أنفسهم قد
أهتمتهم أنفسهم، ويجوز أن تجعلها واو عطف، وترفع على ما ذكرنا من قولك :
(لقيت زيداً وعمر و كلمته) " (٣)

وذهب ابو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) الى ما ذهب إليه ابن مالك (٦٧٢ هـ) من
أن (طائفة) مُبْتَدَأٌ، وَ (قَدْ أَهَمَّتْهُمْ) الْخَبَرُ (٤)

(١) معاني القرآن و اعرابه لزجاج ، ٤٧٩/١ - ٤٨٠

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، ٣٨٨/١

(٣) المصدر نفسه ، ٣٨٨/١

(٤) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٣٠٣/١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وذهب ابن هشام (٧٦٢ هـ) إلى ما ذهب إليه ابن مالك من أن المبتدأ موصوف

بصفة مقدرة في النص والتقدير : (وطائفة من غيركم)^(١)

ونكر خالد الأزهرى (٩٠٥ هـ) مسوغات مجيء المبتدأ نكرة ، و أن منها :

" حذفت الصفة و(ذكر الموصوف) نحو: السمن منوان بدرهم، ونحو: ﴿ وَطَائِفَةٌ

قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ فـ (منوان) و(طائفة) مبتدان، وسوغ الابتداء بهما كون كل

منهما موصوفا بصفة محذوفة، أي : منوان منه، وطائفة من غيركم "^(٢)

وكان للطاهر ابن عاشور توجيه خالف فيه ابن مالك فقد ذكر أن ما سوغ الابتداء

ب(طائفة) أنها موصوفة بصفة مذكورة وليست محذوفة أو مقدرة كما ذكر ابن

مالك إذ قال : " وَطَائِفَةٌ مُّبْتَدَأٌ وَصِفَ بِجُمْلَةٍ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ. وَخَبَرُهُ جُمْلَةٌ يَظُنُّونَ

بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ "^(٣) ، فإن جملة (قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) صفة لـ (طائفة) وليست الصفة

مقدرة كما ذكر ابن مالك .

وما يراه الباحث أن توجيه الطاهر ابن عاشور توجيه سديد، ويؤيد هذا التوجيه أنه

يخلو من التقدير بخلاف ما ذهب إليه ابن مالك من تقدير صفة، وهذا التوجيه أجازة

الفراء (٢٠٧ هـ)، والزجاج (٣١١ هـ) كما ذكرنا سابقاً .

(١) ينظر : مغني اللبيب ٨٤٥-٨٤٦

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، ٢١٠/١

(٣) التحرير والتنوير ، ١٣٤ /٤

ثم أشار ناظر الجيش (٧٧٨هـ) الى أن ابن مالك (٦٧٢ هـ) ذكر مسوغاً آخر للابتداء بالنكرة إذ قال : " كونها معطوفاً عليها نحو قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ ^(١) على أن يكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل، أو نحو ذلك، وهو أحد تقديري سيبويه ^(٢)

ويذكر ناظر الجيش أن ما ذكره المصنف غير ظاهر، فإنّ في النص القرآني مسوغاً للابتداء وهو الوصف، فيصح لذلك الابتداء بالمعطوف عليه، وليس ما سوغ الابتداء بـ (طاعة) كونها معطوفاً عليها ^(٣)

و ما ذهب اليه ابن مالك بأن كون النكرة معطوفاً عليها مسوغاً للابتداء بها، لأنّ العطف يجعل المتعاطفين كالشيء الواحد فما يسوّغ في المعطوف عليه يسوّغ في المعطوف ^(٤)

وقد ذكر سيبويه (١٨٠هـ) توجيهين لـ (طاعة) إذ قال : " قال الله تعالى جدّه : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ فهو مثله. فإمّا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال: أمري طاعة (وقولٌ معروف)، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلٌ " ^(٥)

فذكر أنّ التوجيه الأول : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: (أمري طاعة)، والتوجيه الثاني: وهو التوجيه الذي اختاره ابن مالك بأن تكون مبتدأ والخبر محذوف

(١) سورة محمد / ٢١

(٢) تمهيد القواعد ، ٩٢٣ - ٩٢٤

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٩٢٤

(٤) ينظر : حاشية الصبان ، ٣٠١/١

(٥) الكتاب ، ١٤١/١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

تقديره (أمثل)، وذكر الفراء (٢٠٧ هـ) أن (طاعة) مرفوع ولو نصب لكان صواباً على تقدير (نطيع طاعة)^(١)

وذهب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) الى أن (طاعة) مبتدأ، وأن

الخبر مقدر قال: " جعل الطاعة مبتدأ فقال ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ خير من هذا"^(٢)

وهو التوجيه الذي ذهب اليه ابن مالك ولكنه هنا قدر الخبر بـ (خير من ذلك)

ويرى الزجاج (٣١١ هـ) أن (طاعة) مبتدأ خبره محذوف تقديره (أمثل)^(٣)

وذكر النحاس (٣٣٨ هـ) أكثر من توجيه إذ قال : " ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ فيه

أجوبة فقال الخليل وسيبويه جوابان : أحدهما أن تكون (طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)

مرفوعين بالابتداء أي: (طاعة وقول معروف أمثل) والثاني على خبر المبتدأ أي:

(أمرنا طاعة وقول معروف)، وقال غيرهما: التقدير: (منّا طاعة) . وقول رابع أن

يكون (طاعة) نعتاً لسورة بمعنى ذات طاعة "^(٤)

وكذلك قال السيرافي (٣٦٨ هـ) ، وابن جني (٣٩٢ هـ)^(٥)

وذهب مكي بن ابي طالب (٤٣٧ هـ) الى القول : " طَاعَةٌ رفع على الابتداء

وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أمثل)، وَقِيلَ التَّقْدِيرُ : (منّا طَاعَةٌ)،

وَقِيلَ هُوَ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ : (أمرنا طاعة)، فتقف في هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى

(أولى لهما) ، وَقِيلَ طَاعَةٌ نعت لسورة وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ ... وَالْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ أَبِينِ

وَأَشْهَرُ"^(٦) فقد ذكر توجيهات عديدة منها التوجيه الذي ذهب اليه ابن مالك .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ٩٣/١

(٢) معاني القرآن للأخفش ، ١٠٣/١

(٣) ينظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج ، ٣٠٠/١

(٤) اعراب القرآن للنحاس ، ١٢٣/٤

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ١/ ٤٩٦ ، الخصائص، ابن جني ، ٣٦٤/٢

(٦) مشكل اعراب القرآن ، ٦٧٤/٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وذهب العكبري (٦١٦ هـ) الى القول : "وَقِيلَ طَاعَةٌ مُّبْتَدَأُ وَالتَّقْدِيرُ: طَاعَةٌ وَقَوْلَ مَعْرُوفٍ أَمَثَلٌ مِنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: أَمَرْنَا طَاعَةً" (١) ،

وذكر القرطبي (٦٧١ هـ) توجيهات عديدة للمسألة احدها ما ذهب اليه ابن مالك ونسب هذا التوجيه للخليل (١٧٥ هـ) وسيبويه (١٨٠ هـ) (٢)

وذهب ابو حيان (٧٤٥ هـ) الى القول: " التقدير: طاعة وقول معروف أمثل، فساغ الابتداء بقوله (طاعة) لأنه عطف" (٣)

وهو توجيه ابن هشام الانصاري (٧٦١ هـ)، والاشموني (٩٠٠ هـ)، وابن عاشور (٤)

وأما قول ناظر الجيش " وما ذكره - أي المصنف - غير ظاهر، فإن الآية القرآنية والبيت المتقدم وجد في المعطوف مسوغاً للابتداء به وهو الوصف، فصح الابتداء بالمعطوف عليه لذلك " (٥)

ولعل في كلام ناظر الجيش نظر، إذ وصف كلام ابن مالك بـ (غير الظاهر)، وكلام ابن مالك ظاهر وجلي، فإن ما سوغ الابتداء بـ (طاعة) وهو المعطوف عليه أن المعطوف (قول) موصوف و أن المتعاطفين كالشيء الواحد، وما ساغ في المعطوف ساغ في المعطوف عليه، فليس الأمر كما ذكر ناظر الجيش من أن الآية الكريمة وجد في المعطوف مسوغاً للابتداء وهو الوصف، لأن ما سوغ الابتداء بـ (طاعة) كونها معطوفة على موصوف يصح الابتداء به، وليس المسوغ كونها موصوفة ، فلولا العطف لما ساغ الابتداء بها .

(١) التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ١١٦٣

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ، ١٦ / ٢٤٤

(٣) التذييل والتكميل، ٣ / ٣٢٦

(٤) ينظر: مغني اللبيب ، ٨٤٤ ، شرح الاشموني ، ١ / ١٩٣ ، التحرير والتنوير ، ١ / ٣٠٢ ،

(٥) تمهيد القواعد ، ٩٢٤

المبحث الرابع : الجملة الواقعة خبرًا:

أولاً : حكم بعض الجمل في وقوعها خبرًا :

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أن ابن مالك (٦٧٢ هـ) لما فرغ من الكلام عن الخبر المفرد شرع بذكر الخبر الجملة، وقد قسم الجملة على قسمين ومثل للجملة الفعلية بقوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ ^(١) وأدخل في الجملة الفعلية الشرطية المصدرة بمعمول الشرط اسمًا كان أو حرفًا ^(٢)، ثم قال : " فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل في المبتدأ : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(٣)، ﴿وَالَّذِينَ

يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ ^(٤) " ^(٥)

لفظ الجلالة في النص الأول مبتدأ وجملة (يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ) خبر عن المبتدأ ^(٦)، وفي النص الثاني فإن لفظ الجلالة مبتدأ والجملة بعده خبر عنه ^(٧).

وذكر مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) : "قوله تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ابتداء وخبر وهو بدل من موضع لَا إِلَهَ وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللَّهَ مُبْتَدَأٌ وَلَا إِلَهَ ابْتِدَاءً ثَانٍ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ أَيُّ اللَّهَ لَا إِلَهَ مَعْبُودٌ إِلَّا هُوَ وَإِلَّا هُوَ بدل من موضع لَا إِلَهَ وَالْجُمْلَةُ خبر" ^(٨) وفي النص الثالث قال العكبري (٦١٦ هـ) : "قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ) مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) وَالتَّقْدِيرُ: مِنْهُمْ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّهُ

(١) سورة الشورى / ١٣

(٢) ينظر : تمهيد القواعد / ٩٧٠

(٣) سورة البقرة / ٢٥٥

(٤) سورة الأعراف / ١٧٠

(٥) تمهيد القواعد / ٩٧٠

(٦) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ٣١/٩

(٧) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ، ١٢٥/١

(٨) مشكل اعراب القرآن ، ١ / ١٣٦

وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ؛ أَي: لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَمَّا كَانَ الصَّالِحُونَ جِنْسًا، وَالْمُبْتَدَأُ وَاحِدًا مِنْهُ اسْتَغْنَيْتَ عَنْ ضَمِيرٍ ^(١)

وقد ذكر ناظر الجيش أن ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) وبعض من الكوفيين، قد منعوا أن تكون الجملة طلبية، لأنّ الخبر حقه أن يحتمل الصدق والكذب، والجملة الطلبية لا تحتمل الصدق والكذب ^(٢)

واحتجوا لما ذهبوا اليه بأنّ الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ يشترط فيها كونها تحتمل الصدق أو الكذب، وأنّ الجملة التي تقع خبرا عن المبتدأ تؤول بالمفرد فجملة : (زيد أبوه قائم) تؤول بـ (زيد قائم الأب)، ولو كان التقدير بالمفرد لما صح ذلك، ولذهب معنى الطلب خلًا للجملة الخبرية، فإنّ تقديرها بالمفرد لا يذهب معناها ^(٣).

فإذا وجد في كلامهم نحو زيد اضربه، وزيد لا تضربه، حمل الكلام على إضمار القول والتقدير: زيد أقول لك اضربه، أو أقول لك لا تضربه ^(٤)

وقد أجاز سيبويه (١٨٠ هـ) وغيره من النحاة وقوع الجملة الإنشائية خبرًا، سواء أكانت الجملة طلبية، أم غير طلبية، فعلية كانت أم اسمية، إذ قال: " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر " ^(٥)

(١) التبيان في اعراب القرآن ، ٦٠٢/١

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ، ٩٧٠

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ١٩٧/٣

(٤) ينظر : المصدر نفسه، ١٩٧٣

(٥) الكتاب ، ١ / ١٣٨

و وافق ابن جني (٣٩٢ هـ) سيبويه في ذلك قائلاً: " فهذا نص من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمراً ونهياً، وعلى هذا يجوز: زيد لا يقيم أخوه " ^(١) وهو اختيار ابن مالك، ووافقه فيه أبو حيان (٧٤٥ هـ) ^(٢)

ورد ابن مالك على من منع ذلك بأن الخبر لا خلاف في أن أصله مفرداً، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه لا يشترط فيها احتمال الصدق والكذب كونها نائبة عما لا يحتملها، إذ قال: " وهذا نظر واه لأن خبر المبتدأ لا خلاف أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة لا يشترط احتمالها الصدق والكذب، لأنها نائبة عما يحتملها " ^(٣)

ويؤيد الباحث ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز الاخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية. المؤلة بالمفرد الواقعة خبراً، غير المحتملة للصدق والكذب.

(١) سر صناعة الإعراب، ٢ / ٦٧

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، ٤ / ٢٦

(٣) شرح التسهيل، ١ / ٣١٠

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ثم ذكر ناظر الجيش أنه روي عن ثعلب (٢٩١هـ) منع الإخبار بجملة القسم وقد ردّ ابن مالك على ذلك، ووصف هذا المنع بـ (الضعيف) الذي لا دليل عليه مع وروده في الاستعمال إذ قال: "وروي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية قال المصنف وهو أيضا منع ضعيف، إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾^(١)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾^(٣) " (٤)

فيذكر ابن مالك شواهد قرآنية يعضد بها ما ذهب إليه من جواز الإخبار بجملة القسم.

ومن الشواهد التي استدلل بها ابن مالك قول الشاعر: (٥)

جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين هو إذ أتاك فلات حين مناص^(٦)

ولعل من مسائل الخلاف بين النحاة مسألة وقوع جملة القسم خبراً عن المبتدأ ، فمنهم من ذهب الى المنع وهو ما نقل عن ثعلب (٢٩١هـ) وعلل المنع بأن (لأفعلن) لا محل له من الإعراب، فإذا بنى على مبتدأ نحو: (زيد ليفعلن) صار له محل من الإعراب، أي أنّ للخبر محل من الإعراب وجملة جواب القسم لا محل لها (٧).

(١) سورة النحل / ٤١

(٢) سورة العنكبوت / ٦٩

(٣) سورة العنكبوت / ٩

(٤) تمهيد القواعد ، ٩٧٢

(٥) ينظر : تمهيد القواعد ، ٩٧٢

(٦) البيت من بحر الكامل، مجهول القائل، (اللذ) بحذف (الياء) لغة في (الذي)، والشاهد فيه قوله:

(اللذ خشيت ليأتين)، إذ وقع الخبر جملة قسم ، ينظر : شرح التسهيل ، ١ / ٣١٠ ، والتذييل

والتكميل ٢ / ٢٧ .

(٧) ينظر : همع الهوامع ، ١ / ٣٦٨

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

واحتج العكبري (٦١٦ هـ) على جواز الإخبار عن المبتدأ بجملة القسم بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾ ^(١) فذكر أن ((الذين آمنوا)) مبتدأ، و((لندخلنهم)) الخبر، وأضاف قائلاً: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ" ^(٢)

و ذكر ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) جواز الإخبار عن المبتدأ بجملة القسم، نحو: (زيد لتضربنه) ^(٣)

وقال أبو حيان: " قَوْلُهُ: ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَنْبُوَنَّهُمْ ﴾ وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتُ لِيَأْتِيَنَّ
هُوَ إِذْ أَتَاكَ فَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ
رَدُّ عَلَى أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَعْلَبٍ إِذْ زَعَمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ لَا تَكُونُ قَسَمِيَّةً " ^(٤)

وذهب ابن هشام (٧٦١ هـ) الى أَنَّ المانع عند ثعلب هو كون جملة القسم لا ضمير عائد فيها، فلا تصح أن تكون خبراً، أو لأنَّ جملة القسم إنشائية لا تحتل الصدق والكذب ^(٥)

وردَّ على ما ذهب اليه ثعلب بأنَّ الجملتين مرتبطتان فهما كالجملة الواحدة، وإنَّ الخبر الذي يشترط فيه الصدق والكذب هو الخبر الذي يقابل الإنشاء، وليس خبر المبتدأ.

(١) سورة العنكبوت/٩

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ٢ / ٧٩٦

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية، ٤ / ٤٥٩

(٤) البحر المحيط ، ٣ / ٤٨٠

(٥) ينظر : مغني اللبيب ، ٥٣٠ - ٥٣١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

و اتفق النحويون على أنّ أصل الخبر الإفراد، و ليس من صفاته احتمال الصدق والكذب^(١)

وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨هـ) أنّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، وإنّ وقوع الجملة خبرًا فإنّها تكون واقعة موقع المفرد ومؤولة به، وإنّك إذا قلت: (زيد ضربته) فإنّ الأصل أنّ الجملة ليست مسندة الى (زيد)، فإنّ الأصل (زيد مضروب عندك) فإنّ الجملة وقعت موقع المسند الى المبتدأ وهو (زيد)، ثم وضع (ضربته) في موضع (مضروب)^(٢)، ثم قال: " إنّ الجملة برمتها مسندة الى ما وقعت خبرًا عنه إسناد الخبر الى المبتدأ، نعم الموضع بالأصالة للمفرد وهي واقعة موقعه ومؤولة به " ^(٣)

و ردّ السيوطي (٩١١ هـ) على ما ذهب إليه ثعلب بأنّ كلا التعليلين ملغي لديه لأنّ الجملتين مرتبطتان ارتباطًا فهما كالجملة الواحدة، ولأنّ الخبر الذي يشترط فيه احتمال الصدق والكذب قسيم الإنشاء وليس خبر المبتدأ، وذكر أنّ ما منعه ثعلب مردود بالسماع^(٤)، و ذهب محيي الدين الدرويش في اعرابه الى ما ذهب اليه ابن مالك^(٥)

ويؤيد الباحث ابن مالك فيما ذهب اليه، فلا يشترط في الخبر أن يحتمل الصدق والكذب، و أنّ الخبر الذي يشترط فيه أن يحتمل الصدق والكذب هو الخبر الذي يقابل الإنشاء وليس خبر المبتدأ.

(١) ينظر : مغني اللبيب ، ٥٣٠ - ٥٣١

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ، ٩٧٢

(٣) المصدر نفسه ، ٩٧٢

(٤) ينظر : همع الهوامع ، ٥٣٠/١ - ٥٣١

(٥) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ٣٠٣/٥ ، ٤٦١/٧

ثانيًا: روابط الخبر الجملة :

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنّ الجملة لما كانت مستقلة بنفسها ومفيدة لزم ارتباطها مع ما وقعت خبرًا عنه برابط والجملة الواقعة خبرًا اذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط ، وإن لم تكن فلا بد لها من رابط، والرباط أما ضميرًا يعود على المبتدأ او ما يقوم مقامه كإعادة المبتدأ بلفظه أو دخول المبتدأ بعموم الخبر، أو إشارة الى المبتدأ^(١).

وذكر أنّ كلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) اشتمل على هذه الأقسام إذ قال : "قال - رحمه الله تعالى -^(٢) : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كلّ جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ

اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٣)، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٤) " (٥)

ولضمير الشأن تسميات عديدة منها ضمير (الشأن)، و(العماد)، و(ضمير المجهول)، و(الأمر) .

وقد ذكر ابن جني (٣٩٢ هـ) الغرض منه إذ قال : "اعلم إن الغرض بإضمار الشأن والقصة ... لان الإنسان يبحث عن علم ما أبهم عليه فحينئذ يكون اقرب إلى فهمه وأكثر ما يكون هذا الإضمار في الزجر، والوعظ، والوعيد، والايعاد وما جرى هذا المجرى"^(٦)

(١) ينظر : تمهيد القواعد ، ٩٧٤

(٢) ينظر: شرح التسهيل ، ٣١٠ / ١ - ٣١١

(٣) سورة الإخلاص / ١

(٤) سورة الأنبياء / ٩٧

(٥) تمهيد القواعد ، ٩٧٤

(٦) اللمع في العربية ، ٩٩

وأطلق عليه البصريون مصطلح (ضمير الشأن والقصة) لما يدل عليه من تعظيم الشأن والأمر^(١) ، وهذا الضمير يدل على (التفخيم والتعظيم) وقال الرضي الاسترأبادي (٦٨٦ هـ): "القصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر وتფخيم الشأن فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال: هو الذباب يطير"^(٢)

وهناك شروط ذكرها النحاة لضمير الشأن، فقد اشترطوا فيه أن يعود على ما بعده، وأن لا تتقدم عليه الجملة المفسرة له، وأن مفسره لا يكون إلا جملةً، وأن لا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يثنى، ولا يجمع فهو ملازم للإفراد، وأن يعمل فيه الابتداء أو أحد نواسخه^(٣)

ولعل وجود ضمير الشأن يعد مزية للغة العربية كما ذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ): "أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية، أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له"^(٤) ولا شك في أن الإحالة بضمير الشأن تختلف عن الإحالة بضمير الذات، والإحالة بالضمير عموماً تأتي على صورتين (إحالة قبلية) وهي "الإحالة لسابقة أو الخلفية التي تستخدم فيها كلمة كبديل لكلمة أو مجموعة من الكلمات السابقة لها في النص"^(٥) فتستعمل للفظ وتشير إلى لفظ سابق له في النص، فهذه الإحالة تعود إلى لفظ سابق في النص.

وقد أشار النحاة القدامى إليها، وقد اشترطوا أن يرجع الضمير على اللفظ مع وجود رابط بينهما^(٦) .

(١) ينظر: همع الهوامع ، ١ / ٢٢٤

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ٢ / ٤٦٥

(٣) ينظر: مغني اللبيب ، ٢ / ٦٣٧

(٤) شرح المفصل ، ٣٣٥

(٥) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، صبحي إبراهيم الفقي ، ٣٨/١

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

يقول عباس حسن : " عود الضمير على مرجع واحد سابق له، لأنّ هذا الأقرب في الكلام، وذلك لأنّ الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض سواء للمتكلم أو للمخاطب أم للغائب، إذ لا بد لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها "(١) والنوع الثاني للإحالة هي (الإحالة البعدية) وتعني : " استخدام كلمة كبديل لكلمة أو مجموعة من الكلمات التي تليها في النص "(٢) فتستعمل لفظة للإشارة الى لفظ اخر يأتي بعد اللفظ الأول فهي تعود على عنصر بعدها.

وقد عقد لهذا النوع القدامى من النحاة باباً في النحو العربي أطلقوا عليه (ضمير الشأن) واشترطوا له شروط .
و علل الخطيب القزويني تقدم ضمير الشأن بقوله : " إنّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف يكون، فيتمكن المسموع في ذهنه فضل تمكن " (٣)

واختلفت توجيهات النحاة للضمير في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فذهب الكسائي(١٨٩هـ) الى أنّه عماد (٤) (وهي تسمية الكوفيين لضمير الشأن)، و قال النحاس (٣٣٨ هـ) إنّ ضمير الشأن، وكذلك قال مكي بن ابي طالب القيسي (٤٧٣ هـ) (٥)، وذهب الزمخشري (٥٣٨ هـ) الى القول: "(هو) ضمير الشأن،

(١) ينظر : مغني اللبيب ، ٢ / ٢٥٢

(٢) النحو الوافي ، عباس حسن ، ١ / ٢٥٥

(٣) علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق ، ١٤٩

(٤) الايضاح في علوم البلاغة ، المعاني والبيان والبدیع ، ١٠١

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ٣ / ٣٩٩

(٦) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ، ٥ / ٣٠٨ ، مشكل اعراب القرآن ، ٨٥٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

و(الله احد) هو الشأن ... فان قلت ما محل هو؟ قلت:الرفع على الابتداء والخبر
الجملة^(١)

ومن العلماء من ذهب إلى ذكر الوجهين، كالطبري (٣١٠ هـ) فقد ذكر الوجهين
دون ترجيح لأحدهما على الآخر^(٢)، وهذا ما ذهب اليه الزجاج (٣١١ هـ)^(٣)
وذهب ابن الانباري (٥٧٧ هـ) إلى أنه ضمير الشأن (مبتدأ) وجملة (الله أحد)
خبر عنه ثم اضاف : " وقيل (هو الله) كناية عن الله تعالى ووقعت الكناية في أول
الكلام لأنه جرى جواباً على سؤال^(٤)

وأما الفخر الرازي (٦٠٤ هـ) فقد ذكر وجوهاً عديدة منها، أنه كناية عن اسم ذات
ومنها: انه ضمير الشأن ويعرب مبتدأ والجملة بعده خبر^(٥)
وقد ذكر العكبري (٦١٦ هـ) الوجهين، وكذلك المنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ)،
وأبو حيان (٧٤٥ هـ)، وأبو السعود (٩٥١ هـ)، والألوسي (١٢٧٠ هـ)، ومحبي
الدين الدرويش^(٦) .

ومن النحاة من ذهب الى أنّ (هو) ضمير الذات، فنجد الفراء (٢٠٧ هـ) لا يعده
ضمير الشأن فيقول: "وقد قال السكاكي فيه قولاً لا أراه شيئاً قال: هو عماد ... ولا
يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله إنّ أو بعض أخواتها أو كان أو الظن^(٧) ،

(١) الكشف ، ٦ / ٤٦٠

(٢) ينظر: جامع البيان ، ٢٤ / ٧٢٩

(٣) ينظر: اعراب القرآن للزجاج ، ٥ / ٣٧٧

(٤) البيان في غريب اعراب القرآن ، ٢ / ٥٤٥

(٥) ينظر : تفسير الرازي ، ٣٢ / ١٧٨

(٦) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ٢٩٧ ، الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٦ / ٤٨٤

، البحر المحيط ، ٨ / ٥٢٩ ، ارشاد العقل السليم ، ٩ / ٢١٢ ، روح المعاني ، ٣٠ / ٢٦٩ ،

اعراب القرآن الكريم وبيانه ، ١٠ / ٦١٦

(٧) ينظر : معاني القرآن الفراء ، ٣ / ٢٩٩

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وهو ما ذهب اليه الأخفش^(١)، والشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) قال : " قوله (هو) كناية عن اسم الرب لأنهم قالوا ما ربك ؟ قال: (هو الله أحد) " ^(٢) .

وقد ذهب ابن هشام الانصاري (٧٦١ هـ) الى القول: " متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يحمل عليه " ^(٣)

ومقولة ابن هشام تعد انتصاراً للمذهب القائل أن الضمير في الشاهد القرآني ضمير ذات وليس ضمير الشأن .

وما يراه الباحث أنّ الضمير هنا أقرب لكونه ضمير ذات الى كونه ضمير الشأن، لأنّ ضمير الذات إذا عاد على لفظ الجلالة لا يحتاج الى الدلالة على التفعيم والتعظيم فإنّ الله أعظم من كل عظيم .

وإذا كان (هو) ضمير ذات فإنّ الإحالة هنا تكون إحالة مقامية ، و أنّ الضمير (هو) يعود على ما يفهم من سياق الكلام، لأنه جواب لمن سأل صف لنا ربك .

(١) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ، ٥ / ٣٠٩ ، مشكل اعراب القرآن ، ٨٥٢

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي ، ١٠ / ٤٣٠

(٣) مغني اللبيب ، ٥٤٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ويذكر ابن مالك شاهداً قرآنياً آخر لضمير الشأن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ

أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١)

وقد ذكر الفراء (٢٠٧ هـ) أنَّ (هي) عماد، وقد جاء التأنيث لأنَّ الأبصار مؤنثة^(٢)، وذكر ابن جني (٣٩٢ هـ) : " (هي) ضمير القصة " ^(٣)

وهو توجيه العكبري (٦١٦ هـ) ، والصبان (١٢٠٦ هـ) في حاشيته على شرح الإشموني^(٤)

وعن قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ

الْمُصْلِحِينَ ﴾^(٥)، ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنَّ ظاهر كلام المصنف إنَّ اللام

للعهد فلا عموم في الخبر قال: " في قوله - ابن مالك - في الشرح : لأنَّ المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة بحثاً وهو أنَّ ظاهر هذا الكلام يقتضي ألا عموم في الخبر، وأنَّ اللام في المصلحين للعهد، لأنه حكم بأنَّ المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة. والظاهر أنَّ هذا منه - رحمه الله تعالى - تجوز في الكلام ويتعين أن يكون مراده ما ذكره غيره من العموم، لأننا لو جعلنا اللام في المصلحين للعهد لكان الربط بالمعنى، وسيبويه لا يجيزه، والمصنف تبع له في ذلك." ^(٦)

فما يراه ناظر الجيش أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (اللام) في (المصلحين) للعهد تجوز في الكلام، فكون (اللام) للعهد بمعنى أنَّ الربط بالمعنى وهو ما لم يُجزه سيبويه ولا ابن مالك نفسه.

ويؤيد الباحث ناظر الجيش فيما ذهب إليه من أنَّ (اللام) في (المصلحين) ليست للعهد.

(١) سورة الأنبياء / ٩٧

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ٢١٢/٢

(٣) الخصائص ، ٤٠٠/٢

(٤) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٩٢٨ / ٢ ، حاشية الصبان ، ٨/٢

(٥) سورة الأعراف / ١٧٠

(٦) تمهيد القواعد ، ٩٧٥ - ٩٧٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ويذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) مسألة أخرى ذكرها ابن مالك (٦٧٢ هـ) قال : " ثم إنّه رحمه الله تعالى ذكر مسألة أخرى مع المسائل التي يقوم فيها غير الضمير ، وهي التي أشار إليها بقوله: أو قام بعضها مقام بعض مضاف إلى العائد وقد مثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ ^(١)

ف قيل : التقدير يتربص أزواجهم " ^(٢)

ويذكر ناظر الجيش أنّه قد أقام ضمير الأزواج في مقام الأزواج وهي مضافة إلى ضمير (الذين)، فيتحصل الربط بالمضمر الذي يقع في مكان الظاهر (أزواج) ، و أنّ (أزواج) متصل بضمير عائد على المبتدأ ^(٣) .

ثم قال : " وهذا الذي ذكره المصنف في هذه الآية الشريفة هو رأي الأخفش والكسائي ^(٤) قيل : ولكنه خلاف ما عليه الجمهور " ^(٥) .

فيذكر ناظر الجيش أنّ من النحاة من قال إنّ هذا الرأي خلاف ما عليه الجمهور . وقد ذكر الزجاج (٣١١ هـ) أنّ للنحاة توجيهات عديدة في خبر الاسم الموصول (الذين) ، فذكر أنّ أبا الحسن الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) يرى أنّ المعنى (يتربصن بعدهم أو بعد موتهم) ، و ذهب غَيْرُهُ من نحاة البصرة الى أنّ المعنى (أزواجُهُم يتربصن) ، وقد حذف (أزواجهم) لوجود ما يدل عليه في الكلام، و أنّ ما ذهب اليه البصريون الصواب ^(٦) .

(١) سورة البقرة / ٢٣٤

(٢) تمهيد القواعد / ٩٧٧

(٣) ينظر : المصدر نفسه / ٩٧٧

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ، ٢٩ / ٤

(٥) تمهيد القواعد / ٩٧٧

(٦) ينظر : معاني القرآن واعرابه ، للزجاج ، ٣١٤ / ١

ثم قال الزجاج: "وقال الكوفيون : وهذا القول قول الفراء وهو مذهبه أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء، وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أخبر عن الثاني وترك الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبار عن الثاني عن الإخبار عن الأول قالوا: فالمعنى: وأزواج الذين يتوفون يتربصن." ^(١)

وذكر أن توجيه الفراء (٢٠٧ هـ) غير جائز. فلا يجوز أن يبتدأ باسم ولا أن يحدث عنه، لأن الكلام وضع للفائدة وكل كلام لا يفيد ليس بصحيح، و أنه محال أيضاً، لأن الاسم يرفعه اسم إذا ابتدئ باسم أو ذكر عائد على ذلك الاسم ^(٢) ثم قال : " فهذا على قولهم باطل، لأنه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه. والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداءً وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود على الأزواج مضافاتٍ إلى الَّذِينَ. كأنك قلت: يَتَرَبَّصُ أزواجهم " ^(٣)

وذهب النحاس (٣٣٨ هـ) الى ما ذهب اليه الزجاج وأضاف : " ومن أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد قال: التقدير : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ... وفيها قول رابع يكون التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم " ^(٤)

وذكر مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) أن (الذين) مُبْتَدَأٌ وَفِي تَقْدِيرِ الْخَبَرِ خِلَافٌ بَيْنَ النِّحَاةِ وَالسَّبَبِ فِي ذَلِكَ الْخِلَافُ هُوَ عَدَمُ وَجُودِ مَا يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ وَذَكَرَ تَوْجِيهَهُ الْأَحْفَاشُ بِأَنَّ الْخَبَرَ (يَتَرَبَّصْنَ) وَهُوَ التَّوْجِيهَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ ، وَ أَنَّ

(١) معاني القرآن و اعرابه ، للزجاج ، ٣١٤/١ - ٣١٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ١/ ٣١٥

(٣) المصدر نفسه ، ١/ ٣١٥

(٤) اعراب القرآن للنحاس ، ١/ ١١٦ - ١١٧

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

فِي الْكَلَامِ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ بَعْدَهُمْ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ) وَحَذَفَ الْعَائِدُ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ التَّرَبُّصَ يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْأَزْوَاجِ ، وَأُضِيفَ أَنَّ الْكَسَائِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ (يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجَهُمْ) وَذَكَرَ إِنْ الْمَبْرَدُ (٢٨٥ هـ) ذَهَبَ إِلَى إِنْ التَّقْدِيرِ (وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا أَزْوَاجَهُمْ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) ^(١)

ثُمَّ قَالَ : " وَقِيلَ الْحَذْفُ إِنَّمَا هُوَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ تَقْدِيرُهُ وَأَزْوَاجُ الَّذِينَ يَتَوَفُونَ مِنْكُمْ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ وَقِيَاسٌ مِنْ قَوْلِ سَيِّبَوَيْهِ أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ الَّذِينَ يَتَوَفُونَ مِنْكُمْ مِثْلُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ " ^(٢)

وَذَهَبَ الْبَاقُولِيُّ (٥٤٣ هـ) إِلَى الْقَوْلِ : " التَّقْدِيرُ : يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَهُمْ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِنْ قَوْلُهُ (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ) مُبْتَدَأٌ ، وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ . أَيُ : فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ الَّذِينَ يَتَوَفُونَ

مِنْكُمْ . وَمِثْلُهُ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ ^(٣) ، وَ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ^(٤) " ^(٥)

وَذَهَبَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ (٦١٦ هـ) إِلَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَوْجِيهَاتٍ عَدِيدَةً :
الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ (الَّذِينَ) مُبْتَدَأٌ ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (وَفِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) وَهَذَا تَوْجِيهٌ سَيِّبَوَيْهِ .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا ، وَ(يَتَرَبَّصْنَ) هُوَ الْخَبَرُ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ (وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا)

الْوَجْهَ الثَّلَاثُ : أَنَّ يَكُونُ (الَّذِينَ) مُبْتَدَأً ، وَ(يَتَرَبَّصْنَ) الْخَبَرُ
الْوَجْهَ الرَّابِعُ : أَنَّ يَكُونُ (الَّذِينَ) مُبْتَدَأً ، وَ الْخَبَرُ تَقْدِيرُهُ (أَزْوَاجَهُمْ يَتَرَبَّصْنَ) ،
فَ (أَزْوَاجَهُمْ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (يَتَرَبَّصْنَ) خَبَرٌ عَنْهُ ، وَ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ .

(١) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، ١ / ١٣١

(٢) المصدر نفسه ، ١ / ١٣١

(٣) سورة المائدة / ٣٨

(٤) سورة النور / ٢

(٥) اعراب القرآن للباقولي ، ١ / ٣١٠

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

الوجه الخامس: أن يكون تَرَكَ الإِخْبَارِ عَنِ (الَّذِينَ)، وَأَخْبَرَ فَقَطْ عَنِ (الزَّوْجَاتِ) و
، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ^(١)

وذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) أن التقدير (يتربصن أزواجهم) و أنه قد أجاز ذلك
الكسائي (١٨٩ هـ) ن والأخفش (٢١٥ هـ)، ومنعه الجمهور، وذكر أن ابن
الحاج خرجه على مضاف محذوف والتقدير (الأزواج الذين يتوفون) وأن الكسائي
قدر (يتربصن أزواجهم) وقدر الأخفش (بعدهم أو بعد موتهم) وأن
المبرد (٢٨٥ هـ) قدر (أزواجهم يتربصن) على حذف المبتدأ^(٢)

وعليه يقع الضمير على المبتدأ، بدلاً من أن يقع على بعض ما في الجملة التي هي
موضع الخبر.

وذكر ناظر الجيش أن التوجيه الذي ذكره المصنف وهو توجيه الأخفش والكسائي
خلاف ما ذهب إليه جمهور النحاة ثم أضاف : "وحاصل الأمر في الآية الشريفة
أقوال أحدها : هذا القول، فاختره المصنف. وأما بقية الأقوال فقليل : ثم مضاف
محذوف معتدّ به. التقدير : ونساء الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن ،
فيكون كالأعتداد بالمحذوف في قول حسان له :

يَسْتَفُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّجِيْقِ السَّلْسَلِ^(٣)
يريد ماء بردى .

وقيل : التقدير ومما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم^(٤) ، ثم ابتداء يتربصن لتفسير
المتلو، وقيل : التقدير يتربصن بعدهم، وقيل : التقدير أزواجهم يتربصن^(٥)

(١) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ١ / ١٨٦ - ١٨٧

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٣ / ١١١٨

(٣) البيت لحسان بن ثابت ينظر : شرح التسهيل ، ٣ / ٣٦٦ ، والشاهد فيه : قوله (بردى)

يصفق) ، إذ أقام المضاف إليه مقام المضاف ، ويريد (ماء بردى) ، ولو لم يرد ذلك لقال

(يصفق) لأن بردى مؤنث ، بردى : مفعول ثان ليسقون ، ويصفق : جملة حالية منه

(٤) هو ما قدره سيبويه في آية الاشتغال ((الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي))، ينظر الكتاب ، ١ / ١٤٢

وذكر ناظر الجيش أنّ هذا الربط لا يقاس عليه لأنّه ربط بالمعنى فلا يجيز النحاة القياس في ذلك^(١).

وما يراه الباحث من اضطراب آراء المعربين والمفسرين في التوجيه الإعرابي لهذا التركيب القرآني البليغ، فقد أدلى كل عالم منهم بدلوه وأتى بحجة ودليل لإثبات ما ذهب إليه. مما يتعذر على الباحث ترجيح أحد التوجيهات، أو المفاضلة بين الآراء التي ذكرت.

والباحث يميل إلى توجيه ابن مالك أكثر من غيره من التوجيهات، وفيه يكون الضمير العائد على الأزواج قائماً مقام الأزواج، ويكون الربط في المعنى

(١) تمهيد القواعد، ٩٧٧ - ٩٧٨

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٩٨١

المبحث الخامس : تعدد الخبر :

لعل مفردة (التعدد) قد وردت في كتب النحاة القدامى و كتب أهل اللغة بمعنى (الزيادة على حد معين) وأنهم استعملوا مصطلح (التعدد) في كلامهم عن تعدد الأخبار، أو تعدد المبتدأ، أو تعدد الحال.

وكان للنحاة مواقف متباينة من تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، فمنهم من أجاز تعدد الخبر ومنهم من لم يجز ذلك، ولتعدد الخبر صورتان تعدد في اللفظ من دون المعنى ، نحو (الرمان حلو حامض) و في هذه الصورة يمتنع عطف الخبر على غيره، ولا يجوز أن يتوسط المبتدأ بين الأخبار، ولا يجوز أن تتقدم الأخبار على المبتدأ^(١)، و الثانية تعدد اللفظ والمعنى والمبتدأ واحد، وقد وضع بعض النحاة صوراً أخرى لتعدد الأخبار منها، أن يكون الخبر نفس الجنس بأن تكون الأخبار مفردة نحو : (زيد قائم ضاحك)، أو تكون جمل نحو : (زيد جلس ضحك) فلا يجوز أن يكون أحدهم مفرداً والآخر جملة^(٢)، وقد وردت شواهد قرآنية بخلاف ذلك.

و تحدث ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لكلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) عن تعدد الخبر قال: " تعدد الخبر على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ

﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾

ومنه قول الراجز : من يك ذا بتّ فهذا بتّي

مقيّظ مصيّف مشتي^(١)

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ، ٢٥٧ / ١

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٦٠ / ١

(٣) سورة البروج : ١٤ - ١٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وقول الآخر :

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع^(٢)

وعلاوة هذا النوع صحة الاختصار على واحد من الخبرين أو الأخبار "^(٣)

وقد ذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) موضوع تعدد الخبر فقال : " وقد يجيء للمبتدأ

خبران فصاعداً منه قولك هذا حلو حامض. وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴾^(١٤) ذو

الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(١٥) فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴿ " ^(٤)

و ذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في شرحه لكلام الزمخشري بأنه جَوَزَ أن يكون للمبتدأ خبران أو أكثر من خبرين، نحو : (هذا حُلُوٌ حَامِضٌ) أي أنه قد يجمع بين الطعمين، والمعنى (هذا مُرٌّ) فالخبر هنا متعدّد من جهة اللفظ، وغير متعدّد من جهة المعنى ، فالمراد أنه جامع للطعمين^(٥)

(١) البيتان لرؤية في مدح كساء له، و (البتّ) هو كساء غليظ . (مقيظ) أي يصلح للاستعمال في وقت القيظ . (مصيّف مشّي) يصلح للاستعمال في الشتاء و الصيف. واستشهد به على تعدد الخبر للمبتدأ واحد لفظاً ومعنى بلا عاطف. ينظر: شرح التسهيل ، ١ / ٣٢٦ ، و التذييل والتكميل ، ٤ / ٨٨ ، وهمع الهوامع ١ / ١٠٨ .

(٢) البيت لحميد بن ثور في وصف ذئب، يصف ذئبه بأنه حذر و منتبه يقظ. والشاهد فيه : قوله :

(فهو يقظان هاجع) ، إذ أخبر عن المبتدأ بخبرين مختلفين في اللفظ والمعنى، ينظر : شرح

التسهيل، ١ / ٣٢٦ ، و التذييل والتكميل، ٤ / ٨٨

(٢) تمهيد القواعد ، ١٠٣١ - ١٠٣٢

(٣) المفصل في صناعة الإعراب ، الزمخشري ، ٤٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ، ١ / ٢٤٩

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وذهب أبو حيان إلى أنَّ المبتدأ يكون له خبران فأكثر بالعطف أو بغير العطف وذكر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝۱۴ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝۱۵ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ شاهدًا على ورود المبتدأ بغير عطف .^(١)

وذكر السيوطي (٩١١ هـ) جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بعطف وبغير عطف ، وأضاف قائلاً : " اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال أحدها وهو الأصح وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالأول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝۱۴ ذُو الْعَرْشِ

الْمَجِيدُ ۝۱۵ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾

وقول الشاعر : مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَتِي " ^(٢)

فـ (هذا) اسم إشارة مبتدأ، و(بتّي) خبر له، و(الياء) في محلّ جرّ بالإضافة و (مقيظ) خبر أول لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و (مصيف) خبر ثان للمبتدأ المحذوف، و (مشتّي) خبر ثالث له .

وذهب محيي الدين الدرويش إلى أن (هو) مبتدأ والغفور وما بعده أخبار عنه، وأضاف قائلاً : " وسلك الزمخشري طريقاً آخر فقال: (فعال خبر مبتدأ محذوف وإنما قيل فعّال لأنّ ما يريد ويفعل في غاية الكثرة) وقال الفراء: هو رفع على التكرير والاستئناف لأنّه نكرة محضة " ^(٣)

إذن استدل بعض النحاة على تعدد الخبر بالشاهد القرآني الذي ذكره ناظر الجيش على تعدد الخبر للمبتدأ ،ومن منع ذلك من النحاة ذهب إلى أنّها في معنى الخبر الواحد، أي جامع بين هذه الأوصاف، أو أنّ كل واحد منها خبر لضمير مستتر، وما ذهب إليه ابن مالك .

(١) ينظر : التذييل والتكميل ، ٨٧/٤

(٢) همع الهوامع ، ٤٠١/١

(٣) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ٤٣٥/١٠

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ويذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) النوع الثاني لتعدد الخبر والذي يتعدد فيه الخبر بسبب تعدد المخبر عنه حقيقة نحو (بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب)، أو تعدد المخبر عنه حكماً لا حقيقة^(١) إذ قال : " أو لتعدد المخبر عنه حكماً كقوله تعالى: ﴿ اَعْلَمُوا

أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾^(٢) ومنه قول الشاعر :

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل^(٣) " ^(٤)
(الحياة) مبتدأ وما بعدها اخبار تعددت في الحكم، وكذلك (المرء) مبتدأ و(ساع) و(العيش) خبران، والملاحظ هنا تعدد الخبر مع اقترانه بحرف عطف ولم يشر ناظر الجيش الى ذلك بل ترك العبارة مطلقة وكأنه لا يشترط في تعدد المخبر عنه حكماً أن يقترن بعاطف

وقد ذكر المرادي (٧٤٩ هـ) أن الخبر يتعدد لتعدد ما له حقيقة وحكما وفيه لابد من وجود حرف العطف إذ قال : " وأما إذا تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة وحكما ، فلا بد من العطف نحو : (بنوك فقيه وكاتب وشاعر) ، ومثال الحكم قوله تعالى :

﴿ اَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ ﴾^(٥)

فقد ذكر المرادي شرط اقتران الخبر بالعاطف.

(١) ينظر: تمهيد القواعد / ١٠٣٢

(٢) سورة الحديد / ٢٠.

(٣) البيت لعبد بن الطبيب، والشاهد فيه : مجيء الخبر متعدداً، لتعدد المخبر عنه في الحكم ينظر : شرح التسهيل ، ١ / ٣٢٦.

(٤) تمهيد القواعد / ١٠٣٢

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ، ١ / ٤٩١.

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وذكر ابن عقيل (٧٦٩ هـ) أنّ تعدد هذا النوع إنّما هو لتعدد المخبر عنه، وأنّه لا يستعمل من دون العطف^(١).

ثم يذكر ناظر الجيش أنّ من النحويين من منع أن يتعدد الخبر من دون حرف عطف كابن عصفور (٦٦٩ هـ) إذ قال: "ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف، إلا أنّ يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد"^(٢)

بمعنى أنّ الاسمين بمعنى اسم واحد مع عدم وجود حرف العطف، أما إذا وجد حرف العطف جاز ذلك عنده لأنّ الكلام يكون بالآخبار عن المبتدأ بخبرين مستقلين وذكر ناظر الجيش^(٣) أنّ أبا حيان (٧٤٥ هـ) وافق ابن عصفور في ذلك وأنّ هذا مذهب المعاصرين له من الشيوخ^(٤)

وقد ذكر سيبويه (١٨٠ هـ) ذلك إذ قال: "هذا باب ما يجوز فيه الرفع ممّا ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب ممّن يوثق به من العرب.

وزعم الخليل (١٧٥ هـ) رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين: فوجهه أنّك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنّك قلت: هذا منطلق. أو هو منطلق والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك: هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنّه جمع الطّعمين"^(٥)

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ٢٤٣/١

(٢) المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، ٨٦ / ١

(٣) ينظر: تمهيد القواعد / ١٠٣٣

(٤) ينظر: التذيل والتكميل، ٨٩ / ٤

(٥) الكتاب، ٨٣ / ٢

ما يراه الباحث أنّ اعتراض ناظر الحيش على ابن عصفور في محله، و يدل على ذلك الشواهد القرآنية التي ورد فيها تعدد الخبر دون حرف العطف.

ثم قال ناظر الجيش : "وإذا قلنا بجواز التعدد مع كون المبتدأ واحدًا جاز في المتعديين أن يتفقا في الأفراد وغيرها، وجاز أن يختلفا، فيكون أحدهما من قبيل المفرد والآخر من قبيل الجملة، وهو الذي يقتضيه إطلاق النحويين ولكن أبا علي منع ذلك، وقد يستدل على الجواز بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿فَالْقَهْوَةُ إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(٢) " (٣)

فذكر أنّ من النحاة من منع الاختلاف بين المبتدأ والخبر بأن يكون أحدهما مفردًا والآخر يكون جملة كأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) وذكر ناظر الجيش شاهدين قرآنيين على جواز ذلك

وقد ذكر الباقر (٥٤٣ هـ) توجيهين في (يختصمون) أحدهما أن تكون خبرًا، والثاني أن تكون صفة^(٤)

وذهب العكبري (٦١٦ هـ) الى أنّ (هُم) مُبْتَدَأٌ، وَ (فَرِيقَانِ) خَبَرٌ، وَ (يَخْتَصِمُونَ) صِفَةٌ، وليست خبرًا ثان^(٥)

وكان للمنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ) توجيهات عديدة منها أن تكون جملة (يختصمون) في محل صفة ومنها أن تكون حالًا، وأن تكون خبرًا قال : " (هم) مبتدأ و (فَرِيقَانِ) خبره. (يَخْتَصِمُونَ) إما صفة للفريقين، أو حال من المنوي في

(١) سورة النمل / ٤٥

(٢) سورة طه / ٢٠

(٣) تمهيد القواعد ، ١٠٣٤

(٤) ينظر: اعراب القرآن للباقر (٧٠٨/٢)

(٥) ينظر: التبيان في اعراب القرآن ، ١١٠/٢

الفريقين، ولك أن تجعل الفريقين بدلاً من (هُم) وخبر (هُم): إمّا (إذا) لأنها مكانية، أي: فبالحاضرة هم فريقان، أو (يَخْتَصِمُونَ). ولك أن تجعل (يَخْتَصِمُونَ) حالاً من الذكر في (إذا) إذا جعلته الخبر، فإن لم تجعل (إذا) الخبر كان من صلة (يَخْتَصِمُونَ)، هذا إذا جعلت (يَخْتَصِمُونَ) الخبر أو حالاً، فأما إذا جعلته صفة، فلا يعمل في (إذا)، لأن ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف، كما لا تتقدم الصفة عليه" (١)

وأجاز ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) أن تكون (يختصمون) صفة أو خبراً أو حالاً (٢) وذكر ابن هشام (٧٦١ هـ) إن أبا علي الفارسي (٣٧٧ هـ) ذهب إلى أن الخبر لا يتعدد مع الاختلاف بين المبتدأ والخبر بأن يكون أحدهما مفرداً والآخر جملة قال: "وَرَعِمَ الْفَارِسِيُّ أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَتَعَدَّدُ مُخْتَلَفًا بِالْأَفْرَادِ وَالْجُمْلَةِ فَيَتَعَيَّنُ عِنْدَهُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ صِفَةً فِيهِمَا وَالْمَشْهُورَ فِيهِمَا الْجَوَازَ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الصِّفَاتِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي ﴿فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ أَنَّ يَخْتَصِمُونَ خَبَرًا ثَانٍ أَوْ صِفَةً وَيَحْتَمِلُ الْحَالِيَةُ أَيْضًا أَيَّ فَإِذَا هُمُ مَفْتَرِقُونَ مَخْتَصِمِينَ" (٣)

وذهب محيي الدين الدرويش إلى أن (يختصمون) صفة وليست خبراً (٤) أما الشاهد القرآني الثاني، فقد ذكر النحاس (٣٣٨ هـ) أن في (يسعى) وجهين الرفع على أنها خبر والنصب على الحال قال: "﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ سَعَى﴾

(١) الفريد في اعراب القرآن المجيد، ٩٨/٥

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٢٧٦/١

(٣) مغني اللبيب، ٧٨١

(٤) ينظر: اعراب القرآن وبيانه، ٢٣١/٧

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ابْتَدَأَ وَخَبَرَ، ويجوز النصب، يقال: خرجت فإذا زيد جالس،
وجالسا، على الحال ^(١)

وذهب العكبري (٦١٦ هـ) الى جواز رفع (تسعى) على أنها في محل خبر، أو
نصبها على الحال ^(٢)

وذكر المنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ) : " قوله: ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ((إذا))
للمفاجأة مكانية، و (هي) مبتدأ، و (حَيَّةٌ) خبره، و (تَسْعَى) صفة لحية، أو خبر بعد
خبر، لا حال كما زعم بعضهم " ^(٣)

فكان له توجيه آخر فقد أجاز أن تكون (تسعى) صفة ، وأجاز أن تكون خبرًا ثانيًا
، خالف النحاس والعكبري في جواز أن تكون حالًا

وذهب محيي الدين الدرويش الى جواز أن تكون جملة (تسعى) حالًا أو خبر ثان ^(٤)

وما يراه الباحث جواز كون جملة (يختصمون)، و(تسعى) خبرًا ثانيًا، أو صفة .

(١) اعراب القرآن للنحاس، ٢٦/٣

(٢) ينظر: التبيان في اعراب القرآن، ٨٨٨/٢

(٣) الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد، ٤١٢/٤

(٤) ينظر: اعراب القرآن وبيانه، ١٧٥/٦

المبحث السادس : الفاعل :

ذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أنَّ (الفاعل): " يدل على إحداث شيء من عمل وغيره ، من ذلك : فعلت شيئاً أفعله فعلاً"^(١)، وهو ما يصح أن يصدر عنه الفعل عن إرادة و قصد، أو من غير قصد كحمره الوجه من الخجل^(٢)، ولفظ الفاعل مصدره (فعل)، وهو كل عمل متعد أو غير متعد^(٣)

وقد ورد في القرآن الكريم لفظ (فاعل) بدلالته هذه منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا

نَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۖ ﴾^(٤)

وقد جعل سيبويه (١٨٠ هـ) باب الفاعل في مقدمة الأبواب في الكتاب بعد أن ذكره بشكل موجز في كلامه عن (الإسناد) و العلاقة بين المسند والمسند إليه، إذ قال : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر"^(٥). ولعل هذا العنوان يعد من العناوانات المطولة في الكتاب، وقد تحدث سيبويه عن هذا الباب فقال : "فأما الفاعل الذي لا يتعده فعله كقولك : ذهب زيد وجلس عمر"^(٦).

ولعل سيبويه ما كان همه قصد صياغته للمصطلح، أو وضع الحد بقدر ما كان اهتمامه بتوضيح وتحليل المسائل، ولعله يرى في بعض الأحيان أن المصطلح الذي وضعه يقصر عن تحقيق الغرض، فيردفه بالتصوير والوصف، أو يعبر عن فكرته بأكثر من مصطلح أو استعمال، فيعبر عن الفاعل بما شغل به الفعل، أو بني له،

(١) مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، (فعل)، ٨٤٩ - ٨٥٠

(٢) ينظر: مفردات الفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني ، ٣٨٣

(٣) ينظر: لسان العرب، ابن منظور ، (فعل)، ١١ / ٥٢٨.

(٤) الكهف/ ٢٣

(٥) الكتاب، ١/٣٣

(٦) المصدر نفسه ، ١/٣٣

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

أو تفرغ له الفعل، وهذا ظلّ للتعريف بمصطلح الفاعل، ولم يذكر التعريف بقوله وحد الفاعل كذا ، بل بالإشارة إليه بالوصف والتحليل والتمثيل، مستنداً في ذلك على فكرة العامل، والعلاقة بين طرفي الإسناد الفاعل وفعله، وأنّ الفعل لا يستغني بحال من الأحوال عن الفاعل ^(١). فيقف معللاً لتلك العلاقة فيحللها بأسلوبه وعقليته.

أما المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فقد أفرد للفاعل باباً في المقتضب اسماء (باب الفاعل) إذ قال: " هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيد، وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتحصل بها الفائدة، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد" ^(٢).

و عرف ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الفاعل بقوله: " الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل ... فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك جاء زيد ومات عمر" ^(٣).

فنلاحظ وجود تطور نوعا ما في الدرس النحوي واستقرارا في المصطلحات و المفاهيم، فهو يشير إلى دلالة الفاعل ما يؤديه من الفاعلية حقيقة كانت أم مجازاً، وهذا لم يكن موجوداً فيما سبق .

ولعل ابن السراج اطلع على مفاهيم الفلاسفة والمتكلمين في تعريفه، فالفاعل في حد أهل الكلام لا بد له من التأثير والإيجاد، فلا يدخل في تعريفهم نحو : هل قام زيد؟ وما قام زيد، وسقط الحائط، لأنّ الفاعل غير موجود ^(٤)

وهذا مما لم يصرح سيبويه به بأن يكون الفاعل أمراً لفظياً، أسند إليه الفعل ومقدّم عليه فليس من شرط الفاعل أن يوجد الفعل، أو يؤثر فيه.

وقد عرف الفاعل ابن جني (٣٩٢ هـ) بقوله: " أعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية - كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى الاسم وهو المرفوع بفعله

(١) ينظر : الكتاب، ١ / ٢١

(٢) المقتضب، ١ / ٥٥

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج ، ، ١ / ٨١

(٤) ينظر : المغني في النحو ، منصور بن فلاح اليميني ، ٢ / ١٢٩

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وحقيقة رافعة بإسناد الفعل اليه والواجب وغير الواجب في ذلك سواء تقول في الواجب قام زيد وفي غير الواجب ما قعد بشر، وهل يقوم زيد ؟ " (١) .

فنجده يُقرر أن الفاعل هو اسم يذكر بعد الفعل، ويسند اليه الفعل، بخلاف ما هو عند علماء الكلام و المنطق، الذين اشترطوا في الفاعل أن يصدر عنه الفعل عن قصد .
و نجد ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه (المفصل)، فصل وحل تعريف الفاعل واستوفى وأحاط بالمعاني ولم ينشغل بالتعليل الكلامي (٢) . وقد تابع هذا الأسلوب في عرض موجز ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في كافيته (٣) .

وعرف ابن مالك (٦٧٢ هـ) الفاعل في كتاب التسهيل بقوله : "وهو المسند إليه فعل أو مضمّن معناه ، تامّ مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول" (٤)

وقد شرح ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) تعريف ابن مالك إذ قال : "إنّما قال : (المسند إليه) ، ولم يقل : الاسم المسند إليه، لأنّ الفاعل يكون اسماً نحو تبارك الله، وغير اسم نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٥) ،

و ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (٦) " (٧)

وقد أشار ناظر الجيش الى أنّ ابن مالك قال (المسند اليه) ولم يقل (المسند) لأنّ الفاعل قد يكون اسماً، وقد يكون غير اسم كالمصدر المؤول و ذكر ناظر الجيش شاهدين قرآنيين، وقد وجه الشاهدين للاستدلال على مجيء الفاعل غير اسم وهو المصدر المؤول من (أنّ) المصدرية الناصبة والفعل المضارع في النص الأول

(١) شرح اللمع في النحو ، ابو الحسن علي بن الحسين الباقرلي ، ١٢٨

(٢) ينظر: شرح المفصل ١ / ٧٤

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترابادي ، ١ / ١٦١

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧١

(٥) سورة الحديد / ١٦

(٦) سورة فصلت / ٥٣

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧١

(أن تخشع)، وفي النص الثاني المصدر المؤول من (أن) المفتوحة الهمزة مع اسمها وخبرها في (أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)، فقول ابن مالك (المسند اليه) يشمل الاسم الظاهر والمضمر، والاسم الصريح والمؤول .

ثم ذكر ناظر الجيش أن ابن مالك حدد (المسند اليه) لأنه يشمل الفاعل وغيره إذ قال : " ثم المسند إلى الفاعل : إمّا فعل، أو مضمّن معناه، فالفعل نحو : ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ^(١) والمضمن معناه نحو : ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾ ^(٢) ... وقوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ ^(٣) على أحد الوجهين " ^(٤)

وهنا نجد ناظر الجيش يوجه الشاهد القرآني ليعضد به قول ابن مالك بأنّ الفاعل يسند الى (الفعل) أو (مضمّن معناه) أي يتضمن معنى الفعل وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وغيرها، فقد ذكر ناظر الجيش شاهداً على كون الفاعل المسند اليه فعل وهو قوله تعالى : ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ، ثم يذكر شاهداً على الفاعل المسند اليه ما تضمن معنى الفعل وهو قوله تعالى : ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾ وقوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾، على أحد الوجهين في (صيب) و تكون فيه صفة بمعنى (نازل) أو (منزل) وذكر أنّ هذا التوجيه هو أحسن الوجهين فيها ^(٥)، والوجه الآخر هو كون (صيب) اسم جنس.

وهذا التوجيه الذي وصفه ابن مالك بالحسن هو الوجه الذي ذهب اليه العكبري (٦١٦ هـ) إذ قال : " وَفِي الْكَلَامِ حَدْفٌ تَقْدِيرُهُ: أَوْ كَأَصْحَابِ صَيِّبٍ... وَ (مِنْ) : مُتَعَلِّقَةٌ بِصَيِّبٍ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: كَمَطَرٍ صَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ، وَهَذَا الْوَصْفُ يَعْمَلُ عَمَلًا

(١) سورة يوسف / ٩٢

(٢) سورة النحل / ١٣

(٣) سورة البقرة / ١٩

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧١ - ١٥٧٢

(٥) ينظر :المصدر نفسه ، ١٥٧٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

الفِعْل " (١)، وهو الوجه الذي اختاره الزركشي (٧٩٤ هـ) (٢).
و ذكر الألوسي (١٢٧٠ هـ) الوجهين واختار الوجه الثاني الذي تكون فيه
(صيب) اسم جنس، وليس صفة بمعنى (نازل) أو (منزل) (٣).
ويذكر ناظر الجيش أنّ المسند اليه يشمل الفاعل وغير الفاعل فيضع ابن مالك قيوداً
للفاعل بأن يكون (تاماً مقدماً وفارغاً وغير مصوغ للمفعول)، فاحترز بالتام عن
اسم كان، واحترز بالمقدم عن نحو (زيد قائم و زيد قام)، فإنّ المسند الى زيد ليس
مقدم عليه ليكون فاعلاً (٤)، ثم قال : " واحترز بفارغ عن المبتدأ إذا قدم خبره وفيه
ضمير نحو: قائم زيد، وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْأَلِ الْجَنَّةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٥)
على القول بأنّ الذين ظلموا مبتدأ مقدم خبره " (٦)
فخرج بقوله (فارغ) المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير، ويذكر شاهداً قرآنياً على
ذلك، على أنّ (الذين) مبتدأ مؤخر و (أسروا) خبره مقدم .
وهذا التوجيه للشاهد القرآني عضد به ناظر الجيش ما قاله ابن مالك هو واحد من
توجيهات عديدة ، فقد ذكر الزجاج (٣١١ هـ) فيها وجهين، وذكر أنّ أجودهما أن
تكون (الذين) بدلاً من الواو في (أسروا)، ويجوز أن يكون منصوباً على اظمار
أعني (٧)

(١) التبيان في اعراب القرآن ، ١ / ٣٥

(٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ٢ / ١٥٣

(٣) ينظر : روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، ١ / ١٧٣

(٤) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٢

(٥) سورة الأنبياء / ٣

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٢

(٧) ينظر : معاني القرآن و اعرابه ، ٣ / ٣٨٤ .

وذكر العكبري (٦١٦ هـ) فيها أوجه عديدة إذ قال : " قوله تعالى : (الَّذِينَ ظَلَمُوا) في موضعه ثلاثة أوجه : أحدها : الرفع، وفيه أربعة أوجه : أحدها : أن يكون بدلاً من الواو في أسروا، والثاني : أن يكون فاعلاً، والواو حرف للجمع لا اسم، والثالث : أن يكون مبتدأ والخبر (هَلْ هذا) والتقدير : يقولون هل هذا، والرابع : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هم الذين ظلموا.

والوجه الثاني : أن يكون منصوباً على إضمار أعني ، والثالث : أن يكون مجروراً صفة للناس "(١)

فقد ذكر العكبري أربعة أوجه لحالة الرفع في (الذين)، والملاحظ أنّ العكبري لم يذكر الوجه الذي ذكره ابن مالك بأنّ (الذين) مبتدأ خبره (وأسروا النجوى).

(١) التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ٩١١

أولاً : حكم الفاعل ورتبته :

ذهب ابن مالك الى القول إنّ الفاعل : " مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و (الباء) الزائدتين، وحكما إن جرّ بأحدهما أو بإضافة المسند، وليس رافعه الإسناد، خلافاً لخلف، وإن قدّم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر، خلافاً لمن خالف"^(١)

وشرح ناظر الجيش قول ابن مالك إنّ الفاعل يكون مرفوعاً بالمسند ، خلافاً لبعض النحاة الذين ذهبوا الى أنّ الرافع للفاعل هو (الإسناد)، ويكون مرفوع بالمسند حقيقة أي لفظاً ومعنى، أو يكون مرفوعاً حكماً أي بالمعنى دون اللفظ^(٢)، ويكون ذلك في ثلاثة مواضع، ويذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً لكل موضع من هذه المواضع ليعضد بها ما ذهب اليه ابن مالك قال :

"أحدها : إذا جرّ بمن الزائدة نحو: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾^(٣)

الثاني: إذا جرّ بالباء الزائدة نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(٤) .

الثالث : إذا أضيف إليه المسند نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾^(٥) " (٦)

فالحالة الأولى : أن يكون الفاعل مسبوقاً بـ (من) الزائدة كما في النص القرآني ، فـ (رسول) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه فاعل للفعل (يأتي)

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد / ١٥٧٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه / ١٥٧٩

(٣) سورة الحجر / ١١

(٤) سورة النساء / ١٦٦

(٥) سورة الحج / ٤٠

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد / ١٥٧٩ .

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

والحالة الثانية : الفاعل فيها لفظ الجلالة وقد سبق (بالباء) الزائدة وهو مجرور لفظاً مرفوع محلاً، والحالة الثالثة : إضافة المصدر الى الفاعل فلفظ الجلالة فاعل وقد أضيف الى المصدر ^(١)

ثم يذكر ناظر الجيش كلام ابن مالك عن رتبة الفاعل و أنه جعل تقدم المسند (الفعل) على الفاعل قيد في تعريفه الفاعل و أن الفاعل لا يتقدم، فإذا أوتي بالاسم مقدم على الفعل وجب أن يكون هذا الاسم فاعل لفعل مضمّر يفسره ما بعده، ولا يجوز أن يكون الاسم مبتدأ، على خلاف الكوفيين ^(٢) فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل أذ يقول : "وإن كان الاسم المتقدم على الفعل مسبوقاً بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمّر يفسره الظاهر المتأخر نحو: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ^(٣) " ^(٤).

لا شك أن رتبة الفاعل أن يكون مؤخرًا عن الفعل، وهذا الشرط ضروري في التمييز بين المبتدأ والفاعل، ولا يفرق بينهما إلا بالرتبة، فيجوز في المبتدأ أن يقدم الاسم على الفعل، أما الفاعل فلا يجوز أن يقدم الفعل على الاسم، وأما من حيث معنى الإسناد فهما متحققان فيهما، فكان شرط الرتبة فيه للتمييز بين المبتدأ والفاعل ، ويذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً يؤيد به توجيه ابن مالك ونحاة البصرة .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١٨٨/١

(٢) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٨٠ .

(٣) سورة التوبة / ٦

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٨١ .

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وهذا ما قاله الاخفش الأوسط (٢١٥ هـ) في كلامه عن النص القرآني إذ قال :

" ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع أحدًا على

فعل مضمر أقيس الوجهين لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها " (١)

فهو يرى أنَّ أقيس الوجهين في (أحد) أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر .

وذهب الزجاج (٣١١ هـ) الى أنَّ المعنى (فإن استجارك احد من المشركين

فأجره)، و أنَّ (أحد) فاعل مرفوع بفعل مضمر يفسره المعنى قال : " المعنى إن

طلب منك أحد منهم أن تجيره من القتل إلى أن يسمع كلام الله (فأجره حتَّى يسمعَ

كلامَ الله ثُمَّ أبلغه مأمَنه) ... وأما الإعراب في أحد مع (إن) فالرفع بفعل مُضمر

الذي ظهر يفسره المعنى وإن استجارك أحد. ومن زعم أنَّه يرفع أحدًا بالابتداء

فخطأ، لأنَّ الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده " (٢)،

وهو توجيه النحاس (٣٣٨ هـ) (٣) .

وهذا التوجيه ذهب اليه السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه للكتاب إذ قال: " ﴿وَإِنْ أَحَدٌ

مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٤) فأولى (إن) الاسم، ورفع عند البصريين بإضمار

فعل، فكأنه قال: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) ولا يجوز غير ذلك

عند البصريين " (٥)

وقال في موضع آخر في كلامه عن النص القرآني : " تقديره: وإن استجارك أحد

من المشركين استجارك، فأحد مرفوع باستجارك المضمر، والثاني تفسير له.

(١) معاني القرآن للاخفش ، ١ / ٣٥٤ .

(٢) معاني القرآن الزجاج ، ٢ / ٤٣١ .

(٣) ينظر: اعراب القرآن للنحاس. ٢ / ١٠٩ .

(٤) سورة التوبة / ٦ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ١ / ٤١٠ .

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وزعم الفراء أنّ (أحد) مرفوع بالعائد الذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك، وهذا لا يصح؛ لأنّا إذا رفعناه بما ذكر فقد جعلنا استجارك خبراً لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يكون بعد (إن) مبتدأ وخبر" (١) فيذكر السيرافي التوجيه الذي ذهب إليه الفراء (٢٠٧ هـ) بأن تكون (أحد) مبتدأ خبره جملة (استجارك) ، ويذكر أنّ هذا (لا يجوز) ، ولا يصح في اللغة .

وقد ذكر مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) ذلك في كلامه عن قوله تعالى : ((وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا)) إذ قال : " قَوْلُهُ ((وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا)) أَنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ... وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ أَخَذَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَإِذَا السَّمَاءُ كُورَتْ (٢) وَإِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَشَبَّهَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لِأَنَّ إِذَا فِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَاةِ فَهِيَ بِالْفِعْلِ أُولَى فَالْفِعْلُ مُضْمَرٌ بَعْدَهَا وَهُوَ الرَّافِعُ لِلْأَسْمِ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ " (٣).

وذهب الزمخشري (٥٣٨ هـ) الى القول : " أَحَدٌ مَرْتَفَعٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ مُضْمَرٌ يَفْسِرُهُ الظَّاهِرُ، تَقْدِيرُهُ: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ وَلَا يَرْتَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ (إِنْ) مِنْ عَوَامِلِ الْفِعْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ. " (٤)

وقد ذكر ابن مالك أنّه إذا قدم الاسم على الفعل او ما تضمن معنى الفعل يكون مبتدأ لأنّه قد تعرض بتقدمه لتسلط العوامل عليه نحو (زيد قام) و (إنّ زيدا قام) فتأثر زيد بـ (إنّ) يدل على أنّ الفعل قد شغل بالفاعل المضمّر وان رفع (زيد) بالإبتداء ، ولو لم يشغل الفعل بالضمير حين آخر لما لحقه من الضمائر الألف أو الواو او

(١) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ١٦١/٢

(٢) لعله يقصد الآية ١/ من سورة التكويد ﴿إِذَا السَّمَاءُ كُورَتْ﴾

وذلك خطأ منه، خصوصا وإنه بعد النصوص ذكر عبارة (وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ) مما يدلّ إن ما ذكره أمثلة قرآنية.

(٣) مشكل اعراب القرآن ، ١٠٧/١

(٤) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، ٢٤٨/٢

النون كما لا يلحقه في (قام الزيدان ، والزيدون) ، أما إذا كان الاسم المقدم مسبوقاً بما يطلب الفعل كما في الشاهد القرآني ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فهو فاعل بفعل مضمر يفسره ما بعده ^(١)

وذهب ابن هشام الانصاري (٧٦١ هـ) الى القول : " وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ مَنْ لَا يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ فِي نَحْوِ (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ) (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وَ (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) إِنَّ الْمَرْفُوعَ مُبْتَدَأً وَذَلِكَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا قَالَهُ سَهْوًا وَأَمَّا إِذَا قَالَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ أَوِ الْكُوفِيُّ فَلَا يَعِدُ ذَلِكَ الْإِعْرَابَ خَطَأً لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوهُ سَهْوًا عَنْ قَاعِدَةِ نَعَمْ الصَّوَابُ خِلَافُ قَوْلِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ الْمَرْفُوعُ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ كَمَا يَقُولُ الْجُمْهُورُ وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَجْهًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ " ^(٢)

فابن هشام يرى من الخطأ القول إنّ (أحد) مبتدأ ، أما قول الكوفيين والأخفش فلا يعد ذلك خطأ منهم لأنّ هذا مذهبهم وإن كان الصواب خلاف ما ذهبوا اليه وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً بأن يكون (أحد) فاعلاً مقدماً على الفعل . وهو ما ذهب اليه الأزهري (٩٠٥ هـ) في شرح التصريح ^(٣) .

لعله من المسلمات في العربية أنّ الفاعل هو الذي أسند اليه الفعل ، و أنّ رتبته مؤخره عن الفعل ، ولعل شرط الرتبة ضروري في التمييز بين المبتدأ و الفاعل . والملاحظ أنّ البصريين ذهبوا الى وجوب وضروية تقدم الفعل على الفاعل ، وأما الكوفيون فأجازوا أن يتقدم الفاعل على الفعل

(١) ينظر : شرح تسهيل الفوائد ، لابن مالك ، ١٠٧ / ٢

(٢) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ٧٥٧

(٣) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٤٠٣

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ولعلّ رأي الكوفيين له وجه وجيه وفيه تركيز على المعنى ، ففي (قام زيد) و (زيد قام) الفاعل واحد، أما ما ذهب اليه البصريون فالتركيز فيه على الشكل ومراعاة ترتيب الجملة وفق القواعد النحوية التي وضعها النحويون فلا يسع الباحث ألا التسليم لرأي الجمهور الذي يفرق بين جملة (قام زيد) الفعلية و جملة (زيد قام) الاسمية عبر الترتيب، وقد ذكروا أنّه إذا وقع الاسم قبل الفعل تعين أن يكون هذا الاسم فاعلاً لفعل محذوف، وقد ذكروا أيضاً إنّ الفعل لا يرفع فاعلين في قولنا (زيد قام) بأن يكون (زيداً) فاعل مقدم، والضمير المستتر في (قام) فاعل أيضاً فيعربون زيد مبتدأ وفاعل (قام) ضمير مستتر يعود على زيد والجملة خبر للمبتدأ

والملاحظ أنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير في النحو العربي ظاهرة أصيلة، فقد يقدم المفعول به على الفعل والفاعل، وقد يقدم الخبر على المبتدأ وغيرها من مواضع التقديم ، والتّقديم في الكلام قد يكون أبلغ وأصح من عدمه.

ونقول هنا على نحو الأطروحة بجواز تقدم الفاعل على الفعل كما جاز تقدم المفعول والخبر، و أنّ هذا التقديم ليس من شأنه أن يغير طبيعة الجملة، ولا يحوّل الجملة من فعلية إلى اسمية، (كما هو الحال في تقدم المفعول)، فلا يكون الفاعل المتقدم مبتدأ، ولا نقرر ضميراً مستتراً يكون هو الفاعل فلا داعي لهذا التكلف .

وهذا ما ذهب اليه الكوفيون ، فقد أجازوا تقدم الفاعل على الفعل مع بقاء الجملة فعلية كما هي ويبقى الفاعل فاعلاً وإن تقدم كما هو الحال في المفعول فإنه يبقى مفعولاً وإن تقدم، ويؤيد هذا القول ما ورد من شواهد قرآنية، وإن ظاهر القرآن حجة على اللغة والنحو فقد تقدم الفعل على الفاعل أو نائبه في أكثر من موضع بعد

(إذا) في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(١)، ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾^(٢)

(١) سورة الانشقاق / ١

(٢) سورة الانشقاق / ٣

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ۝ (١) وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَرَتْ ۝ (٢) وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِرَتْ ۝ (٣) وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝ (٤) ﴾^(١)

﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝ (١) وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۝ (٢) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝ (٣) ﴾^(٢)

وبعد (إن) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٣)

وقد اشترط النحاة دخول (إذا) و(إن) على الجملة الفعلية ، وتكون هنا قد دخلت على جملة فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل . والشواهد القرآنية هذه تعد دليلاً على جواز تقدم الفاعل ولا يمكن أن نمنع ذلك مع وروده في القرآن الكريم ، وهو أولى من التقدير ، لأن التقدير على خلاف الأصل ولا يصار إليه إلا عند الضرورة النحوية وهذا ليس من موارد الضرورة .

(١) سورة الانفطار / ١ - ٤

(٢) سورة التكويد / ١ - ٣

(٣) سورة التوبة / ٦

ثانيًا : وقوع الجملة موقع الفاعل :

لعل من الموضوعات التي شاعت بين النفي والإثبات موضوع وقوع الجملة موقع الفاعل، فمن الناحية من ذهب الى أنّ الجملة يمكن أن تقع موقع الفاعل ونسب ذلك إلى بعض نحاة الكوفة، أمّا نحاة البصرة فلا مسوغ لديهم لأنّ تقع الجملة فاعلاً.

ذكر ناظر الجيش موقف النحاة من وقوع الجملة موقع الفاعل، و أنّ مذهب جمهور نحاة البصرة لا يجيزون ذلك و أنّه غير سائغ عندهم ويصف ذلك بأنّه هو الصحيح^(١)

ثم يقول : "وذهب جماعة من الكوفيين منهم هشام وأحمد بن يحيى إلى أنّ وقوعها في موضع الفاعل سائغ، وأجازوا : يعجبني يقوم زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُنُهُ حَقٌّ

حِينَ ۖ 》^(٢) ، ففاعل (بدأ) عندهم الجملة التي هي (لَيْسَ جُذُنُهُ). " ^(٣)

ويرد ناظر الجيش توجيه نحاة الكوفة، و يوجه الشاهد القرآني توجيهاً ينسجم مع ما ذهب إليه جمهور نحاة البصرة وابن مالك بعدم صحة وقوع الجملة موقع الفاعل .

ثم يذكر شاهداً قرآنياً آخر يستدل به القائلون بوقوع الجملة موقع الفاعل، ويوجه الشاهد توجيهاً يستدل به على عدم جواز مجيء الفاعل جملة إذ يقول : "ومثل هذه

الآية الشريفة قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ ۖ 》^(٤)

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٥

(٢) سورة يوسف / ٣٥

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٥ - ١٥٧٦

(٤) سورة السجدة : ٢٦ .

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ففاعل (يهدي) ضمير مضمَر فيه عائد على المصدر المفهوم منه وكأنه قيل : أو لم يهد لهم هدايتنا " ^(١) ويذكر أنّ ما يسوغ هذا التوجيه كون الدلالة استعملت بمعنى الحجة ويكون (كم أهلكنا) في موضع نصب بدلالة (أولم يهد) كونه بمنزلة (ألم يعلموا) ^(٢)

وفي موضع آخر ذكر ناظر الجيش أنّ التقدير : (أولم يهد لهم كثرة هدايتنا) ^(٣)، ولعل هذا التقدير أوجه لكون (كم) في النص خبرية تدل على الكثرة

وقد ذكر الفراء (٢٠٧ هـ) في كلامه عن قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٤) : " (كم) في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت : أولم تهدهم القرون الهالكة ... وقد يكون (كم) في موضع نصب بأهلكنا، وفيه تأويل الرفع، فيكون بمنزلة قولك : سواء عليّ أزيذاً ضربت أم عمرًا، فترفع (سواء) بالتأويل، وتقول : قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت : تبين لي ذلك" ^(٥)

والملاحظ أنّ للفراء في فاعل (يهد) وجهين الثاني ما قال به نحاة البصرة من إن الفاعل هو مضمون معنى الجملة، والجملة مؤولة بالمفرد وأطلق عليه (تأويل الرفع) تارة وأخرى (الجملة مرفوعة في المعنى) .

أما الوجه الأول بأن تكون (كم) في موضع رفع بالفعل (يهد)، ففيه اشكال، لأنّ (كم) ما قبلها لا يعمل فيها، وهو مذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) قال : " إنّها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة" ^(٦)

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٧ - ١٥٧٨

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ١٥٧٨

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ١٦٠٦

(٤) سورة السجدة / ٢٦

(٥) معاني القرآن للفراء ، ٢/٣٣٣

(٦) الكتاب ، ١٥٨ / ٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وقد صرح الفراء في موضع آخر من كتابه بأنّ فاعل الفعل (بدا) في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُنُهُ حَتَّى حِينَ ﴾ ^(١) ، ضميرًا مستترًا وليس

جملة إذ قال : " ألا ترى أنّه لا بد لقوله بدا لهم من مرفوع مضمر " ^(٢)

وقدر الفاعل في الآية مصدرًا مؤولًا من اللام والفعل (لَيْسَ جُذُنُهُ) والتقدير: (أن

يسجنوه) وأجاز أن تكون (أن) محذوفة قبل الفعل والتقدير : (أن ليسجننه)

لأنّه في حيز الأفعال القلبية، والعرب يجيزون ذلك و يحذفونها إذا سبقت باستفهام أو

قسم ^(٣)، و بهذا يوافق الفراء البصريين

إلا أنّ الإشكال في هذا التوجيه هو إنّ (ليسجننّه) جواب قسم لا محل له من

الإعراب، فلا يكون فاعلاً .

وقد ذكر الزجاج (٣١١ هـ) في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ

قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ ^(٤) : "وحقيقة هذا أنّ (كم) في موضع نصب بأهلكتنا، وفاعل

(يهدي) ما دل عليه المعنى مما سلف من الكلام،" ^(٥) .

وعبارة الزجاج فيها شيء من الغموض في تحديد الفاعل

وذهب النحاس (٣٣٨ هـ) الى القول : " الفعل لا يخلو من فاعل، فأين الفاعل ليهدي ؟

فتكلم النحويون في هذا، فقال الفراء : (كم) في موضع رفع بـ (يهد) وهذا نقض

للأصول النحوية" ^(٦) .

(١) سورة يوسف / ٣٥

(٢) معاني القرآن للفراء ، ٤١٣ / ٢

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٢ / ٣١ ، ٢٠٧

(٤) سورة السجدة / ٢٦

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ٢١١ / ٤

(٦) إعراب القرآن للنحاس ، ٢٠٤ / ٣

ف نجد النحاس ينسب القول بوقوع جملة (كم أهلكنا) فاعل الى الفراء (٢٠٧ هـ) وقال الزمخشري (٥٣٨ هـ) في الآية المتقدمة: "والفاعل ما دلّ عليه كمّ أَهْلَكْنَا لأنّ كم لا تقع فاعلة، لا يقال: جاءني كم رجل" (١).
فما يراه الزمخشري أنّ (كم) لا تقع فاعلاً، وأنّ الفاعل تدل عليه الجملة، ولعله قصد بعد أن تؤول الجملة بالمفرد.

و للعكبري (٦١٦ هـ) موقف من وقوع الجمل موقع الفاعل إذ قال: "وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَدَأْ لَهُمْ﴾ (٢): فِي فَاعِلٍ (بَدَأَ) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: هُوَ مَحذُوفٌ، وَ (لَيْسَ جُنَّةً): قَائِمٌ مَقَامَهُ، أَيِ بَدَأَ لَهُمُ السَّجُنُ، فَحُذِفَ وَأُقِيمَتِ الْجُمْلَةُ مَقَامَهُ، وَلَيْسَتْ الْجُمْلَةُ فَاعِلًا، لِأَنَّ الْجُمْلَ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ" (٣).

والوجه الأول الذي ذكره العكبري هو توجيه ابن مالك الذي وافقه فيه ناظر الجيش وفي كلامه عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ (٤) قال: "يهد لهم في فاعله وجهان: أحدهما: ضمير اسم الله تعالى، أي ألم يبين الله لكم، والثاني: أن يكون الفاعل ما دلّ عليه أهلكنا، والجملة مفسرة له" (٥).
فما يراه العكبري أنّ الفاعل أمّا أن يكون ضميرًا مستترًا، أو ما دلّ عليه مضمون الجملة ومعناها بعد أن أول بالمفرد.

(١) الكشف، ٥١٦ / ٣

(٢) سورة يوسف / ٣٥

(٣) التبيان في اعراب القرآن، ٧٢٣ / ٢

(٤) سورة السجدة / ٢٦

(٥) التبيان في اعراب القرآن، ٥٧٣ / ٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : " الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلا وإنما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً، لأنّ الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها، لأن المضمّر لا يكون إلا معرفة، والجمل مما لا يصح تعريفها" (١).
فهو يرى إن الجمل لا يصح أن تكون فاعل لأن الفاعل يمكن اضماره والجمل لا يمكن اضمارها

وذهب الرضي الاسترأبادي (٦٨٦ هـ) الى أن فاعل (بدا) هو مضمون جملة (لَيْسْ جُنْتُهُ) ، أي تأويل معناها بمفرد يكون فاعلاً لـ (بدا) (٢)
ويؤيد الباحث ما ذكره ناظر الجيش من عدم وقوع الجملة موقع الفاعل وهو مذهب ابن مالك وجمهور النحاة

يقول ابن هشام (٧٦١هـ) : "وَاخْتَلَفَ فِي الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ هَلْ يَكُونَانِ جَمْلَةً أَمْ لَا فَالْمَشْهُورُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا وَأَجَاذَهُ هِشَامٌ وَثَعْلَبٌ مُطْلَقًا نَحْوُ يُعْجِبُنِي قَامَ زَيْدٌ وَفَصَلَ الْفَرَاءَ وَجَمَاعَةً وَنَسَبُوهُ لِسَبْيُوهِ فَقَالُوا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا وَوَجَدَ مُعَلَّقٌ عَنِ الْعَمَلِ نَحْوُ ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَحَمَلُوا عَلَيْهِ ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ

لَيْسْ جُنْتُهُ حَقٌّ حِينَ ﴾ وَمَنْعُوا يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ وَأَجَاذَهُمَا هِشَامٌ وَثَعْلَبٌ " (٣)

ولا يسوغ ناظر الجيش مجيء الفاعل جملة ، ولا يوجد في كلام العرب

(يعجبني يقوم زيد)، ويذكر أنّ فاعل (بدا) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾

ضمير مستتر في الفعل والتقدير : (ثم بدا لهم بداء) واضر الفاعل لدلالة الفعل

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، ٣ / ٤٠

(٢) ينظر : شرح الكافية، رضي الدين الاسترأبادي، ٤ / ٢١٩-٢٢٠

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ٥٥٩

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

، ونسب ناظر الجيش هذا الرأي الى المازني (٢٩٤هـ)، و وصف هذا الرأي بأنه جائز وحسن .^(١)

ثم يذكر أنّ في جملة ((لَيْسَ جُنَّةٌ)) ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون الجملة في محل نصب مقول قول محذوف، وينسب هذا الرأي الى المبرد (٢٨٥هـ) .

الثاني : أن تكون جملة مفسرة للضمير المستتر في (بدا) ولا محل لها من الإعراب .

الثالث : أن تكون الجملة جواباً لقوله تعالى ((بَدَأَ لَهُمْ))، لأنّ (بدا) من أفعال القلوب والعرب تجري أفعال القلوب مجرى القسم فتعاملها بما تعامل به جملة القسم^(٢)

ويذكر ناظر الجيش في شرحه لتعريف ابن مالك للفاعل، أنّ الفاعل يأتي اسماً أو مصدرًا مؤولاً ، ويذكر المصنف شواهد على الفاعل المصدر المؤول منها قول الفرزدق^(٣) :

ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها أم بليت حيث تلاطم البحران^(٤)

ففي قوله (أهجوتها أم ...) جاء الفاعل مصدر مؤول من (همزة التسوية والجملة التي بعده) من غير سابق ، ثم يقول ناظر الجيش : " ولا شك أنّ المصدر يصح حله محل الجملة الواقعة بعد الهمزة المذكورة كما في قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٧

(٢) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٧

(٣) ينظر : المصدر نفسه، ١٥٧٤ - ١٥٧٥

(٤) ينظر : ديوان الفرزدق ، ١١٧ / ٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ^(١) إذ المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وكذلك إذا قلت : ما أبالي أذهب زيد أم مكث، المعنى : ما أبالي بذهاب زيد ومكثه، وكذا المعنى في البيت : ما ضرّ تغلب وائل هجوك إياها " ^(٢) وهنا يوجه ناظر الجيش الشاهد القرآني توجيهاً يعضد به ما جاء به ابن مالك من مجيء المصدر المؤول من (همزة التسوية والجملة التي بعدها) من غير حرف مصدري .

وقد تحدث الباحث عن ذلك في كلامه عن تعريف ابن مالك للفاعل ^(٣)

ثم قال: " ومن الفاعل المؤول قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ^(٤) ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا، كأنه قيل: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل " ^(٥)

فتؤول جملة الاستفهام (كيف فعلنا) بأنها فاعل، كما جازت في ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ بأن تكون مبتدأ، وكما جازت في قول الشاعر:

ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها ^(٦)

من هنا يتضح أنّ جملة الفاعل أو نائب الفاعل، والجملة بعد همزة التسوية ، يجوز وقوعها موقع الفاعل، كما يجوز وقوعها مبتدأ ولعل أرجح الوجوه و أحقها بالقبول في النص القرآني هو أنّ الجملة تقع موقع الفاعل المؤول بالمفرد الذي يستفاد من معناها، وهذا رأي جمهور النحاة وينسجم مع

(١) سورة البقرة / ٦

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٥٧٥

(٣) ينظر: ٨٠

(٤) سورة إبراهيم / ٤٥

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٠٦

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ١٦٠٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

تعريف ابن مالك للفاعل بأنه : " وهو المسند إليه فعل أو مضمّن معناه ، تامّ مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول".^(١)

فيتعين كون الفاعل اسماً و هو إما اسم صريح أو مؤول ، والمصدر المؤول يقتزن بحرف مصدري لفظاً أو تقديرًا، وهذا المصدر يكون بتقدير اسم مفرد يصح أن يقع فاعلاً .

فإن كانت الجملة خالية من الحرف المصدري تكون فاعلاً بالتأويل، وهذا التأويل ينزل الجملة منزلة المفرد، وإنزال الجملة منزلة المفرد له صور عديدة في العربية منها ، الجملة التي تسبق بحرف مصدري، و الجملة المحكية التي تكون بمعنى المفرد، وغير ذلك.

وقد ذكر ناظر الجيش ردًا على اعتراض أبي حيان على ما ذهب إليه المصنف من

توجيه في قوله تعالى : ﴿ رَجَالٌ لَا لُئْلِهِمْ تَحِيَّةٌ وَلَا يُعْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ۚ

يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾^(٢) قال : " ثم قال الشيخ : ولا يتعين ما

قدّره المصنف ولا غيره من أنّ (رجالاً) مرفوع بـ (يسبّح) مضمراً لدلالة (يسبّح) عليه، لأنه يجوز أن يكون (رجالاً) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (المسبح رجال) يدل عليه (يسبّح). انتهى^(٣)

وتقدير المبتدأ يبعده بل قد يمنعه أمران^(٤) " (٤)

ونذكر أنّ الأمر الأول : إذا قدرنا فعلاً رافعاً فإن ذلك يوقف قراءة فتح الباء في

(يسبح) في قوله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا

بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ ﴾^(١)، والأمر الثاني : إنّ دلالة النص القرآني تفيد تكرار التسبيح

(١) نفسه ، ١٥٧١

(٢) سورة النور / ٣٧

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ، ١١٦٧ / ٢

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٠٩

الفصل الأول: التوجيه النحوي للمشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

وتجديده بكرة وأصيلاً ، لذا تعين تقدير الفعل لأنّ تقدير المبتدأ لا يفيد هذا المعنى ^(١) وقد ذكر ابن خالويه (٣٧٠ هـ) القراءتين واختار قراءة الكسر في (يسبح) إذ قال : " قرأ عاصم - في رواية أبي بكر وابن عامر (يسبح له) على ما لم يمض فاعله . فعلى قراءتهما ترتفع (الرجال) من وجهين " ^(٢)

ونذكر أنّ الوجه الأول تكون فيه (رجال) مبتدأ ، والوجه الثاني تكون فيه (رجال) فاعل لفعل محذوف والتقدير: (يسبحه رجال) وهو الوجه الذي اختاره ابن مالك ،

وقد ذكر القرطبي (٦٧١ هـ) القراءتين ، وذكر الوجهين في قراءة الكسر دون ترجيح ^(٣)

وقد وافق الأزهري ابن مالك إذ قال : " يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، (رَجَالٌ) ، فـ (يسبح) مضارع مبني للمفعول ، و(له) نائب الفاعل " ^(٤)

(١) سورة النور / ٣٦

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٠٩

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ، ٣٠٠

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ١٢ / ٢٧٥

(٥) شرح التصريح ، ١ / ٤٠٠

المبحث السابع : نائب الفاعل :

لعل مصطلح (نائب الفاعل) من المصطلحات التي تباينت عند القدامى فمنهم من أطلق عليه (المفعول الذي لم يسم فاعله) ومنهم من أطلق عليه (المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل الفاعل) ومنهم من أسماه (مفعول ما لم يُسم فاعله) قال سيبويه (١٨٠ هـ) : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر ... والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل الفاعل فقولك :ضرب زيد ويضرب عمرو " (١)

ونجد الفراء (٢٠٧ هـ) في كلامه عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ (٢)،

قال : " رفع بما لم يسم فاعله " (٣)، وقال ابن جني (٣٩٢ هـ) : " باب المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يُسم فاعله " (٤)

و هذا المصطلح بقي يتداوله النحاة إلى أن أطلق عليه ابن مالك (٦٧٢ هـ) (نائب الفاعل) .

وقال أبو حيان : " واصطلح ابن مالك على أن سمي هذا الباب باب النائب عن الفاعل " (٥)

وقد استحسن مصطلح (النائب عن الفاعل) النحاة المتأخرون عن ابن مالك .

(١) الكتاب ، ١ ، ٣٣ - ٣٤

(٢) سورة المائدة / ٣

(٣) معاني القرآن، الفراء ، ١٠١/٣١ .

(٤) اللمع في العربية ، ١٨

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٣ / ١٣٢٥

وقد ذكر ابن مالك (٦٧٢ هـ) في كلامه عن الأسباب الموجبة لحذف الفاعل :
" قَدْ يُتْرَكُ الْفَاعِلُ لَغَرَضٍ لَفْظِي أَوْ مَعْنَوِي جَوَازًا أَوْ وَجُوبًا ، فَيَنْوِبُ عَنْهُ جَارِيًا
مَجْرَاهُ ... " (١)

وذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لقول ابن مالك، أنَّ الفاعل يحذف لعشرة أسباب، وقد اختصر المصنف الأسباب المقتضية الى حذف الفاعل في سببين رئيسيين بقوله (قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي) . (٢)

وذكر أنَّ موقف ابن الضائع (٦٨٠ هـ) من الكلام عن العلة والسبب لحذف الفاعل فقال : "واعلم أنَّ ابن الضائع قال : قولهم : يحذف الفاعل لكذا ولكذا هذيان من القول، وما ارتكبه المتأخرون في ذلك نازع عن الحق جملة، ولا فرق بين طلب العلة لذلك وطلب العلة في لم بُني الفعل للفاعل، ولا فرق بين السؤال لم لم يُذكر الفاعل ؟ وبين السؤال لم لم يذكر الظرف ؟ " (٣) ،

وذكر ناظر الجيش أنَّ ما ذكره ابن الضائع غير ظاهر وكأَّته يرى أنَّ كلا التركيبين (ضرب زيد) بالبناء للفاعل، و (ضرب زيد) بالبناء للمفعول أصل بنفسه، وذكر أنَّه لا شك في كون البناء للفاعل هو الأصل وإنَّ البناء للمفعول فرع عنه، لذا ذكر المصنف العلة والسبب لحذف الفاعل وليس ذلك (هذيان من القول) كما ذكر ابن الضائع.

ولعل ما ذكره ابن الضائع بأنَّه لا حاجة لذكر أسباب لحذف الفاعل بجانب للصواب فلا بد من وجود سبب وعلة لذلك، وقد جعل ابن مالك الأسباب الموجبة لذلك على قسمين لفظي ومعنوي، وقد ذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً على السبب اللفظي

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦١٣

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ١٦١٣

(٣) المصدر نفسه ، ١٦١٥

لحذف الفاعل فقال : "فأشار باللفظي إلى قصد الإيجاز كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ

عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾^(١)"^(٢)

فهو من الأغراض اللفظية التي يحذف الفاعل فيها ويحل نائب الفاعل محله إذا قصد المتكلم الإيجاز في كلامه وذكر ناظر الجيش النص القرآني شاهداً على ذلك، وقد ذكر السيوطي (٩١١ هـ) أَنَّ المفعول به ناب عن الفاعل في النص لقصد الإيجاز^(٣) .

ثم تحدث ناظر الجيش عن السبب المعنوي الذي ذكره ابن مالك والذي يقتضي حذف الفاعل وإحلال نائب الفاعل محله قال : "وأشار بالمعنوي إلى كون الفاعل معلوماً كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾^(٤) ، وكقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ

ضَرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ ۖ ﴾^(٥)"^(٦)

وهو ما ذكره أبو السعود (٩٨٢ هـ) قال : " وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ والضمير له عز وجل "^(٧)

(١) سورة الحج / ٦٠

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦١٤

(٣) ينظر : همع الهوامع ، ١ / ٥٨٣

(٤) سورة النساء / ٢٨

(٥) سورة الحج / ٧٣

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦١٤

(٧) إرشاد العقل السليم ، ٢ / ١٩٦

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

ثم ذكر ناظر الجيش شواهد قرآنية أخرى لتعزید قول ابن مالك بمجيء نائب الفاعل محل الفاعل لعل معنوية قال : "ويتعقبه مراد المتكلم كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(١) ، ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحِوُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾^(٢) ، ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾^(٣) " (٤) ف الضمير في (أحصرتم) في النص الأول في محل رفع نائب فاعل (٥) ، وكذلك الضمير في (حييتم) (٦) .

وذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أن السهيلي (٥٨١ هـ) اعترض على إقامة المجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله بأمر منها أنه لا يتبع على المحل فلا يقال (سير بزيد العاقل) (٧)

ورد ناظر الجيش على اعتراض السهيلي إذ قال : "وأما قوله : إنه لا يتبع على المحل، فالجواب عنه : أن المانع من الإتيان على المحل أن هذا الموضع لا يجوز أن يلفظ به، فلا يقال : سير زيد، وما كان كذلك لا يراعى محله، وقد نصوا على أنه لا يجوز أن يقال : مررت بزيد الظريف، لأنه لا يجوز أن يقال: مررت زيدا، وهذا بخلاف : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٨) ، لأنه يجوز : ما لكم إله غيره " (٩) .

(١) سورة البقرة / ١٩٦

(٢) سورة النساء / ٨٦

(٣) سورة المجادلة / ١١

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦١٤

(٥) ينظر : جامع البيان عن تفسير أي القرآن ، ٣ / ٣٤

(٦) ينظر : التذليل والتكميل ، ٦ / ٢٢٦

(٧) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٢١

(٨) سورة الأعراف / ٥٩

(٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٢٢

الفصل الأول: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المرفوعات من الأسماء

فيذكر ناظر الجيش الشاهد القرآني ليعضد به ما ذهب إليه ابن مالك، ويرد بذلك على ما ذهب إليه السهيلي .

وتوجيه ابن مالك هو ما ذهب إليه الفراء (٢٠٧ هـ) : إذ قال : " ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾

غَيْرُهُ ﴾ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ " (١)

وذهب الزجاج (٣١١ هـ) الى القول : " ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ ، وتقرأ غَيْرُهُ ،

فمن رفع فالمعنى ما لكم إلهٌ غَيْرُهُ ، ودخلت (مِنْ) مَوْكِدَةً . وَمَنْ جَرَّ جعله صفةً لِلَّهِ .

وأجاز بعضهم النصبَ في غَيْرٍ وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء وعلى الحال من النكرة ، ولا يجوز في القرآن لأنه لم يقرأ به " (٢)

فقد ذكر الزجاج الوجه الذي ذكره ناظر الجيش وأضاف بأن هناك قراءة أخرى تكون فيها (غير) مجرورة على أنها صفة، وذكر وجهاً ثالثاً تكون فيه (غير) منصوبة على الاستثناء وأن هذا الوجه لا يجوز في القرآن و لم ترد قراءة به

وذكر ابن السراج (٣١٦ هـ) : " قال الله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ وغيـره

على المعنى وعلى اللفظ. وإنما تدخل (من) في هذا الموضع لتدل على أنه قد نفى كل رجل وكل أحد. ولو قلت: ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلان وأكثر، وإذا قلت: ما من رجل في الدار، لم يجز أن يكون فيها أحد البتة. " (٣)

(١) معاني القرآن للفراء ، ٣ / ١٤٠

(٢) معاني القرآن واعرابه للزجاج ، ٣ / ٣٤٨

(٣) الاصول في النحو ، ١ / ٩٤

أي أنّ دخول (من) الزائدة لدلالة على أن (غير) في النص لنفي الجنس وليس لنفي الواحد.

وذكر النحاس (٣٣٨ هـ) أنّ الرفع فيه من وجهين الأول: بأن تكون (غير) اسم استثناء والتقدير : (ما لكم من اله غير الله) ، والثاني: أن تكون نعتاً والتقدير: (ما لكم اله غيره) ^(١) .

وذهب الباقلوي (٥٤٣ هـ) الى القول : " قَرَأَ الْكَسَائِيُّ وَحْدَهُ: (غَيْرِهِ) بِالْخَفْضِ جَعَلَهُ نَعْتًا لِمَا تَقَدَّمَ. وَالْبَاقُونَ يَرْفَعُونَ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ، لِأَنَّ غَيْرًا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (إِلَّا) جُعِلَتْ عَلَى إِعْرَابِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) ... وَحُجَّةٌ أُخْرَى لِمَنْ رَفَعَ أَنْ يَجْعَلَهَا نَعْتًا (إِلَهٍ) قَبْلَ دُخُولِ (مِنْ) وَهِيَ زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ، مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ " ^(٢)

فقد ذكر قراءة الخفض إلا أنه رجح قراءة الرفع وهو الوجه الذي ذكره ناظر الجيش واستدل بالشاهد القرآني عليه

وذكر ابن الانباري (٥٧٧ هـ) الوجهين قال : "﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾" بالرفع

والجر، فالرفع على الموضع، والجر على اللفظ " ^(٣)

وهو هنا ينفي ما ذكره السهيلي من عدم جواز الإتيان على المحل، فقد ذكر ابن الانباري جواز الوجهين الحمل على اللفظ والحمل على المحل .

وقد ردّ أبو حيان (٧٤٥ هـ) ايضاً ما ذهب اليه السهيلي في هذه المسألة ^(٤)

ويؤيد الباحث ما ذهب اليه ابن مالك وأيده فيه ناظر الجيش من جواز الإتيان على المحل.

(١) ينظر: اعراب القرآن للنحاس ، ٢ / ٥٩

(٢) إعراب القرآن، الباقلوي ، ٢ / ٦١٨

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٢٧٠

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ، ٦ / ٢٣٩

نيابة المصدر المبهم عن الفاعل :

ذكر ناظر الجيش أن ابن مالك لا يجيز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل، وأن سيبويه أجاز إنابة المصدر الموصوف وإن كان الوصف مقدراً نحو (سير بزيد سير) إذا قدرت وصفاً محذوفاً يفهم من المعنى ^(١) ويذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً لدلالة على حذف الوصف لدلالة المعنى قال : "وأجاز سيبويه اختصاص المصدر بوصف مقدر فيقول : سير بزيد سير، إذا أردت به نوعاً من السير فحذف الصفة، لفهم المعنى ، كما قال تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَمَنَّا بِإِلَهِكَ ﴾ ^(٢) أي : بالحق البين، وقال

ابن عصفور : إن هذا مما انفرد به سيبويه " ^(٣)

يقول سيبويه (١٨٠ هـ) : " فإن قلت : ضرب به ضرباً ضعيفاً فقد شغلت الفعل بغيره عنه ومثله : سير عليه سيراً شديداً ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة ، تقول : سير عليه سير، وضرب به ضرب ، كأنك قلت : سير عليه ضرب من السير ، أو سير عليه شيء من السير " ^(٤)

وذكر ابن عصفور (٦٦٩ هـ) أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل أن يكون موصوفاً بوصف ظاهر أو مقدر قال : " ويشترط فيه أيضاً - أي المصدر - أن يكون مختصاً في اللفظ أو في التقدير نحو قولهم : قيم قيام حسن، وقيم قيام إذا أردت قياماً ما، فحذفت الصفة وأقمت الموصوف مقامه ، ولو قلت : قيم قيام ، ولم تصفه لا في اللفظ ولا في التقدير لم يجز، لأنه لا فائدة فيه، ألا ترى أنه معلوم أنه لا يُقام إلا قيام " ^(٥)

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٢٣ - ١٦٢٤

(٢) سورة البقرة / ٧١

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٢٣

(٤) الكتاب ، ٢٢٩ / ١

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ، ١ / ٥٣٦

وذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) أنّ سيبويه أجاز اختصاص المصدر بالوصف ظاهراً كان أو مقدر وأضاف : "وقال غيره: إن أبا العباس قال: هذا فيه بعد إذا كنت تريد به ضرباً من السير، وقال غيره : يجوز ذلك إذا أردت به جمع سيره قال النحاس: والأجود عند جميع البصريين النصب لما ذكرت أنّه بمنزلة الفعل" (١)
ثم يذكر ناظر الجيش أنّ ابن أبي الربيع يرى إن كان المصدر مؤكداً لم يبين الفعل له إلا إذا تعلق به الظرف نحو (جلس دونك)، ويذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) ، ويعلق على ما ذهب إليه ابن أبي الربيع فيقول : " وقوله : إلا إن تعلق به ظرف يحتمل أن يعود الضمير في (به) على الفعل وأن يعود على المصدر المؤكد، وفي عوده على المصدر البحث السابق" (٣)
ثم يقول ناظر الجيش أنّ حاصل ما ذكره نحاة البصرة أنّ صفة المصدر لا يتصرف فيها فتقوم مقام الفاعل فلا يقال (سير حثيث)، والخلاف في صفة المصدر كالخلاف في صفة الظرف فلم يجز سيبويه فيها إلا النصب وأجاز نحاة الكوفة فيها الرفع (٤)

(١) التذييل والتكميل ، ٦ / ٢٣٧

(٢) سورة سبأ / ٥٤

(٣) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ١٦٢٤

(٤) المصدر نفسه ، ١٦٢٤

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ١٦٢٤

الفصل الثاني

الفصل الثاني

التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

النصب في اللغة يعني إقامة الشيء، ذكر ابن فارس (٣٩٥ هـ): " النون والصاد والباء ، أصل صحيح يدل على إقامة شيء ... ويقول أهل العربية في الفتح، هو النصب، كأن الكلمة تنتصب في الفم انتصاباً "(١)، و النصب في الاصطلاح كما ذكر ابن هشام (٧٦١ هـ) بأنه : " أحد حالات الإعراب الأربع الى جانب الرفع والجر والجزم وهو كالرفع مختص بالفعل والاسم المعربان "(٢) ويسمى بـ (علم المفعولية) (٣)، ومن النحاة من اصطلح عليه (علم الفضلة) (٤) وقد عرف المنصوبات الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ) بقوله : " المنصوبات هو ما اشتمل على المفعولية " (٥)

(١) مقاييس اللغة ، ابن فارس ،(نصب)، ٥ / ٤٣٤

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ٤٥

(٣) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ، ١٨

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية، ١ / ٢٤

(٥) التعريفات ، ٢٢٨

المبحث الأول : المفعول به :

اولا : تقديم المفعول به :

على ما يبدو أنّ مصطلح (المفعول به) لم يرد له تعريفاً صريحاً و محدداً عند القدامى من النحويين، وقد ذكره سيبويه (١٨٠ هـ) في جملة كلامه عن قوله (ضرب عبد الله زيدا) فذكر أنّ زيدا انتصب لأنّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل ^(١) وذكر الفراء (٢٠٧ هـ) المفعول به بقوله : " شيء وقع عليه الفعل " ^(٢)، ولم يصطلح عليه المفعول به

أمّا ابن السراج (٣١٦ هـ) فقال عن المفعول به: " إنّما قيل له مفعول به، لأنّه لما قال القائل : ضرب قتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال: بزيد أو بعمر و " ^(٣) وعرف الزمخشري (٥٣٨ هـ) المفعول به بأنّه: " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل " ^(٤) وقد فسر الرضي الاسترأبادي (٦٨٦ هـ) كلام الزمخشري عن المفعول به بقوله : " يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيدا، وأوجدن ضرباً، وأحدثت قتلا) فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكان الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد " ^(٥)

(١) الكتاب ، ١ / ٣٤

(٢) معاني القرآن للفراء ، ٢ / ١٥

(٣) الأصول في النحو، لابن السراج ، ١ / ١٧١

(٤) المفصل في صناعة الاعراب ، الزمخشري ، ٥٨

(٥) شرح الرضي على الكافية ، ١ / ٣٩١

تقديم المفعول به بعد (أَمَّا) وجوباً :

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، وقد ذكر النحاة حالات يجب فيها أن يتقدم ومن ذلك، إذا كان الفعل واقعاً في جواب (أَمَّا) الشرطية التفصيلية، و اشترط النحاة لذلك أن لا يفصل بين (أَمَّا) والمفعول به فاصل .

وقد ذكر ابن مالك (٦٧٢ هـ) صور لتقدم المفعول به على الفعل والفاعل، وفصل ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) القول بهذه الصور ثم قال : "وكذا المنصوب بفعل وقع

جواباً (لأَمَّا)، نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ^(١) " ^(٢)

فقد ذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً على تقدم المفعول به وجوباً بعد (أَمَّا)، وأن ظاهر قول ابن مالك يقتضي أن كل مفعول به وقع في جواب (أَمَّا) واجب التقديم مطلقاً، و أن الأمر (ليس كذلك) وذكر أننا يجوز أن نقول (أَمَّا اليوم فأنا أضرب زيداً) وقصد بهذا المثال ناظر الجيش إنه إذا فصل بين الفعل و(أَمَّا) جاز تأخر المفعول عن الفعل والفاعل ولا يكون تقدم المفعول به واجباً، وعبارة ابن مالك مطلقة بأن كل مفعول واقع في جواب (أَمَّا) واجب التقديم.

وكلام ناظر الجيش هنا هو الصواب فإن المفعول الواقع في جواب (أَمَّا) يكون واجباً بشروط ، وذكر أن وجوب التقديم يكون في قولنا (أَمَّا زيداً فأضرب) لأنه لم يفصل بين (أَمَّا) والفعل فاصل ^(٣)، ثم قال: "وإذا كان كذلك لم يتجه قوله : أو نصبه جواب (أَمَّا) " ^(٤)

وقد ذكر مكي بن ابي طالب (٤٣٧ هـ) أن (الْيَتِيمَ) في الشاهد القرآني منصوب بالفعل (تقهر)، و أن حقه التأخير بعد (الْفَاءِ)، وَالتَّقْدِيرُ(مهما يكن من شيء فَلَا

(١) سورة الضحى / ٩

(٢) تمهيد القواعد ، ١٧٤٤

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ١٧٤٧

(٤) المصدر نفسه ، ١٧٤٧

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

تقهر اليتيم) وَلَوْ كَانَ مَعَ (تقهر) (الهَاء) لَكَانَ الْإِخْتِيَارُ فِي (الْيَتِيمِ) الرَّفْعُ، وَيَجُوزُ النِّصْبُ وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرِّفْعُ مَعَ حَذْفِ (الْهَاءِ) ^(١)

وقال المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) : " (اليتيم) منصوب بالفعل الواقع بعد الفاء، وحقه أن يكون بعد الفاء، والتقدير: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم. وكذلك: ((وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ))، ولو كان مع الفعلين ضمير لكان الرفع أجود في الاسمين، ويجوز النصب أيضًا فيهما مع الضمير " ^(٢)

وذكر السيوطي (٩١١ هـ) أَنَّ الْأَصْلَ (مهما يكن من شيء فاليقيم لا تقهر) ^(٣) وذكر الطاهر ابن عاشور أَنَّ (أَمَّا) تُفِيدُ الشَّرْطَ وَالتَّقْدِيرَ: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) ، فَفَرَنَ جَوَابَهَا بِـ (الْفَاءِ)، و(اليتيم) مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ (تَقْهَرُ) وَ قَدْ قُدِّمَ الْفِعْلُ لِلْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ ^(٤)، وهو ما ذهب إليه محيي الدين الدرويش في إعرابه ^(٥)

و قد أشار ناظر الجيش الى أَنَّ هناك أمورًا يتعين التنبيه إليها في هذه المسألة منها إِنَّ ابا حيان (٧٤٥ هـ) ذكر أَنَّ المصنف ناقصه أن يذكر حالة من حالات وجوب تقدم المفعول به،

وذكر ناظر الجيش منها : " أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ : إِنَّ الْمَصْنَفَ نَقَصَهُ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ فَعَلَ أَمْرٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْفَاءُ، نَحْوُ : زَيْدًا فَاضْرَبْ أَنْتَهَى . وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ لَا تَعْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ لَمْ يَقْدَمْ فِيهَا لِذَاتِهِ، بَلِ الْأَمْرُ اقْتَضَى ذَلِكَ " ^(٦)

(١) ينظر: مشكل اعراب القرآن ، ٢ / ٨٢٤

(٢) الفريد في اعراب القرآن المجيد، ٦ / ٤٢٠

(٣) ينظر: همع الهوامع ، ٢ / ٥٨٠

(٤) ينظر : التحرير والتنوير ، ٣٠ / ٤٠١

(٥) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ١٠ / ٥١١

(٦) تمهيد القواعد ، ١٧٤٩

وما يراه الباحث أنّ اعتراض أبي حيان على ابن مالك في محله، فلم يذكر الحالة التي يكون المفعول به فعله فعل أمر مقترن بـ (الفاء) نحو (زيدًا فاضرب)، أمّا ما ذكره ناظر الجيش في ردّه على ما قاله أبو حيان بأنّ هذه المسألة ليست من هذا الباب فلم يكن موفقًا في ذلك .

فإن هذه المسألة هي فرع عن المسألة السابقة، وإنّ (الفاء) الداخلة على فعل الأمر في (زيدًا فاضرب) واقعة في جواب (أمّا) الشرطية المحذوفة ومن شواهد ذلك

في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ۝٢ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۝١﴾^(١) وغيرها

من الشواهد التي تكون (الفاء) فيها داخلة على فعل أمر، وهذه (الفاء) واقعة في جواب أمّا المحذوفة فإنّ قولك (زيدًا فاضرب) تقديره (أمّا زيد فاضرب)

قال النحاس (٣٣٨ هـ) في إعرابه للنص القرآني : " ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ نصب بطهر

وَالرُّجْزَ) نصب بـ (فاهجر) ولو كانت في الأفعال الهاء لكان النصب أولى أيضا لأن الأمر بالفعل أولى "^(٢).

وكذلك قال محيي الدين الدرويش : " ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ الواو عاطفة وثيابك مفعول

مقدم "^(٣)

(١) سورة المدثر / ٣ - ٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس، ٤٤/٥

(٣) إعراب القرآن وبيانه ١٠ / ٢٧٦

دخول (اللام) على المفعول به المقدم :

وفي كلام لناظر الجيش (٧٧٨هـ) عن دخول اللام على المفعول به المقدم قال: "عن ابن عصفور ^(١) ذكر في هذا الباب مسألة وهي أَنَّ الفعل المتعدي إذا قدم مفعوله عليه، جاز دخول اللام عليه، فتقول: لزيد ضربت، قال الله تعالى : ﴿إِنْ

كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ^(٢) أما إذا تأخر فلا يجوز دخول اللام عليه، إلا في الضرورة

أو في نادر كلام ، كقول الشاعر :

فلما أن توافقنا قليلا أنخنا للكلاكل فارتمينا ^(٣)

يريد : أنخنا الكلاكل، ثم إنّه ذكر المسوغ لدخول اللام إذا تقدّم " ^(٤)

وما يراه ابن عصفور (٦٦٩ هـ) أَنَّ (اللام) تدخل على المفعول به بشرط أن يتقدم، لان العامل إذا تقدم يضعف عمله فنأتي بـ (اللام) لتقويته، وإنّ تقدم العامل على المعمول لا يحتاج الى تقويته ^(٥)

ثم يذكر ناظر الجيش أنّه إذا تقدم المفعول به مقترناً بـ (اللام) نحو : (لزيد ضربت) فلا يجوز أن يوصل الفعل بضميره، وقال : "وعن مثل هذه المسألة عبر ابن عصفور، بقوله : وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهراً لم يتعد إليه مع ذلك مضمرًا، لا تقول : لزيد ضربته" ^(٦)

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ، ٣٠٨ / ١

(٢) سورة يوسف / ٤٣

(٣) ينظر : البيت في شرح الجمل لابن عصفور ، ٣٠٨ / ١ ، والتذييل ، ٦٣٨ / ٣ ،

والشاهد فيه : قوله (أنخنا للكلاكل)، إذ دخلت (اللام) على المفعول به للضرورة الشعرية.

(٤) تمهيد القواعد / ١٧٣٩

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ، ٣٠٨ / ١

(٦) تمهيد القواعد / ١٧٣٩

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

ويذكر ناظر الجيش أنّ كل هذا الكلام للفعل الذي يتعدى الى مفعول واحد، أمّا الفعل المتعدي الى مفعولين فلا يجوز دخول (اللام) عليه سواء تقدم المفعول أو تأخر .

وقد علل ذلك ابن عصفور بقوله : " وسبب ذلك عندي أنّك لو أدخلت اللام على مفعوله، لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما، وكذلك فيما تعدى إلى ثلاثة ، فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير، لأنّه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد، وإن أدخلتها على أحدهما صار، كأنه قوي وضعيف في حين واحد، قوي من حيث قوي في حق الأول، ضعيف من حيث لم يقو في حق الآخر، وذلك تناقض " (١)

وأضاف ناظر الجيش نقلاً عن أبي حيان (٢) إنه لم يسمع بهذا الكلام وإنه لو سمع به لقبله ، وقد سمع من العرب (لزيد أعطيت درهمًا) وإنّ العرب تقول ذلك مع تأخر المفعول فالأحرى أن يجوز ذلك مع التقديم، وإن كان ذلك قليل ولا يقاس عليه (٣) وبالعودة الى الشاهد القرآني على دخول (اللام) على المفعول المتقدم، ذكر المبرد (٢٨٥ هـ) : " إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنا وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه " (٤)

فما يراه المبرد أنّ المفعول إذا أخر عن الفعل فإنّ الأحسن أن لا يتصل بـ (اللام) وقال في الكامل : " وهذه اللام تزداد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة، تقول: هذا ضاربٌ زيدا، وهذا ضاربٌ لزيد، لأنّها لا تغير معنى الإضافة إذا قلت:

(١) شرح الجمل ، ١/٣٠٩

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ، ٨٣/٣ - ٨٤

(٣) ينظر : تمهيد القواعد / ١٧٤١

(٤) المقتضب ، ٣٧ / ٢

هذا ضارب زيد وضارب له. وفي القرآن: ﴿وَأَمَرْتُ لَأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١) ، وكذلك

﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢) " (٣)

وذهب الأزهري (٣٧٠ هـ) في تهذيب اللغة الى القول : " دخلت اللام في قوله: ((الرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) لِأَنَّهُ أَرَادَ : إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا عَابِرِينَ وَإِنْ كُنْتُمْ عَابِرِينَ الرُّؤْيَا، وتسمّى هذه اللام لام التعقيب لِأَنَّهَا عَقِبَتِ الْإِضَافَةَ " (٤)

فقد سماها الازهري (لام التعقيب) لِأَنَّهَا تَعْقِبُ الْإِضَافَةَ

وذكر في موضع آخر أنّ (لام التعقيب) تأتي عقب الإضافة، وهذه (اللام) تدخل مع الفعل الذي بمعنى الاسم كما في قولهم (فلان عابر للرؤيا) و (وفلان عابر الرؤيا)، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٥) شاهداً على هذه (اللام) (٥)

وذكر الثعالبي (٤٢٩ هـ) أنّ (اللام) في النص القرآني زائدة والمعنى (الرؤيا تعبرون) (٦)

وذهب مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) الى أن : " إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ اللّام فِي الرُّؤْيَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْدُوفٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَحْدُوفِ تَعْبُرُونَ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ " (٧) وفي موضع اخر ذكر أنّ (اللام) زائدة وأنه كثير في كلام العرب، تكون فيه (اللام) غير متعلقة بشيء وإنّ في المسألة خلاف بين النحاة (٨)

(١) سورة الزمر / ١٢

(٢) سورة يوسف / ٤٣

(٣) الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، ١ / ٣٤٧

(٤) تهذيب اللغة ، الأزهري ، ٢ / ٢٢٩

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، ١٥ / ٢٩٧

(٦) ينظر : فقه اللغة وسر العربية ، ٢٤٠

(٧) مشكل اعراب القرآن ، ١ / ٣٣٩

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر العكبري (٦١٦ هـ) أن (الرُّؤْيَا) اللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِّتَقْوِيَةِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ ضَعْفٌ بِنَقْدِ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ، وَإِنَّ (اللام) يَجُوزُ أَنْ تَحْدُفَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَيُقَالُ: (عَبَّرْتُ الرُّؤْيَا) (١)

وذكر المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) في إعرابه للنص أن (اللام) مؤكدة لعمل الفعل، لضعف العامل بسبب تقدم معموله فإذا دخلت (اللام) كما في: (لزيد ضربت) صَرَفَتْ الْإِبْتِدَاءَ عَنِ الْاسْمِ، وَخَصَصَتْ الْفِعْلَ بِالْإِبْتِدَاءِ (٢)

وأطلق عليها ابن هشام (٧٦١ هـ) تسمية (اللام المقوية) قال : " يَصِحُّ فِي اللَّامِ الْمَقْوِيَةِ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَامِلِ الْمَقْوَى نَحْوُ ((مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ)) وَ ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) وَلِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ مَحْضَةٌ لِمَا تَخِيلُ فِي الْعَامِلِ مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي نَزَلَهُ مَنْزِلَةُ الْقَاصِرِ وَلَا مَعْدِيَةٌ مَحْضَةٌ لِأَطْرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا فَلَهَا مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ " (٣)

و لعل وصف اللام بأنها (لام التقوية) لدى كثير من النحاة، فيه شيء من التسامح ، فهي ليست نوعًا مستقلًا تختلف عن (اللام الزائدة) ، فهي تفيد تقوية الفعل وهي زائدة، ولكن زيادة (غير محضة) بمعنى أنها زائدة شبيهة بالأصلية كونها أفادت العامل (التقوية) من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه (اللام) يمكن حذفها دون أن يؤثر ذلك على المعنى فإن (لزيد ضربت) هو نفس معنى (ضربت زيدًا).

وذكر الزركشي (٧٩٤ هـ) في كلام له عن حالات مجيء (اللام) الى القول: " وَلِلتَّعْدِيَةِ وَهِيَ الَّتِي تُعَدِّي الْعَامِلَ إِذَا عَجَزَ نَحْوُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فَاللَّامُ

(١) ينظر: مشكل اعراب القرآن ، ٢/ ٥٣٩

(٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢/ ٧٣٣

(٣) ينظر : الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٣/ ٥٣٩

(٤) مغني اللبيب ، ٥٧٦

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَضْعُفُ بِتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ. وَسَمَّاها ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: أَلَةُ الْفِعْلِ وَذَكَرَ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يُسَمُّونَهَا لَامَ الْإِضَافَةِ ^(١)

وهذا الكلام فيه شيء من الغرابة فإن الفعل (تعبرون) يتعدى بدون (اللام) ويمكن حذفها ويكون المعنى (تعبرون الرؤيا) وقد ذكر ذلك أغلب النحاة وقال محيي الدين الدرويش : "دخلت اللام لتقوية المفعول به لأن تأخر الفعل يكسبه ضعفا" ^(٢)

وكلامه هذا مجانب للصواب فإن النحاة ذكروا أنها لتقوية العامل أي (الفعل) لأنه يضعف عمله بسبب تقدم المفعول (المفعول به)، وما ذكره محيي الدين الدرويش أنها لتقوية المفعول به الذي يضعف بتقدمه وهو كلام ليس بدقيق. فاللام زائدة لتقوية الفعل الذي ضَعُفَ بتقدم المفعول به، فيقوَّى الفعل بـ (اللام)، فهي حرف زائد يقوي ويؤكد، وأصل الكلام (تعبرون الرؤيا)، والفعل هنا يتعدى بنفسه.

(١) البرهان في علوم القرآن ، ٤ / ٣٤٣

(٢) اعراب القرآن وبيانه ، ٣ / ٤٦١

ثانيًا : حذف المفعول والعامل الناصب له :

حذف المفعول به :

لاشك أنّ ظاهرة حذف المفعول به في القرآن الكريم له كثير من الأثر على المستوى الدلالي، وفي الكشف عن أسرار البيان القرآني فنتوق النفوس للتطلع على الدلالات الكامنة وراء حذف المفعول به، وقد حظي أسلوب الحذف بوافر من الاهتمام لدى النحاة واللغويين

فقد وسم ابن جني (٣٩٢ هـ) أسلوب الحذف بأنه باب في شجاعة العربية^(١). وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) ما يجوز حذفه من المفاعيل وما لا يجوز، وذكر حالات يجوز فيها حذف المفعول به بشرط أن لا يكون فيها المفعول واقعًا جوابًا، ولا محصورًا، أو محذوفًا عامله، ففي هذه الحالات لا يجوز حذف المفعول به ، ثم ذكر أنّ حذف المفعول على ضربين، الأول : المفعول الذي يحذف لفظًا ويراد بالمعنى، وذكر قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٢) شاهدًا على ذلك .

والثاني: ما يحذف في اللفظ ولا يراد بالمعنى، وذكر أنّ الباعث على هذا أمّا أن يكون (تضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم)، أو (قصد المبالغة)، أو (أسباب النيابة عن الفاعل)^(٣).

فقوله تعالى : ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ حذف المفعول به العائد على (ما) الموصولة والتقدير:

(لما يريد)

و ذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) ذلك وأسماء بالحذف اختصارًا قال : " وقوله وما حذف من مفعول فمئوي لدليل هذا هو الحذف اختصاراً، وهو حذف الشيء لدليل،

(١) ينظر : الخصائص ، ٢ / ٣٦٠

(٢) سورة البروج / ١٦

(٣) ينظر: تمهيد القواعد / ١٧٦٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

ومثله المصنف بالضمير المنصوب العائد على الموصول، كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ أي: يريدُه " (١).

وذكر ناظر الجيش شواهد على السبب الأول من أسباب النيابة عن الفاعل قال : "وكتضمن أصلح معنى لطف في قولك : أصلح الله نفسك وأهلك ، ولو لم يضمن معنى لطف لقليل: صلح الله نفسك وأهلك ، ومنه - والله أعلم - قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ " (٢) " (٣)

يقول الألوسي (١٢٧٠ هـ): " وقيل: عدي بفي لتضمنه معنى اللطف أي اللطف بي في ذريتي " (٤)، فذكر وجوهاً منها أن يكون يتضمن (أصلح) معنى (الطف) ، وذكر محيي الدين الدرويش وجهين أحدهما أن الفعل (أصلح) تعدى بـ (في) لتضمنه معنى (الطف) قال : " فقل أنه عُدِّي بفي لتضمنه معنى اللطف أي اللطف بي في ذريتي أو هو نزل منزلة اللازم ثم عدي بفي ليفيد سريان الصلاح فيهم وكونهم كالظرف له لتمكنه فيهم " (٥)

ثم ذكر السبب الثاني قال : "والثاني كقولك : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع، فإن حذف المفعول في هذا وأمثاله مبالغة يشعر بكمال الاقتدار ، وتحكيم الاختيار ، ومنه - والله أعلم - قوله تعالى : ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ " (٦) " (٧) وقد ذكر السيوطي (٩١١ هـ) بعض اسباب الحذف ومنها التعميم قال: " وَإِمَّا لِلإِذَانِ بِالتَّعْمِيمِ نَحْوُ ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ يُعْطَى وَيَمْنَعُ وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ " (٨)

(١) التذييل والتكميل، ٥٥/٧

(٢) سورة الاحقاف / ١٥

(٣) تمهيد القواعد / ١٧٦٣

(٤) روح المعاني ، ١١٧ / ١٣

(٥) اعراب القرآن وبيانه، ١٧٧ / ٩

(٦) سورة الحديد / ٢

(٧) تمهيد القواعد / ١٧٦٣

حذف العامل الناصب للمفعول به :

قد يحذف العامل الناصب للمفعول به وجوبًا أو جوازًا إذا دل عليه دليل أو أن يفهم من سياق الكلام فتقول (خيرًا) لمن سأل ماذا صنعت ؟ وقد يجب حذفه في مواضع ذكرها النحاة، منها في باب الاشتغال نحو (زيدًا ضربته)، ومنها في باب النداء فنأتي بحرف النداء عوضًا عن الفعل نحو : (يا محمد)، ومنها ذلك أسلوب التحذير والإغراء نحو (الأسد الأسد) أي (احذر الأسد)، و نحو (العمل العمل) أي (الزم العمل)، ومن ذلك أيضًا أسلوب الاختصاص نحو (علينا المسلمين التخلق بأخلاق النبي ((صلى الله عليه وآله))) والمسلمين هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره (أخص) أو (أعني).

ومن ذلك ما ذكره ناظر الجيش في شرحه لكلام ابن مالك إذ قال : " ومثال الاستغناء عن الفعل المسؤول عن متعلقه قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ

رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ۚ ﴾^(١) ، فنصب (خيرًا) بأنزل مضمراً " ^(٢)

فإن السؤال هنا عن متعلق الفعل وقد استغني عن الفعل (انزل) فإن (خيرًا) مفعولًا به لفعل محذوف، وقد ذكر سيبويه (١٨٠ هـ) إن (خيرًا) منصوبة بفعل مضمراً^(٤)، وذكر الأخفش (٢١٥ هـ) جواز الرفع والتقدير : (الذي أنزل خير)، ويجوز فيه النصب والتقدير : (أنزل خيرًا)^(٥)، وكذلك قال النحاس (٣٣٨ هـ)^(٦)

(١) همع الهوامع ١٣/٢

(٢) سورة النحل / ٣٠

(٣) تمهيد القواعد / ١٧٥٤

(٤) ينظر : الكتاب ، ٤١٩/٢

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ٦٠/١

(٦) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ، ٢٤٩/٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

ونذكر السيرافي (٣٦٨ هـ) أنّ التقدير (أنزل خيرًا)، ولا يجوز فيها الرفع، لأنّ (ذا) ليست بمنزلة (الذي)، و (ماذا) اسم واحد^(١)، واختار العكبري (٦١٦ هـ) فيها النصب، وكذلك المنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ)^(٢) وذهب الزركشي (٧٩٤ هـ) الى أنّ (خيرًا) منصوب بـ (قالوا) أو منصوب بفعل محذوف^(٣) وما يراه الباحث أن الصواب ما ذهب اليه ناظر الجيش، و أنّ (خيرًا) منصوب بفعل محذوف، والقول بجواز رفعه فيه شيء من التسامح ، لأنّ (ماذا) تعامل معاملة اسم استفهام غير مجزء .

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، ١٨٣ / ٣

(٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٧٩٤ / ٢ ، الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ١١٣ / ٤

(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ٢٠٨ / ٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

ثم ذكر ناظر الجيش شاهداً قرآنياً على الاستغناء عن الفعل بالرد على المعنى دون

اللفظ فقال : "وأما الرد على وفق المعنى دون اللفظ، فكقوله تعالى : ﴿وَقَالُوا كُونُوا

هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ^(١)، أي : بل نتبع ملة إبراهيم، فأضمر نتبع

لأنّ معنى كونوا هوداً أو نصارى : اتبعوا ملة اليهود أو النصارى " ^(٢)

فـ (ملة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (نتبع) وهو استغناء عن الفعل بالرد على المعنى

قال سيبويه (١٨٠ هـ) : " قوله عز وجل : ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ ، أي بل نتبع ملة

إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم (كونوا هوداً أو نصارى) " ^(٣)
وذكر الفراء (٢٠٧ هـ) جواز نصب (ملة) بـ (نكون) والتقدير (نكون ذوي ملة)

، ويجوز نصبها بفعل مضمر و أنّ كلاهما صواب ^(٤)

وذهب المبرد (٢٨٥ هـ) إلى أنّ (ملة) نصبت بفعل مضمر والتقدير (اتبعوا ملة) ^(٥)،

وذكر الزجاج (٣١١ هـ) جواز النصب بفعل محذوف أي (نتبع ملة)، أو على

تقدير (بل نكون أهل ملة إبراهيم) ^(٦)، وقال مكي بن أبي طالب : " انتصبت ملة

على اضممار فعل تقديره بل نتبع ملة إبراهيم " ^(٧).

(١) سورة البقرة / ١٣٥

(٢) تمهيد القواعد ، ١٧٥٤ - ١٧٥٥

(٣) الكتاب ، ١ / ٢٥٧

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ١ / ٨٢

(٥) ينظر : المقتضب ، ٢ / ٣١٨

(٦) ينظر : معاني القرآن و اعرابه للزجاج ، ١ / ٢١٣

(٧) مشكل اعراب القرآن ، ١ / ١١٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وكذلك قال الهمذاني (٦٤٣ هـ)، وأبو حيان (٧٤٥ هـ)، والزركشي (٧٩٤ هـ)،
والسيوطي (٩١١ هـ)^(١)

وذهب محيي الدين الدرويش إلى القول: " (ملة) مفعول به لفعل محذوف أي نتبع،
أو منصوب على الإغراء بتقدير الزموا "^(٢)

وما يراه الباحث أنّ نصب (ملة) على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره (نتبع)
أولى من غيره من الوجوه التي ذكرت، وهو توجيه ابن مالك وناظر الجيش للشاهد
القرآني.

أمّا القول بتقدير (الزموا) ونصب (ملة) على الإغراء فله وجه من المقبولية .

(١) ينظر: الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ١ / ٣٩٤ ، ارتشاف الضرب ، ٣ ، ١٤٧٤ ، البرهان

في علوم القرآن ، ٣ / ٢٠٠ ، همع الهوامع ، ١٧ / ٢ .

(٢) اعراب القرآن وبيانه ، ١ / ١٩٣

المبحث الثاني : المفعول المطلق :

لعل من الموضوعات التي نالت اهتمام النحاة القدامى موضوع المفعول المطلق فذكروا أنواعه وتعددت تعريفاتهم له، وقد اسماه ابن مالك بالمصدر وعرفه بقوله: "المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول"^(١)

وقيد ابن مالك التعريف بقوله بالأصالة للدلالة على خروج أسم المصادر . وعرفه أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) بأنه : " اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو : فهم فهما، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو خط خطأ، أو مجازاً نحو مات موتاً"^(٢)

وعرفه ابن عقيل المفعول المطلق بأنه : "المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده ، نحو: ضربت ضرباً ، وسرت سير زيد، وضربت ضربتين"^(٣) أما ابن هشام فقد عرفه بأنه : "المصدر الفضلة المؤكد لعاملة، أو المبين لنوعه أو عدده"^(٤) .

فتعريف ابن هشام للمفعول المطلق بأنه مصدر وفضلة يأتي توكيداً للعامل، أو لبيان النوع أو العدد

وقد ذكر ناظر الجيش أنّ المصنف لم يذكر تعريف المفعول المطلق مع أنّه عقد هذا الباب له بل ذكر تعريف المصدر إذا نصب بما ذكره يكون مفعولاً مطلقاً، وأنّ المفعول المطلق بلا شك أخص من المصدر^(٥)، ثم قال : " واصح حدود المفعول المطلق ما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى قال: هو اسم ما فعله فاعل فعل

(١) تمهيد القواعد / ١٨١١

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ١ / ١٣٥٣

(٣) شرح ابن عقيل ، ٢ / ٣١١

(٤) شرح شذور الذهب / ٢٤٥

(٥) ينظر : تمهيد القواعد / ١٨١١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

مذكور معناه " (١)، وذكر أنه قيده بقوله (اسم ما فعله فاعل) ليخرج (الاسم الذي لم يفعل فاعل)، وقيده بقوله (مذكور) نحو (أعجبنى القيام) فإنَّ الفاعل هنا غير مذكور .

والباحث هنا لا يوافق ناظر الجيش فيما ذهب إليه فإن النحويين أطلقوا لفظ (المصدر) على المفعول المطلق وقد نقل السيوطي (٩١١هـ) عن أبي حيان (٧٤٥هـ) قوله : " تسمية ما انتصب مصدرًا مفعولًا مطلقًا هو قول النحويين إلا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب الى مفعول مطلق والى مؤكد والى متسع " (٢)

فلا صحة للإشكال الذي طرحه ناظر الجيش على ابن مالك من أنه ذكر المصدر ولم يذكر المفعول المطلق مع أنه عقد الباب لأجله .

ولعل تسمية (المفعول المطلق) لأنه يصدق عليه لفظ (المفعول) دون الحاجة إلى أن يقيده شيء، فهو بهذا يختلف عن غيره من المفاعيل التي لا يصح أن نطلق عليها (مفعول) إلا بعد أن نقيدها بأحد الأحرف ف (المفعول به) مقيد ب (الباء) ، و(المفعول لأجله) مقيد ب (اللام) وهكذا (٣)

و منهم من قال : " إنما سمي مفعولًا مطلقًا لأنه يصل إليه الفعل بنفسه، وماعدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير (في) " (٤)

ولعل العلة في ذلك كونه لا يحتاج إلى صلة لأنه المفعول حقيقة، بخلاف غيره من المفعولات ، لوقوعها فيه أو وقوعها لأجله أو معه.

(١) : تمهيد القواعد / ١٨١١

(٢) همع الهوامع ، ١ / ١٨٦

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ، ١ / ٥٠٥

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٣/٣٢

ويميل الباحث الى تعريف ابن هشام الأنصاري، للمفعول المطلق، إذ ذكر أنّه مصدر فضلة يأتي لتوكيد الفعل و لبيان الكيفية التي حدث بها الفعل أو يبين نوعه، ويكون المفعول المطلق مرتبطاً بالفعل الذي بعده، وهذا التعريف يشبه الى حد ما تعريف ابن مالك، والفارق بينهما، إنّ ابن هشام يركز على كون المفعول المطلق يأتي لبيان النوع، أو العدد، أو الهيئة، ويذكر أنّ المفعول المطلق هو مصدر للفعل. في حين نجد ابن مالك في تعريفه أكثر إيجازاً ، فهو يركز على الأثر أو الوظيفة التي يؤديها المفعول المطلق .

ونجد ابن هشام في تعريفه يوضح كيفية عمل المفعول المطلق، ويذكر جوانب مثل نوع الفعل وعدد الفعل، مما يوفر فهماً أعمق وأدق في استخدامه في السياقات المختلفة. أما ابن مالك، فيقدم التعريف بطريقة أقل تفصيلاً. ولعل اغلب التعريفات تشترك في الأمور الأساسية، أما ابن هشام فقد أضاف تفاصيل حول التركيب الوظيفي للمفعول المطلق، وكيفية تعيينه .

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر ناظر الجيش أن ابن مالك قال : "ويقوم مقام المبين للنوع اسم النوع كالقَهْقَرِي، والقرفصاء، وكقوله تعالى: ﴿وَالنَّزْعَتِ غَرَقًا﴾^(١)، أو وصف نحو : ﴿وَأَذْكُرَ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾^(٢)، أو هيئة نحو : يموت الكافرون ميتة سوء، ويعيش المؤمنون عيشة مرضية، أو آلة نحو : ضرب المؤدب الصبيّ قضيباً أو سوطاً، أو كل نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(٣)، أو بعض كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَصْرُوهُ شَيْئًا﴾^(٤)، أو ضمير كقوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) " (٦)

فإنّ مما يقوم مقام المبين للنوع اسم النوع، والوصف، والهيئة، والآلة، و(كل) و(بعض)، والضمير، وعضد ابن مالك قوله بالشواهد القرآنية وقد ذكر سيبويه (١٨٠ هـ) ذلك في كلامه عن المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً إذ قال : " وذلك قولك ذهب عبدُ الله الذهبَ الشديد، وقَعَدَ قعدةَ سوء، وقَعَدَ قعدتين، لَمَّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتين وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرْفُصَاءَ، واشتَمَلَ الصَّمَاءَ، وَرَجَعَ القَهْقَرَى، لأنّه ضربٌ من فِعْلِهِ الذي أخذ منه" (٧)

(١) سورة النازعات / ١

(٢) سورة آل عمران / ٤١

(٣) سورة النساء/ ١٢٩

(٤) سورة هود / ٥٧

(٥) سورة المائدة/ ١١٥

(٦) تمهيد القواعد / ١٨١٩

(٧) الكتاب، ٣٥/١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

فإنَّه ممَّا يُنُوب عَنِ الْمَصْدَرِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ وَيَعْمَلُ فِيهِمَا كَانَ ضَرْبًا مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ

وذكر المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ):

" قوله عز وجل: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ (كل الميل) منصوب على المصدر، لأنَّ حُكْمَ (كُلِّ) حُكْمُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَصْدَرٍ كَانَ مَصْدَرًا"^(١)

وذكر ابن هشام (٧٦٢ هـ) في كلامه عن قوله تعالى ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ﴾ (كثيرًا) نعت مصدر محذوف أي (ذكر كثيرًا)^(٢)

وقال السيوطي (٩١١ هـ) : " يقوم مقام المصدر المُبين مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ، وَبَعْضُ نَحْوِ ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ لِمَتْنِهِ بَعْضُ اللَّوْمِ وَمَا أُدِيَ مَعْنَاهُمَا نَحْوُ ضَرَبْتُ أَيِ ضَرَبْتُ ﴿ وَلَا تَضْرِبُوا شَيْئًا ﴾ وَضَمِيرُ نَحْوِ ﴿ لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ وَنَوْعِ نَحْوِ ﴿ وَالنَّزْعَتِ غَرَقًا ﴾ وَرَجَعْتُ الْقَهْقَرِي وَقَعَدْتُ الْقَرْفَصَاءَ وَهَيْئَةُ نَحْوِ مَاتَ مَيِّتَةً سَوْءٌ وَعَاشَ عَيْشَةً مَرْضِيَّةً " ^(٣)

وعن قوله تعالى : ﴿ وَالنَّزْعَتِ غَرَقًا ﴾ ذكر الطاهر ابن عاشور : " وَغَرَقًا: اسْمُ مَصْدَرٍ أَغْرَقَ، وَأَصْلُهُ إِغْرَاقًا، جِيءَ بِهِ مُجَرَّدًا عَنِ الْهَمْزَةِ فَعُوْمَلُ مُعَامَلَةً مَصْدَرُ الثَّلَاثِيِّ الْمُتَعَدِّيِّ " ^(٤)

وذكر محيي الدين الدرويش ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ أَنَّ (تميلوا) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) و(كل الميل) مفعولًا مطلقًا^(١).

(١) (الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٣٥٥/٢

(٢) (ينظر: مغني اللبيب ، ٨٥٦

(٣) (همع الهوامع ، ١٠١ / ٢

(٤) (التحرير والتنوير ، ٦٣ / ٣٠

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذهب الى أنّ (عذابًا) اسم مصدر بمعنى (التعذيب) وهو مفعول مطلق ^(١) .
وقال ناظر الجيش " أنّ المصنف ذكر أنّ ما يقوم مقام المصدر وصفه، وأطلق ولم يقيد ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ ^(٢) وأما ابن عصفور فقد ذكر الوصف أيضًا ومثل له بقوله : سرت قليلًا أي سرت سيرًا قليلًا ^(٣) إلا أنّه قال : ولا يجوز إقامة صفة المصدر مقامه إلا إذا كانت من قبيل الصفات التي تستعمل استعمال الأسماء كقليل ^(٤)، ألا ترى أنّ العوامل تباشره كما تباشر الأسماء التي ليست بصفات، فيقال : جئت قبل فلان بقليل، قال الله تعالى : ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ نَدِيمَيْنِ﴾ ^(٥) " ^(٦)

فابن مالك عندما ذكر الوصف الذي يقوم مقام المصدر لم يقيد ذلك الوصف وترك العبارة مطلقة، وذكر ناظر الجيش أنّ ابن عصفور (٦٦٩ هـ) قيد الوصف بكونه من الصفات التي تستعمل استعمال الأسماء ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ نَدِيمَيْنِ﴾ ، فكلمة (قليل) وصف يقوم مقام مصدر.

(١) ينظر : اعراب القرآن وبيانه ، ٣٤٢/٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٤٨/٣

(٣) سورة آل عمران / ٤١

(٤) ينظر: المقرب لابن عصفور ، ١ / ١٤٤

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، ١٥٠/١

(٦) سورة المؤمنون / ٤٠

(٧) تمهيد القواعد / ١٨٢٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) ذلك في شرحه لكلام ابن مالك بعد أن ذكر استشهاده

بقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْكَ كَثِيرًا﴾ قال: "مذهب سيبويه أن نصب هذا الوصف.

على الحال^(١)، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف، وإذا حذف الموصوف خرج

الوصف عن أن يكون وصفا لعدم التبعية فكان حالا، إذ شأنها عدم الإلتباع"^(٢)

وقد رد ناظر الجيش على ما ذهب إليه ابن عصفور (٦٦٩ هـ) من أنه لا يجوز أن

تقام الصفة مقام المصدر إلا إذا كانت من الصفات التي (تستعمل استعمال الأسماء)

وذكر أن النحاة اشترطوا أن يكون النعت صالحا لأن يباشر العامل ليحذف المنعوت

ويقام النعت مقامه^(٣).

ورد أيضا على ما ذكره أبو حيان بأنه يقتضي كون الموصوف يُحذف ويُقام

الوصف مقامه إذا كانت الصفة خاصة بالموصوف^(٤)

وأضاف: "وليس الأمر كذلك، بل الشرط أن يعلم جنس المحذوف، والعلم بذلك

ليس منحصرا في الاختصاص، بل قد يكون بسبب اختصاص الوصف...، وقد

يكون بسبب مصاحبة ما يعينه كقوله تعالى: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ۝١٠﴾ أَنْ أَعْمَلَ

سَبَّغَتْ^(٥) أي دروعا سابغات، وسابغات ليس وصفا مختصا بالدروع"^(٦)

وما ذكره ناظر الجيش هنا يريد به أن المقصود هو حصول الدلالة على الاسم

المحذوف عبر دلالة سياق الجملة.

(١) ينظر: الكتاب (١ / ٢٢٨)

(٢) التذييل والتكميل، ٣ / ١٩١ - ١٩٢

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١ / ٣١٧

(٤) ينظر: تمهيد القواعد / ١٨٢٤

(٥) سورة سبأ / ١٠-١١

(٦) تمهيد القواعد / ١٨٢٤

لذا يقول ناظر الجيش : " ولا شك أنّ بمقارنة (اذكر) في قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ

كَثِيرًا﴾ علم الموصوف المحذوف، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى دعوى الحالية،

إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك"

وبالعودة الى ما ذكره ناظر الجيش (٧٧٨هـ) من أنّ ابن مالك قال: "أو كل نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(١)، أو بعض كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَصْرُوهُ﴾

شَيْئًا﴾^(٢) " (٣)

نلاحظ أنّه ذكر (بعض) وذكر قوله تعالى : ﴿وَلَا تَصْرُوهُ شَيْئًا﴾ شاهدًا قرآنيًا عليها ، وليس في النص القرآني كلمة (بعض).

والنص القرآني ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ولكن ليس شاهدًا على (بعض) إذ قال : " ولأنّه لو كان المخالف لفظا لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع

موقعه ما لا فعل له من لفظه نحو حلفت يمينا ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ و

﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ و ﴿وَلَا تَصْرُوهُ شَيْئًا﴾. فهذه وأمثالها لا يمكن أن يقدر لها

عامل من لفظها، بل لا بد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظا. ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على

(١) سورة النساء / ١٢٩

(٢) سورة هود / ٥٧

(٣) تمهيد القواعد / ١٨١٩

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

سنن واحد. وهذا الذي اخترته هو اختيار المبرد والسيرافي ^(١) " وقد ذكر ابن مالك أن ما ذهب إليه هو اختيار المبرد (٢٨٥ هـ) والسيرافي (٣٦٨ هـ) " ^(٢) وهو ما نقله ابو حيان (٧٤٥ هـ) في شرحه ^(٣)، وكذلك نقله ناظر الجيش ^(٤) ونبه بعد ذلك ناظر الجيش على أمور عديدة من ذلك قوله : " لأن المصنف لم يرد لفظ (بعض)، بل ما كان بعضاً؛ ولذا مثل بقوله تعالى: وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً " ^(٥) وهنا يذكر ناظر الجيش تعليلاً لما ذكره ابن مالك بأن (بعض) لم يقصد بها ابن مالك لفظة (بعض) التي تقابل (كل) والتي هي ملازمة للإضافة بل قصد بها (ما كان بعض الشيء) أي الجزء منه وهو تخريج بعيد لا سيما وأنه لا يوافق ما ذكره ابن مالك في شرحه ولا ما ذكره ابو حيان.

وقد ذكر السيوطي (٩١١ هـ) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً﴾ شاهداً على (ما أدي معناه) وليس شاهداً على (بعض) إذ قال : " يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف إليه من كل، وَبَعْضٌ نَحْوُ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ لُمتُهُ بعض اللوم وَمَا أَدَى مَعْنَاهُمَا نَحْوُ ضَرَبْتُ أَي ضَرَبَ ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً﴾ " ^(٦)

(١) شرح التسهيل، لابن مالك ١٨٣ / ٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٨٣ / ٢

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، ١٤٦ / ٧

(٤) ينظر: تمهيد القواعد / ١٨٢١

(٥) المصدر نفسه / ١٨٢٥

(٦) همع الهوامع، ١٠١ / ٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذهب الطاهر ابن عاشور الى أنّ (شيئاً) مصدر مؤكد للفعل تضرونه قال :
"وَكَذَلِكَ جُمْلَةٌ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَالْمُرَادُ لَا تَضُرُّوْنَ اللَّهَ بِتَوَلِّيْكُمْ شَيْئًا وَشَيْئًا مَّصْدَرٌ
مُّؤَكَّدٌ لِفِعْلِ تَضُرُّوهُ الْمُنْفِيّ. وَتَنْكِيرُهُ لِلتَّقْلِيلِ كَمَا هُوَ شَأْنُ تَنْكِيرِ لَفْظِ الشَّيْءِ غَالِبًا"^(١)
ومن الأمور التي نبه عليها ناظر الجيش قوله: " أنّه قد فهم من كلام المصنف في
المتن والشرح أنّ الناصب للمصدر ولما يقوم مقامه هو العامل المذكور معه سواء

أوافق لفظه أم لم يوافق، وقد نبّه على أنّ في ذلك خلافاً بقوله : وهذا الذي اخترته
هو اختيار المبرد والسيرافي " ^(٢)

وذكر أنّ ابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ هـ) قد تعرّض لهذه المسألة، أنّه إذا كان
المصدر المنصوب بعده فعل من لفظه، فإذا كان المصدر جارّاً على الفعل كان
منصوباً بالفعل، أما إذا كان غير جاري عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ

الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٣) فذكر أنّ في الناصب له خلاف بين النحاة ^(٤)

ويرى سيبويه (١٨٠ هـ) الى القول : "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير
الفعل، لأنّ المعنى واحد ... وقال الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ لأنه إذا
قال : أنبته فكأنه قال: قد نبت ، وقال عز وجل : ﴿ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(٥) لأنّه إذا قال
: تبتلّ فكأنه قال: (بتلّ) " ^(٦)

(١) التحرير والتنوير ، ١٠٣/١٢

(٢) تمهيد القواعد / ١٨٢٥

(٣) سورة نوح / ١٧

(٤) ينظر : المقرب لابن عصفور ، ١٤٤ / ١

(٥) سورة المزمل / ٨

(٦) الكتاب ، ٨١ / ٤

وذكر ابو حيان أن المازني (٢٤٩ هـ) ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وإن لم يكن الفعل جاريا عليه، وأن المبرد (٢٨٥ هـ) ذهب الى أنه منصوب بفعل محذوف يجري المصدر عليه، ويدل عليه الفعل الظاهر^(١). وعلى ما يبدو فإنه لا خلاف في هذه المسألة بين سيبويه والمبرد، فما ذهب اليه المبرد في ناصب (تبتيلاً) و (نباتاً) فعل محذوف يدلّ على ذلك تقديره (والله أنبتكم فنبتم نباتاً)، وذكر أنّ اللفظ مشتق من فعل المصدر من قوله عز وجل: ((وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)) فليس بينه وبين سيبويه خلاف في هذه المسألة^(٢).

حكم المفعول المطلق المحذوف العامل :

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنّ (هنيئاً) ك (هناً) ويقال (هنانى الطعام) بمعنى ساغ لي الطعام، و (مريئاً) يحتمل أن يكون من (هنانى الطعام ومرأى) أو من (هنؤ الطعام ومرؤ)، وذكر أنّ سيبويه (١٨٠ هـ) ذهب الى أنّ (هنيئاً) و (مريئاً) صفتان منصوبتان على المصدر بالفعل المختزل الذي يفهم من الكلام^(٣) ثم قال : "وقال الزمخشري^(٤) : إنّ انتصاب هنيئاً مريئاً في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(٥) على أنّه نعت لمصدر محذوف أي : فكلوه أكلاً هنيئاً، أو على أنّه حال من ضمير المفعول"^(٦)

(١) ينظر : التذييل والتكميل، ٣ / ١٨٠

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١ / ١١٢، وشرح الرضي على الكافية، ١ / ١١٦

(٣) ينظر : تمهيد القواعد / ١٨٧٣

(٤) ينظر: الكشف، ١ / ١٦٠

(٥) سورة النساء / ٤

(٦) تمهيد القواعد / ١٨٧٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر ناظر الجيش أنّ الزمخشري (٥٣٨ هـ) يرى أنّ (هنيئاً) له استعمالان الأول: أن يستعمل مكملًا للكلام و لا يقصد منه الدعاء، وفي هذه الحالة يكون معمولًا للعامل الذي يفهم من الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيَّةً ﴾ ويعرب نعتًا للمصدر المحذوف، ويجوز أن يعرب حالًا.

والثاني: أن يأتي في ابتداء الكلام ويقصد به الدعاء^(١)، وهنا يجب أن يضرر عامله وهذا ما قصده سيبويه .

وقد علق أبو حيان (٧٤٥ هـ) على ما ذكره الزمخشري بقوله: "وهو قول مخالف لقول أئمة العربية سيبويه وغيره، فعلى ما قاله أئمة العربية يكون هنيئاً مريئاً من جملة أخرى غير (فكلوه)، ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى"^(٢)

وقد ذكر ناظر الجيش رأي أبي حيان في هذه المسألة فقال إنّ الشيخ ذهب الى القول بأنّ اجماع القول في(هنيئاً) أن تكون حالاً قائماً مقام الفعل الذي هو ناصب لها^(٣) وقد اختلف النحاة في (هنيئاً) و (مريئاً) فمنهم من ذهب الى أنّه صفة ومنهم من وجهه على أنّه حال .

فقد ذهب سيبويه (١٨٠ هـ) إنّهما صفتان إذ قال : " فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت الاسم.

وأما قولهم: راشداً مهدياً، فإنهم أضمرُوا اذْهَبَ راشداً مهدياً. وإن شئتَ رفعت كما رفعت مصاحباً مُعانٍ، ولكنه كثرَ النصبُ في كلامهم، لأنَّ راشداً مهدياً بمنزلة ما

(١) ينظر : الكشف ، ١٦٠/١

(٢) التذييل والتكميل ، ٢٥٠ /٣

(٣) ينظر : تمهيد القواعد / ١٨٧٤

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه لَفَظَ برشدت وهديت. وسترى بيان ذلك إن شاء الله. ومثله: هَنِئًا مَرِيئًا ^(١)

وقد ذكر السيرافي (٣٦٨ هـ) هذه المسألة في باب اسماء (باب ما أجري مجرى المصادر المدعوى بها من الصفات) قال فيه :

"وذلك قولك: هَنِئًا مَرِيئًا، وليس في الباب غير هذين الحرفين صفة دعائها، وذلك أَنَّ هَنِئًا مَرِيئًا صفتان، لأنك تقول: هذا شيء هنيء مريء كما تقول: هذا جميل صحيح" ^(٢)

وقد ذكر الزمخشري كما اشرنا الى ذلك في كلام ناظر الجيش بأنهما وصف للمصدر أي أَنَّ التقدير: (أكلًا هَنِئًا مَرِيئًا) أو حال من الضمير والتقدير: (كلوه

وهو هنيء)، أو إنَّهما صفتان أقيمت الصفة مقام المصدر، والتقدير: (هنا مرأ) ^(٣) وذهب العكبري (٦١٦ هـ) الى ما ذهب اليه سيبويه بأنَّهما صفتان في حديثه عن

قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيًّا ﴾ قال : " (فَكُلُوْهُ) : الْهَاءُ تَعُوْذُ عَلَى شَيْءٍ، وَالْهَاءُ

فِي مِنْهُ تَعُوْذُ عَلَى الْمَالِ، لِأَنَّ الصَّدَقَاتِ مَالٌ. (هَنِئًا) : مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى فَعِيلٍ، وَهُوَ نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ؛ أَي: أَكَلًا هَنِئًا، وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: مُهْنًا أَوْ طَيِّبًا. " ^(٤)

وهو ما ذهب اليه ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في شرحه للمفصل ^(٥)

(١) الكتاب ، ٢٧١/١

(٢) شرح كتاب سيبويه ، ٢٠٨ / ٢

(٣) ينظر : الكشف ، ٤٩٩ / ١

(٤) التبيان في اعراب القرآن ، ٣٢٩ / ١

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ، ٣٠٣ / ١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

و اختاره محيي الدين الدرويش قال : " (هَنِيئًا مَرِيئًا) صفتان من هنؤ الطعام أو الشراب إذا كان سائغًا لا تنغيص فيه. وقيل: الهنيء ما يلذه الآكل، والمريء: ما يحمد عاقبته" (١)

والتوجيه الثاني الذي ذكره النحاة لـ (هَنِيئًا) و (مَرِيئًا) هو أن تكون حالًا وهو التوجيه الذي اختاره المبرد (٢٨٥ هـ) ذكر هذه المسألة في باب اسماء: (بَاب مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ حَالًا لِمَوَافَقَتِهِ الْحَالِ)

قال : " كَمَا أَنَّ الْحَالَ قَدْ تَكُونُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَتَحْمَلُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ قُمْ قَائِمًا إِنَّمَا الْمَعْنَى قُمْ قِيَامًا، وَتَقُولُ هَنِيئًا مَرِيئًا وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ هَنَّاكَ هَنَاءً وَمَرَأَكَ مَرَاءً وَلَكِنِّه لَمَّا كَانَ حَالًا كَانَ تَقْدِيرُهُ وَجِبَ ذَلِكَ لَكَ هَنِيئًا وَتَبَتَ لَكَ هَنِيئًا" (٢)

وهذا التوجيه اختاره النحاس (٣٣٨ هـ) قال : " فَكُلُّهُ هَنِيئًا مَرِيئًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ" (٣) ، و اختاره مكي بن ابي طالب (٤٣٧ هـ) (٤) ، و روجه المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) مع إنه ذكر غيره من الوجوه (٥) وما يراه الباحث من كون (هَنِيئًا) و(مَرِيئًا) صفتان اقرب من غيره من الوجوه ويستقيم مع السياق والمعنى الذي ورد فيه النص القرآني، وهو توجيه ابن مالك الذي وافقه فيه ناظر الجيش، وهو اختيار سيبويه وغيره من النحاة.

(١) اعراب القرآن وبيانه ، ٢ ، ١٥٢

(٢) المقتضب ، ٣١٢ / ٤

(٣) اعراب القرآن للنحاس ، ٢٠٠ / ١

(٤) ينظر: مشكل اعراب القرآن ، ١٨٨ / ١

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٢٠٩ / ٢

المبحث الثالث : المفعول له :

المفعول له ويُسمى (المفعول لأجله) و (المفعول من أجله) وهو مصدر يُعلل الحدث ويشاركه في الزمان و في الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْٓءَاذَانِهِمْ مِّنَ

الصَّوْعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ﴾^(١) فلفظة (حذر) مصدر منصوب يذكر علة لجعل الأصابع في الاذان، وأما زمنه فهو زمن جعل الأصابع وفاعلها واحد وهو (الكافرون) فلمَّا استوفى الشروط نصب على أنه مفعول لأجله^(٢) .

وقد أشار سيبويه (١٨٠ هـ) إلى المفعول له في مواضع عديدة ولكن لم يذكر له تعريفاً صريحاً، إذ تحدث عما ينتصب من المصادر لأنه يقع عذر لأمر، وذكر أنه ما يأتي تفسيراً لما كان قبله^(٣).

و اشترط سيبويه^(٤) فيه المصدرية والتعليل للفعل فقط، و ذكر شواهداً عليه منها قول النابغة :

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِراً حَذَارَا

على أن لا تُنَالَ مَقَادَّتِي ولا نسوتي حتى يَمُتْنَ حَرَائِرَا^(٥)

يلاحظ أنَّ الفعل (حلت) الناصب للمفعول له (حذارا) لا يشترك معه في الفاعل ففاعل (حلت) هو (بيوتي)، وفاعل (حذارا) المتكلم أو الشاعر نفسه

وقد أول النحويون البيتين بما يتماشى مع الشروط والأقيسة التي وضعوها، ومن الشاهد يتضح أنَّ سيبويه لم يشترط هذا الشرط، واشترط كما هو واضح

(١) سورة البقرة / ١٩

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ، ٢٢٦

(٣) ينظر: الكتاب ، ١ / ٣٦٧

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ١ / ٣٦٨

(٥) ينظر : ديوان النابغة ، ١٣٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

المصدرية والتعليل .

وفي موضع آخر ذكر سيبويه في توجيه : (أما سمنا فسمين وأما علما فعالم)، ذكر أنّ المصدر منصوب على الحالية في حال تنكيره، وفي حالة كونه معرفة فبنو تميم يوجبون الرفع وإنّ الحالية عندهم ممتنعة، و أجاز أهل الحجاز النصب على أنّه مفعول له ^(١)

وذكر أنّ في هذا الباب لك أن تجري النكرة حالاً والمعرف بـ (ال) مفعولاً له، وذكر شاهداً على ذلك ^(٢) قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا ^(٣)

والملاحظ من كلام سيبويه أنّ أهل الحجاز ينصبون المعرف بـ (ال) مفعولاً له ولا يشترطون تنكيره ^(٤)

أما غير المصدر فذكر سيبويه أنّ نصبه مفعولاً له قبيح، وتوجهه الرفع، نحو قولهم: (أما العبيد فذو عبيد)، إذ استقبح سيبويه نصب (العبيد)، و فسر هذا التوجيه تفسيراً مقبولاً على أنّهم أجروا الاسم هنا مجرى المصدر، وأنّهم لم يقصدوا (عبيداً) بأعيانهم، ومع ذلك فقد وصف النصب بأنّه قليل ^(٥).

وخلاصة ما ذكره سيبويه أمران ^(٦)، أولهما : أنّه قدّم تعريفاً موجزاً له قال (ما ينتصب من المصادر لأّنه عذر لوقوع الأمر).

(١) ينظر : الكتاب، ١ / ٣٨٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه، ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦

(٣) البيت للرماح بن ميادة ، ينظر : ديوان الرماح ، ٤٨ ، الشاهد فيه : قوله (الصبر) فإنه منصوب على المفعول له، وبنو تميم لا ينصبون المعرف ويرفعون (الصبر) على أنّه مبتدأ ينظر : الكتاب ، ١ / ١٩٣

(٤) ينظر: الكتاب، ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦

(٥) ينظر : المصدر نفسه، ١ / ٣٨٩

(٦) ينظر: المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم، ٤، ٥

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

والثاني: أنَّ سيبويه اشترط (المصدرية والتعليل)، وهذان الشرطان يظهران من التعريف والشواهد التي ذكرها

ولم يشترط أن يكون المصدر (قلبيًا)، أو (مشاركة الفعل في الفاعل)، ولم يشترط التنكير.

ولم يفرد المبرد (٢٨٥ هـ) للمفعول له عنوانًا مستقلًا في المقتضب، وذكره في حديثه عن المصدر المؤول من (أن و معموليها) بعد اللام المحذوفة،

فقد ذكره المبرد في حديثه عن مواضع فتح همزة (إن)، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ

الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٢) فيعلق على الآيتين بقوله: "وإنما كانت هنا بعد الواو منصوبة لأنَّ المعنى معنى اللام، كما تقول: جئتكَ ابتغاء الخير، فتنصب والمعنى معنى اللام، وكذلك قال الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما^(٣)
فإذا قلت: جئتكَ أنك تحب المعروف، فالمعنى معنى اللام، فعلى هذا قدمت، وهذا قد مر. فهذا قول الخليل"^(٤).

ويقصد بقوله (وهذا قد مرَّ) أنه يجوز حذف (حرف الجر) قبل المصدر المؤول من (أن ومعموليها)، (ولعله يرى أن الموضع موضع نصب على نزع الخافض).

وقد عدَّ الكوفيون المفعول له نوعًا من أنواع المفعول المطلق المبين للنوع، ولم يعدَّوه نوعًا من أنواع المفاعيل، ذكر ذلك ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) إذ قال: "وهذا

(١) سورة الجن/١٨

(٢) سورة المؤمنون/٥٢

(٣) البيت لحاتم الطائي، و(العوراء) الكلمة القبيحة. الشاهد فيه: قوله (ادخاره) و (تكرما) فقد نصبتا على المفعول له. ينظر الكتاب، ١٨٤/١

(٤) المقتضب، ٣٤٧/٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

الباب يترجمه البصريون، وأمّا الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له باباً^(١).

وفي توجيه الفراء (٢٠٧ هـ) لقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيْٓ أَذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ

الْمَوْتِ﴾^(٢) قال: "فنصب (حَذَرَ) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها

حذراً، إنّما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من

أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: ﴿وَيَدْعُوكَ رَغْبًا

وَرَهْبًا﴾^(٣). وكقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^(٤) والمعرفة والنكرة تفسران

في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (مِنْ) " ^(٥).

فما يراه الفراء أنّ المفعول له لا ينتصب على معنى حرف التعليل، إنّما ينتصب على التفسير كما هو المفعول المطلق المبين للنوع، ويذكر أنّه على معنى الحرف (ويقصد (من) التي يراد بها السببية)

وقد ذكر الزجاج (٣١١ هـ) أنّ التقدير (يحذرون حذراً) قال: "وإنّما نصب حذر

الموت لأنّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت. وليس نصبه لسقوط اللام،

وإنّما نصبه أنّه في تأويل المصدر كأنّه قال يحذرون حذراً، لأنّ جعلهم أصابعهم في

أذانهم من الصواعق يدل على حذرهم من الموت"^(٦)

(١) أسرار العربية، ١٧٥.

(٢) سورة البقرة / ١٩

(٣) سورة الأنبياء / ٩٠

(٤) سورة الأعراف آية / ٥٥

(٥) معاني لقرآن للفراء، ١٩٨

(٦) معاني القرآن واعرابه للزجاج، ٩٧ / ١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

والظاهر أنّ الزجاج جعل المفعول له منصوبًا على المصدرية، وقد ردّ توجيه الزجاج عدد من النحاة، منهم ابن الحاجب (٦٤٦ هـ)، فقد ذكر بعد تعريفه المفعول له أنّ ذلك خلافًا لما ذهب إليه الزجاج، فإنّه عنده مصدرًا ^(١).

وقال ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لكلام ابن مالك: " قال المصنف ^(٢) : المفعول له هو ما دل على مراد الفاعل من الفعل، كدلالة التأديب من قولك : ضربته تأديبا ، فإن لم يكن مصدرًا ولا أنّ أو أنّ ظاهرة فلا بد من لام الجر، أو ما في معناها نحو : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ

لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤)

وكذا إن كان مصدرًا ووقته غير وقت العامل كقول امرئ القيس :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السّتر إلا لبسة المتفضّل ^(٥) " ^(٦)

عرف ابن مالك المفعول له بقوله: "وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهرًا أو مقدرًا والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا" ^(٧).

وفي شرح ابن مالك لتعريفه يتضح أنّه عرّف التعليل بأنّه ما يدل على مراد الفاعل أي الغاية أو العلة التي يصل إليها، ومثل لذلك بـ (التأديب) في قوله: (ضربته

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ، ٢٩/٢

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ، ١٩٦ / ٢

(٣) سورة البقرة : ٢٩.

(٤) سورة النحل : ٤٤.

(٥) البيت من معلقة امرئ القيس ، ينظر : التذييل والتكميل ، ٣ / ٢٦٣ ، وجمع الهوامع ، ١ /

١٩٤ ، والشاهد في قوله : (لنوم)، إذ أدخل (اللام) لأن النوم لم يقارن بنومها ثيابها.

(نضت) من نضوت الثوب إذا ألقيته عنك.

(٦) تمهيد القواعد / ١٨٧٩

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ، ١٩٦ / ٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

تأديبا)، وذكر أنه إذا لم يكن مصدرًا، ولا (أنْ أو أنْ) ظاهرة ففي هذه الحال لابد له من (اللام) أو ما هو بمعنى (اللام) وذكر شاهدًا على ورود ذلك قوله تعالى:

﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ خلق (لكم) أي خلق لأجلكم، و قوله تعالى :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (لتبين) أي لأجل التبيين .

ثم ذكر ناظر الجيش أن ابن مالك ذكر البيتين اللذين استشهد بهما سيبويه، وعلق عليهما بقوله: " فإنَّ فاعل (حَلَّتْ) في الظاهر غير فاعل (حذارا) وهو في التقدير واحد، لأنَّ المعنى : (وأحلت بيوتي حذارا)، وكذا قوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمْ

الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(١) لأن معنى (يريكم) : يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير، فلا يلزم جعل (خَوْفًا وَطَمَعًا) حالين كما زعم الزمخشري ^(٢) " ^(٣)

وقد كثرت التوجيهات في الشاهد القرآني لدى النحاة لاختلاف الفاعل فيه، ويتضح ذلك من تعليق ابن مالك إذ رفض توجيه الزمخشري (٥٣٨ هـ)

الذي ذهب الى أن (خوفًا و طمعًا) حالين، أو القول بأن المصدر محذوف والتقدير (إراءة خوف وطمع)، لكي يشترك (المفعول له) مع (الفعل) في الفاعل.

وقد ذهب الزجاج (٣١١ هـ) الى القول : " (خَوْفًا وَطَمَعًا) منصوبان على المفعول له، المعنى يريك البرق للخوف والطمع، وهو خَوْفٌ لِلْمُسَافِرِ، وطمع للحاضر. ^(٤) وذهب النحاس (٣٣٨ هـ) الى أنَّهما مفعول لأجله ويجوز أن يكونا مصدرين ،

(١) سورة الرعد / ١٢

(٢) ينظر : الكشف ، ٤٠٥/١

(٣) تمهيد القواعد / ١٨٨٠ - ١٨٨١

(٤) معاني القرآن للزجاج ، ١٨٢/٤

وكذلك قال مكي بن ابي طالب (٤٣٧ هـ)^(١)، وذهب العكبري الى أنّهما مفعول لأجله^(٢).

وما يراه المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) أنّهما مصدران في موضع الحال قال :
" قوله عز وجل: (خَوْفًا وَطَمَعًا) مصدران أيضاً في موضع الحال، أي: ذوي خوف وطمع، أو: خائفين عذابه وطماعين في رحمته، ولك أن تجعل الجميع مفعولاً له"^(٣)
فيرى جواز أن يكونا حالين، ويجوز أن يكونا مفعولاً لأجله.

وذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) أنّ بعض النحاة اشترطوا أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن ، فإذا لم يكن كذلك فلا بد له من (اللام أو الباء أو من)، ولم يشترط سيبويه ذلك^(٤)، ثم قال : " ومن لا يشترط يستدل بقوله: ﴿يُرِيكُمْ آلِبَرَقَ خَوْفًا

وَطَمَعًا﴾، فالإراءة من الله، والخوف والطمع من المخلوقين، فأما من اشترط اتحاد الفاعل فتأول هذا كله: فتأول الآية على أنّ (خَوْفًا وَطَمَعًا) مصدران في موضع الحال من المفعول، أي: خائفين وطماعين. أو في موضع الحال من الفاعل، وهما مصدران بمعنى الإخافة والإطماع، فهما مصدران على حذف الزيادة "^(٥)
وذكر أبو حيان أنّ ابن مالك تأول النص على أنّ معنى (يريكُم) أي يجعلكم ترون، وعليه فإنّ فاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع

(١) ينظر: اعراب القرآن للنحاس، ٢٠٢ / ٣، مشكل اعراب القرآن ، ٥٦٨ / ٢

(٢) ينظر: التبيان في اعراب القرآن ، ٧٥٤ / ٢

(٣) الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٦٩ / ٣

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ، ٢٤٠ / ٧

(٥) المصدر نفسه ، ٢٤٠ / ٧ - ٢٤١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وما يرجح ما ذهب إليه ابن مالك ونحاة البصرة أنّ المفعول له يبين السبب، ويقع جوابًا عن سؤال: (لم فعلت؟)، بينما المفعول المطلق أو الحال فلا يبينان السبب أو العلة، وإنّما غرض المفعول المطلق التوكيد أو بيان النوع أو بيان العدد، أو الهيئة، وكذلك الحال فهو يبين الهيئة

يتضح ذلك من تعريف ابن هشام (٧٦٢ هـ) للمفعول له إذ قال: " وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمَعْلَلُ لِحَدَثٍ شَارِكُهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا " ^(١).

وذكر أنّ النص القرآني ﴿يُرِيكُمْ آلِبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (المصدرية) و(الحالية) و(المفعول لأجله) أي (فتخافون خوفًا) و(تطمعون طمعًا)، وذكر أنّ ابن مالك يمتنع حذف (عامل المصدر المؤكّد) ^(٢)

وأضاف قائلاً: " فَإِنْ قُلْنَا لَا يَشْتَرِطُ اتِّحَادُ فَاعِلِي الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرُ الْمَعْلَلُ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ خُرُوفٍ فَوَاضِحٍ وَإِنْ قِيلَ بِاشْتِرَاطِهِ فَوَجْهَهُ أَنَّ يُرِيكُمْ بِمَعْنَى يَجْعَلُكُمْ تَرَوْنَ وَالتَّغْلِيلُ بِاعْتِبَارِ الرُّؤْيَا لَا الْإِرَاءَةَ أَوْ الْأَصْلَ إِخَافَةً وَإِطْمَاعًا " ^(٣)

وقد اشترط المرادي (٧٤٩ هـ) في المفعول لأجله أن يكون مصدرًا يتحد مع العامل في الوقت والفاعل، وإن كان الاتحاد تقديرًا ^(٤).

ويرى المرادي الفاعل في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ آلِبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ متحدًا

تقديرًا لأنّ معنى (يريككم) أي (يجعلكم ترون) ^(٥)، وهو التوجيه الذي اختاره ابن مالك للنص القرآني، وقد نص على ذلك في تعريفه بقوله (تحقيقًا أو تقديرًا)

وقال السيوطي (٩١١ هـ) : "ففاعل الإِرَادَةِ هُوَ اللَّهُ وَالْخَوْفُ وَالطَّمَعُ مِنَ الْخَلْقِ" ^(٦)

(١) شرح قطر الندى / ٢٢٦

(٢) ينظر : مغني اللبيب ، ٧٣٠

(٣) المصدر نفسه، ٧٣٠

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، ٦٤٥ / ٢

(٥) ينظر : المصدر نفسه، ٦٤٥ / ٢

وذهب ابن عاشور الى أَنَّ اِنْتِصَابَ (خَوْفًا) وَ(طَمَعًا) عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ، أَيِ الدُّعَاءِ يَكُونُ لِأَجْلِ الْخَوْفِ مِنْهُ وَالطَّمَعِ فِيهِ، وَقَدْ حُذِفَ الْمُتَعَلِّقُ لِدَلَالَةِ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي ادْعَاؤِهِ (١)

ومن هنا يتضح أَنَّ الوجه الراجح و ما ذهب اليه ابن مالك بأن يكون (خوفًا) و(طمعًا) منصوبين على أنَّهما مفعولًا لأجله، و وجه الاعتراض على هذا التوجيه هو أَنَّ من حق المفعول لأجله أَنْ يكون فعلًا لفاعل (الفعل المعلن)، وَأَنَّ (الخوف) و(الطمع) ليسا فعلًا للفاعل، ويمكن أَنْ يُرَدَّ على هذا الاعتراض بالقول، إمَّا أَنْ يكون للمفعولين فاعل واحد في المعنى فأنهم (راءون) ويكون التقدير: (يجعلكم رائين)،

أو على تقدير مضاف محذوف والتقدير: (إراءة خوف وإراءة طمع)، فقد حُذِفَ المضاف وأقيم مقامه المضاف إليه، وأمَّا القول بأنَّ (الخوف) و(الطمع) يعربان حالين والتقدير: (يكون حالهم خائفين طامعين) فله وجه من المقبولية.

(١) همع الهوامع ، ١٣٢ / ٢

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ، ١٧٥ / ٨

المبحث الرابع : (إذ) واستعمالاتها :

لعل موضوع (إذ) في العربية من الموضوعات التي حظيت باهتمام النحاة القدامى والمحدثين، وذكروا أنها ترد اسمية وحرفية، وتكون حرفاً للتعليل، أو للمفاجأة، أو حرف توكيد، أو تحقيق، أو حرف شرط وتأتي اسماً، في مواقع إعرابية مختلفة، فتأتي ظرفاً للزمن الماضي أو خبراً، وتأتي مفعولاً به، وقد وردت في القرآن في معان مختلفة، و استعمالات كثيرة.

واختلاف معانيها، وكثرة حالاتها الإعرابية، يشكل صعوبة في البحث فيها للتعرف على المعنى الذي إفادته، و الحالة الإعرابية لها، وحكمها في النص القرآني.

وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لكلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) عن (إذ) قال : " فمن الظروف المذكورة (إذ) ويدل على أسميتها أنها تدلّ على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث، وأنها تخبر بها مع دخولها على الأفعال نحو: قدم زيد إذ قدم عمرو، وأنها تبدل من اسم نحو: رأيتك أمس إذ جئت وأنها تنون في غير ترنم ،

ويضاف إليها بلا تأويل نحو : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ^(١) " ^(٢)

وقد ذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) إضافة (إذ) الى الجملة وان الجملة لما حذفت لعلم السامع بها عوض عنها بالتنوين قال: " إِنَّ (إذ) تضاف إلى الجملة، فلما حُذفت تلك الجملة للعلم بموضعها، عُوِّضَ منها التنوين اختصاراً، وذلك نحو قوله تعالى:

(١) سورة الزلزلة / ٤

(٢) تمهيد القواعد / ١٩٢٢

﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۖ (١) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۖ (٢) وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ۖ (٣) ﴾

يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۖ (١)، والأصل: يومئذ تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض

أثقالها، ويقول الإنسان: ما لها فحذفت هذه الجمل الثلاث، وناب منابها التنوين (٣) وذهب جمهور النحاة إنها لا تأتي للمستقبل، وقد تأولوا النص القرآني على أنه من إنزال المستقبل منزلة الماضي الذي قد وقع، وخالفهم في ذلك ابن مالك فأجاز أن

تكون للمستقبل مستدل على ذلك بالشاهد القرآني ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۖ (٣) ﴾

وقال السيوطي (٩١١هـ): " وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله تعالى

﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۖ ﴾، والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب ﴿ وَفُتِحَ فِي الصُّورِ ﴾ (٤)

أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع (٥)

ويؤيد الباحث ما ذهب إليه ابن مالك بجواز أن تكون (إذ) للمستقبل، والدليل على ذلك الشاهد القرآني، ولا داعي للتمسك بكونها مختصة بالماضي وتأويل النص على أنه من إنزال المستقبل منزلة الماضي المتحقق الحصول.

(١) سورة الزلزلة / ١ - ٤

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، ١٥٥/٥

(٣) سورة الزلزلة / ٤

(٤) سورة الكهف / ٩٩

(٥) همع الهوامع، ١٧٢ / ٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

بعد ذلك تحدث ناظر الجيش عن علة بناء (إِذْ) وذكر سببين لبنائها كل واحد منهما كاف لبنائها، الأول منهما شبه الحرف في وضعها على حرفين، والثاني لزوم افتقارها الى جملة يعوض عنها بتنوين^(١)

يقول ابن يعيش (٦٤٣ هـ) : " أما (إِذْ) ... فصارت بمنزلة بعض الاسم، وضارعت (الذي)، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات، لأن الأسماء موضوعة للدلالة على المسميات، والتمييز بين بعضها وبعض، فإذا وجد منها ما يتوقف معناه على ما بعده حل مع ما بعده من تمامه محل الاسم الواحد، وصار هو بنفسه بمنزلة الاسم، وبعض الاسم مبني"^(٢).

فيبين ابن يعيش سبب بناء (إِذْ) بأنها تحتاج الى ما يوضح معناها ، ويذكر أنها شابته الموصول (الذي) في الافتقار الى ما يتم معناها .

ثم ذكر ناظر الجيش أنها تأتي مفعولاً به ويذكر شاهداً قرآنياً يستدل به على ذلك قال : " وإِنها تقع مفعولاً بها نحو قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي

الْأَرْضِ﴾^(٣) " (٤)

وذكر شاهداً قرآنياً على مجيء (إِذْ) مفعولاً به ، وهذا ما أجازته كثير من النحاة منهم الأخفش (٢١٥ هـ) (٥)، وابن مالك^(٦)، وهو ما ذهب اليه المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) قال : " (إِذْ) مفعول به لقوله : (وَأَذْكُرُوا) لا ظرف له كما زعم بعضهم، أي: اذكروا وقت القلة والذلة والضعف."^(٧)

(١) ينظر: تمهيد القواعد / ١٩٢٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، ٩٥-٩٦

(٣) سورة الانفال / ٢٦

(٤) تمهيد القواعد / ١٩٢٢ - ١٩٢٣

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ٣٤١

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ٢٠٧/٢

(٧) الفريد في اعراب القرآن المجيد، ٢٠٢/٣

وكذلك ابن هشام (٧٦٢ هـ) ذهب الى أن (إِذْ) مفعولاً به للفعل (اذكر) المقدر^(١) وهو ما ذهب اليه محبي الدين الدرويش قال: " وإِذْ نصب الظرف هنا على أنه مفعول به لا ظرف، أي: اذكروا وقت كونكم أقلّة مستضعفين، وجملة أنتم قليل مضافة للظرف"^(٢)

ومن النحاة من ذهب الى خلاف ذلك كآبي حيان (٧٤٥ هـ) الذي لا يجيز ذلك قال: "وأما قول من ذهب إلى أنها يتصرف فيها بأن تكون مفعولة بـ (اذكر) فهو قول من عجز عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً"^(٣).

وقال معلقاً على ما ذكره ابن مالك: "وقوله أو تقع مفعولاً بها وكونها تقع مفعولاً بها جعله المصنف من الدلائل على اسميتها، ومثل ذلك بقوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ

أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾. وهذا الذي ذكره المصنف من أن إِذْ تقع مفعولاً بها

ذهب إليه جماعة من البصريين، منهم الأخفش والزجاج، وخصوصاً فيما ورد من ذلك في القرآن، ولم يمكن عندهم أن ينتصب على الظرف، لأنّ اذكر مستقبل، ومحال وقوع المستقبل في الماضي"^(٤)

وما يراه ابو حيان أنّه لا يجوز استعمال (إِذْ) مفعول به لأنّه لا يوجد في كلام العرب (أحببت إذ قدم زيد)، ولا (كرهت إذ قدم)، وإن النحاة قد ذكروا ذلك لانهم قد عجزوا عن تخريج ما ورد من ذلك في القرآن الكريم

(١) ينظر: مغني اللبيب ، ٩٤ / ١

(٢) اعراب القرآن وبيانه ، ٥٥٢ / ٣

(٣) البحر المحيط ، ٤٠٨ / ٤

(٤) التذييل والتكميل ، ٢٩٢ / ٧

وخرجه أبو حيان بقوله : " وتخرجه سهل، وهو أن تكون إذ معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى، أي: واذكروا حالكم أو قصتكم أو أمركم " (١).
 وذهب الزركشي (٧٩٤ هـ) إلى إن الأصح أن تكون إذ ظرف وليس مفعول به كما ذكر ابن مالك وغيره من النحاة قال : " مَفْعُول (اذْكُرْ) يَكُونُ مَحْذُوفًا أَيْضًا تَقْدِيرُهُ: (وَاذْكُرُوا حَالَكُمْ) وَنَحْوُهُ إِذَا كَانَ كَذَا وَذَلِكَ لِيَكُونَ (إِذْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ وَلَوْ لَمْ يَفِدْ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ لَزِمَ وَفُوعٌ (إِذْ) مَفْعُولًا بِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ " (٢).

وقد علق ناظر الجيش على ما ذهب إليه ابن مالك بقوله : " وأما وقوعها مفعولا بها فليس أمرا مجمعا عليه، وما استدل به المصنف على مفعوليته وهو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ محتمل أن يكون المفعول فيه غيرها، وتكون (إِذْ) باقية على ظرفيتها، التقدير : واذكروا حالكم إذ أنتم أو واذكروا فضل الله عليكم إذ أنتم، وكذا يكون التقدير في نظائر هذه الآية الشريفة كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ ﴾ (٣)، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ ﴾ (٤)، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ ﴾ (٥) " (٦).

وما يراه الباحث أن (إِذْ) في النص أقرب إلى الظرف، منها إلى توجيه ابن مالك بكونها مفعولا به ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان وناظر الجيش، والزركشي .

(١) المصدر نفسه، ٢٩٢ / ٧

(٢) البرهان في علوم القرآن، ٢٠٦، ٣

(٣) سورة البقرة / ٣٠

(٤) سورة البقرة / ٣٤

(٥) سورة البقرة / ٥٠

(٦) تمهيد القواعد / ١٩٢٨

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر ابن مالك أيضاً أنّ (إِذ) تأتي للتعليل وذكر شواهد قرآنية على ذلك قال :

"وتجيء (إِذ) للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَعْرَضْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْدُوا إِلَى

الْكَهْفِ ﴾ ^(١) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ ^(٢) ،

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ^(٣) " ^(٤)

ولعل ما ذهب إليه ابن مالك من مجيئ (إِذ) للتعليل خلاف ما جاء به جمهور النحاة ^(٥)

وقد ذكر ناظر الجيش في شرحه لكلام ابن مالك أنّ (إِذ) في حال أفادت التعليل هل هي حرف ك (لام التعليل) أم إنها باقية على ظرفيتها ، وإنّ التعليل يفهم من سياق الكلام؟

وذكر أنّ في المسألة خلاف بين النحاة ، وأنّ كلام ابن مالك يشعر بأنّها باقية على ظرفيتها، ثم قال: " والذي تركز إليه النفس القول بحرفيّتها ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ فإنّ التعليل يستفاد من الآية الشريفة بلا شك ،

قال بعض المصنفين : إذا حملنا (إِذ) على الوقت كان المعنى : ولن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، وحينئذ لا يستفاد التعليل، لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكال في الآية وهو أنّ (إِذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفاً (لينفع)، لأنه لا يعمل في ظرفين " ^(٦)

(١) سورة الكهف / ١٦

(٢) سورة الأحقاف / ١١

(٣) سورة الزخرف / ٣٩

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ٢ / ٢٠٨

(٥) ينظر: هع الهوامع ، ١ / ٢٠٥

(٦) تمهيد القواعد / ١٩٢٩ - ١٩٣٠

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

و ذهب العكبري (٦١٦ هـ) إلى أن (إِذْ) لا تفيد التعليل لاختلاف الزمن قال :
" فَأَمَّا (إِذْ) فَمُشْكِلُهُ الْأَمْرُ، لِأَنَّهَا ظَرَفُ زَمَانٍ مَاضٍ، وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ وَفَاعِلُهُ وَالْيَوْمُ
الْمَذْكُورُ لَيْسَ بِمَاضٍ " (١)

وقد ذكر المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) تعليلاً لذلك قال : " فإن قلت: كيف يصح أن
تكون (إِذْ) بدلاً من (الْيَوْمِ) وهما وقتان مختلفان؟ قلت: لأن الماضي والمستقبل عند
الله سيان، فصح لذلك أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، وهو قول الشيخ أبي علي،
قال أبو الفتح: سألت الشيخ أبا علي عن (إِذْ) هنا وراجعته فيها مراراً (٢)، فأخر ما
حصل منه أن الدنيا والأخرى متصلتان، وهما سواء في حكم الله وعلمه، فتكون (إِذْ)
بدلاً من (الْيَوْمِ) كأنها مستقبلة، أو كأن (الْيَوْمِ) ماضٍ " (٣)

فذكر المنتجب الهمداني أن الماضي والمستقبل عند الله سيان، وذكر أن هذا ما ذهب
إليه أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) وإن أبا الفتح عثمان ابن جني (٣٩٢ هـ) قد سأل
أبا علي عن ذلك وراجعته فيها مراراً وإن آخر ما وصل إليه إن الدنيا والآخرة
متصلتان فيستوي الماضي والمستقبل.

فإذا كان الزمان غير مختلف اندفع الإشكال الذي طرحه العكبري بأنها لا تفيد
التعليل بسبب اختلاف الزمان .

ثم أضاف المنتجب الهمداني قائلاً : " ويجوز أن يكون (إِذْ) تعليلًا، أي: لأجل إذ
ظلمتم، وإليه أشار بعض أصحابنا فقال: (إِذْ) بمعنى (أن)، أي: لأن ظلمتم. وقيل:
في الكلام حذف مضاف تقديره: بعد إذ ظلمتم، ثم حذف المضاف للعلم به" (٤).

(١) التبيان في اعراب القرآن، ١١٣٩ / ٢

(٢) ينظر: سؤال ابن جني لأبي علي الفارسي: التبيان في اعراب القرآن، ١١٤٠ / ٢.

(٣) الفريد في اعراب القرآن المجيد، ٥٥٦ / ٥

(٤) المصدر نفسه، ٥٥٦ / ٥ - ٥٥٧

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر ابن هشام أنّ (إِذْ) تأتي في موارد مختلفة منها أن تكون للتعليل ومثل لها بالشاهد القرآني مورد البحث ^(١)

وقال الصبان (١٢٠٦ هـ) : " وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو:

﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ^(٢)

وذكر الطاهر ابن عاشور أنّ (إِذْ) أصله ظَرْفٌ لِلزَّمَنِ الْمَاضِي وَيَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ بِتَوْسُعٍ فِي الدَّلَالَةِ أَوْ الْمَجَازِ إِلَى التَّعْلِيلِ ^(٣)

فإنّ (إِذْ) ظرفٌ ماضٍ، و (لَنْ يَنْفَعَكُمْ) مستقبل لان (لن) لنفي المستقبل. وظاهرُ الإشكال الذي طرح، كيف يعملُ المستقبلُ (الذي لم يَقَعْ) في ظرفٍ ماضٍ ؟ وتأول النحاة ذلك على أنّ الدنيا والآخرة سيّان .

وما يراه الباحث أنّ تمسك النحاة بالقاعدة النحوية بأنّ (إِذْ) مختصة بالماضي هو الذي دفعهم الى هذا التأويل وقد ذكرنا سابقاً تأويلهم لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ

أَخْبَارَهَا ﴾ ^(٤) بأنّه من إنزال المستقبل منزلة الماضي الذي وقع .

ولا داعي للتمسك بالقاعدة النحوية وتأويل النصوص القرآنية لتتماشى مع القاعدة ، ولعله الأولى بهم التعديل على قاعدتهم بأنّ (إِذْ) مختصة بالماضي وقد وردت دلالتها في القرآن على الماضي والمستقبل.

(١) ينظر : مغني اللبيب ، ١١٣

(٢) حاشية الصبان ، ٣٨٢ / ٢

(٣) ينظر : التحرير والتنوير ، ٣١٥ / ٢٥

(٤) سورة الزلزلة / ٤

المبحث الخامس : المنصوب على الاستثناء:

لعل أسلوب الاستثناء من الموضوعات التي لاقت اهتمامًا من قبل النحاة القدامى، فهو من الأساليب التي يوظفها المتكلم كثيرًا في استعمالاته اللغوية، و الاستثناء في اللغة من (الثني)، ورد في لسان العرب: "ثنى الشيء ثنيا ردَّ بعضه إلى بعض، وقد تَنَنَّى، وانثنى، وثنيت الشيء ثنيا عطفته، وثنيته حنيته وطويته، وثنيته صرفته عن حاجته" (١)

وفي الاصطلاح عرفه ابنُ مالك (٦٧٢ هـ) بقوله: " وَهُوَ المَخْرَجُ تحقيقًا، أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ (إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة" (٢)

وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لتعريف ابن مالك للمستثنى أنَّ (المُخرج) اسم جنس يشمل المستثنى وغيره، أي المُخرج بغير الاستثناء مثل المُخرج بالبدل، أو بالصفة، أو بالشرط وغير ذلك، وذكر أنَّ قوله (بـ (إلا) وما بمعناها)، الأدوات التي بمعنى (إلا) مثل (غير وسوى، وخلا وعدا و احاشا وغيرها)، وذكر أنَّ الاستثناء ينقسم على نوعين استثناء متصل يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، ومنقطع ويكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (٣).

ثم قال : " أتى بقوله : تحقيقا أو تقديرًا، ليشمل الحد النوعين، فالمتصل : هو المخرج بـ (إلا) تحقيقا نحو : قام القوم إلا زيدًا، أي أنَّ اللفظ يشملُه فإخراجه بالأداة محقق .

والمنقطع : هو المخرج بـ (إلا) تقديرًا، نحو : جاء القومُ إلا حِمَارًا، أي أنَّ اللفظ الأول غير صادق عليه" (٤)

(١) لسان العرب ، مادة (ثني) ، ١٤ / ١١٥

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ٢ / ٢٦٤

(٣) ينظر : تمهيد القواعد / ٢١٠٨

(٤) المصدر نفسه / ٢١٠٨

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذكر أيضا أن المخرج منه (المستثنى منه) قد يكون مذكورًا في المتصل والمنقطع ، كما في (قام القوم إلا زيدًا ، جاء القوم إلا حمارًا) وهو الاستثناء التام، وقد يكون المخرج منه غير مذكور كما في (ما قام إلا زيد)، وهو الاستثناء غير التام المفرغ ، فإن العامل فُرغ لما بعد أداة الاستثناء (إلا) . وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :
(من مذكور أو متروك)^(١)

ثم قال ناظر الجيش : "وأشار بقوله : بشرط الفائدة، إلى أنه لا يستثنى نكرة من نكرة، ولا معرفة من نكرة، ولا نكرة من معرفة، ما لم تتحصل الفائدة، فإن حصلت ، وذلك بأن تكون النكرة - مخرجة أو مخرجًا منها - مختصة، جاز" ^(٢)
فذكر أنه لا يستثنى النكرة من النكرة فلا يقال : (جاء قوم إلا رجلا)، ولا (قام رجال إلا رجلا)، فإذا كانت فائدة من ذلك جاز، كقوله تعالى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلَفَ

سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^{(٣) (٤)}

ولا يستثنى معرفة من نكرة فلا يقال : (جاء قوم إلا زيدًا) فإن كانت النكرة عامة جاز ذلك ، كما في (ما قام أحد إلا زيد أو زيدًا) فإن الفائدة حصلت في نفي العموم وذكر أيضًا أنه لا يُستثنى نكرة من معرفة ، فإن نعت النكرة أو خصصت جاز، و أن امتناعه من جهة الفائدة، فإذا كانت فائدة في ذلك جاز ^(٥)

(١) ينظر : تمهيد القواعد ، ٢١٠٨

(٢) المصدر نفسه / ٢١٠٩

(٣) سورة العنكبوت / ١٤

(٤) ينظر : تمهيد القواعد ، ٢١٠٩

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، ٢١٠٩

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقال ابن مالك : " الباء من قولي : بـ (إلا) متعلقة بالمخرج واحترز بذلك من (إلا)

بمعنى (غير) كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، والتي بمعنى

الواو كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٢)

أي : ولا الذين ظلموا " ^(٣)

وقد علق أبو حيان (٧٤٥ هـ) على كلام ابن مالك بقوله : " أما احترازه من (إلا)

بمعنى (غير) فكان ينبغي أن يقتد (غير) بالصفة، لأن (غير) يكون استثناء ويكون

صفة " ^(٤)

فما ذكره أبو حيان أنه كان ينبغي على ابن مالك أن يضع قيد لـ (غير) التي احترز

عنها بأن تكون دالة على صفة لأن عبارته مطلقة فتشمل (غير) الدالة على الاستثناء

نحو: (حضر الطلاب غير زيد)، و(غير) الدالة على الصفة نحو: (حضر رجل غير

زيد)

وقد ردّ ناظر الجيش على كلام أبي حيان بقوله : " أمّا قوله : كان ينبغي أن تُقيد

(غير) بالصفة، فلا يحتاج إلى هذا التقييد، فإن الأصل في غير(الصفة) أن تكون

صفة والاستشهاد بها إنما هو بالحمل على (إلا) فإذا قيل: هذه الكلمة بمعنى (غير)

فإنما يحمل على أنها تفيد معناها باعتبار موضوعها الأصلي ولا يحمل على غيره

إلا بقرينة وكيف يُحمل (غير) - في كلامه - على معنى (إلا) وهو قد قال : احترز

(١) سورة الانبياء / ٢٢

(٢) سورة البقرة / ١٥٠

ذكر في هامش تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد أنها الآية / ١٠٥ من سورة البقرة ،

والصواب إنها الآية / ١٥٠ من سورة البقرة.

(٣) تمهيد القواعد / ٢١٠٩-٢١١٠

(٤) التذييل والتكميل، ٣ / ٤٩٧

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

بذلك من (إلا) بمعنى (غير)، فلو حمل (غير) على معنى (إلا) لصار كلامه :

احترز بذلك بـ (إلا) من (إلا) " (١)

ولعل ما طرحه أبو حيان من إشكال في محله، فإن الأولى تقييد (غير) بالدالة على الصفة أولى من ترك العبارة مطلقة، أو الاستغناء عن هذا الاحتراز عن (غير) الذي ذكره ابن مالك ، لا سيما أنه استغنى عنه في شرحه للكافية

إذ قال : " ولا حاجة للاحتراز من (إلا) التي أصلها (إن لا)، كقوله تعالى : ﴿إِلَّا

تَفْعَلُوهُ﴾ (٢) ، ولا من التي بمعنى (غير) كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَهَةٌ إِلَّا

اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٣) ، لأن السابق إلى ذهن السامع - على ذكر (إلا) - معنى الاستثناء ،

فأغنى ذلك عن الاحتراز " (٤)

(١) تمهيد القواعد / ٢١١٢

(٢) سورة الأنفال / ٧٣

(٣) سورة الأنبياء / ٢٢

(٤) شرح الكافية ، لابن مالك ، ٧٠٠/٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وأما قول ابن مالك : "والتي بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ

إِلَّا الَّذِي ظَلَمُوا﴾^(١) أي : ولا الذين ظلموا "^(٢)

فهو ما ذهب إليه أبو عبيدة (٢٠٩ هـ) إذ قال : " موضع (إلا) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، وللذين ظلموا "^(٣)

وذهب الفراء الى القول : " (يقول القائل: كيف استثنى (الذين ظلموا) في هذا الموضع؟ ولعلمهم توهموا أنّ ما بعد (إلا) يخالف ما قبلها فإن كان ما قبل إلا فاعلا كان الذي بعدها خارجا من الفعل الذي ذكر، وإن كان قد نفى عما قبلها الفعل ثبت لما بعد إلا ... وقد قال بعض النحويين : إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال: "لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا). فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها "^(٤)

فما يراه الفراء أنّ (إلا) في النص أداة استثناء وليست حرف عطف ، وذكر أنّ بعض النحاة ذهبوا الى أنّها بمعنى (الواو)، وذكر أنّ هذا (خطأ في العربية) ولكنه صواب في التفسير.

وفي موضع آخر قال : "وقد قال بعض النحويين: إن (إلا) في اللغة بمنزلة الواو ... ولم أجد العربية تحتل ما قالوا، لأنني لا أجزئ قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا "^(٥)

(١) سورة البقرة / ١٥٠

(٢) تمهيد القواعد / ٢١١٠

(٣) مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، ٦٠ / ١

(٤) معاني القرآن للفراء ، ٨٩ / ١

(٥) المصدر نفسه ، ٢٨٧ / ٢

وذهب الزجاج (٣١١ هـ) الى أنّ (إلا) في النص للاستثناء ^(١)
وهو ما ذهب اليه النحاس (٣٣٨ هـ) إذ قال : " إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فِي مَوْضِعِ
نَصْبِ اسْتِثْنَاءٍ لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ : مَا نَفَعُ إِلَّا مَا ضَرَّ وَمَا زَادَ إِلَّا مَا
نَقَصَ. " ^(٢)

وقد فصل القول ابن الانباري (٥٧٧ هـ) في هذه المسألة وذكر أنّ الكوفيين ذهبوا
الى أنّ (إلا) في النص بمعنى (الواو)، و أنّ البصريين ذهبوا الى أنّها أفادت
الاستثناء قال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلا) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون
إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام
العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي ولا الذين
ظلموا، يعني ولا الذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة " ^(٣)
ثم قال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ (إلا) لا تكون بمعنى الواو
لأن (إلا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع،
والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر " ^(٤)
وقد ردّ ابن الانباري على الكوفيين بقوله : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا
احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ ^(٥) فلا حجة لهم

(١) ينظر : معاني القرآن و اعرابه للزجاج ، ٢٢٦ / ١

(٢) اعراب القرآن للنحاس ، ٨٥ / ١

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ، ٢١٦ / ١

(٤) المصدر نفسه ، ٢١٨ / ١

(٥) سورة البقرة / ١٥٠

فيه، لأن (إلا) ههنا استثناء منقطع، والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب^(١)

وذهب العكبري (٦١٦ هـ) الى أن (إلا) في النص أفادت الاستثناء المنقطع قال : " ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ استثناء من غير الأول، لأنه لم يكن لأحد ما عليهم حجة" ^(٢)

وذهب المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) الى أن الاستثناء في النص متصل إذ قال : " ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ استثناء من الناس، ومعناه: لئلا تكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين : ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه" ^(٣)

ثم أضاف قائلاً : "وقيل: المراد بالناس العرب، و ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ استثناء منهم ... فالاستثناء على هذين الوجهين متصل، وقيل: هو منقطع والمعنى: لكن الذين ظلموا فإنهم يحتجون بالباطل" ^(٤) فما يراه المنتجب الهمداني إن (إلا) في النص للاستثناء والاستثناء في النص متصل وليس منقطع كما ذهب إليه بعض النحاة.

وعلق أبو حيان على كلام ابن مالك بقوله : "وأما قوله : والتي بمعنى الواو فلا تكون (إلا) كذلك في مذهب المحققين ، والذي استدلل به مؤول بالاستثناء المنقطع" ^(٥) ولعل أبا حيان في قوله (مذهب المحققين) يقصد نحاة البصرة إذ منعوا مجيء (إلا) بمعنى (الواو)، و مذهب الكوفيون إنها تأتي بهذا المعنى.

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ٢١٦ / ١

(٢) التبيان في اعراب القرآن ، ١٢٨ / ١

(٣) الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٤١١ / ١

(٤) المصدر نفسه ، ٤١٢ / ١

(٥) التنزيل والتكميل ، ٤٩٧ / ٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

ورد ناظر الجيش على ما ذكره ابو حيان إذ قال : " وأما قوله : (إلاً) لا تكون بمعنى الواو ، في مذهب المحققين فالمصنف ما ادعى ذلك ، وغايته إنه احترز منها، على تقدير صحة مذهب الأخفش ^(١) "

وذكر ابن هشام (٧٦٢ هـ) في كلام له عن (إلاً) : " أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه قوله تعالى ﴿إِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ^(٢) "

والملاحظ على كلام ابن هشام أن الفراء لم يذكر أن (إلاً) في النص بمعنى (الواو) بل ذكر أنها للاستثناء كما اشرنا في بداية البحث وذكر أن من النحاة من ذهب الى أنها بمعنى (الواو) وإن العربية لا تحتل ما قالوا قال: "وقد قال بعض النحويين: إن (إلاً) في اللغة بمنزلة الواو ... ولم أجد العربية تحتل ما قالوا، لأنني لا أجزئ قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا" ^(٣)

وذهب الزركشي (٧٩٤ هـ) الى أن (إلاً) في النص للاستثناء المنقطع قال : " وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، أَي لَكِنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ لَا يَرْجِعُونَ وَلَا يَهْتَدُونَ " ^(٤) وكذلك قال السيوطي (٩١١ هـ) ^(٥)

وذهب محيي الدين الدرويش الى أن الاستثناء في النص متصل قال : " (إلاً) أداة استثناء (الَّذِينَ) مستثنى متصل من الناس (ظَلَمُوا) الجملة لا محل لها لأنها صلة الموصول " ^(٦)

(١) تمهيد القواعد / ٢١١٢

(٢) مغني اللبيب / ١٠١

(٣) معاني القرآن للفراء ، ٢٨٧/٢ ،

(٤) البرهان في علوم القرآن ، ٢٢/٣ ،

(٥) ينظر : همع الهوامع ، ٢٧١ / ٢ ،

(٦) اعراب القرآن وبيانه ، ٢١٣/١ ،

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وما يراه الباحث لعل توجيه ابن مالك للشاهد القرآني والذي أيده فيه ناظر الجيش بجانب للصواب وإن (إلا) أقرب لأن تكون أداة للاستثناء منها أن تكون بمعنى (الواو) .

وقد ذكر ناظر الجيش أن النحاة اختلفوا في أن المستثنى بـ (الاستثناء المتصل) يُستثنى من ماذا ؟ وذكر أن الكسائي (١٨٩ هـ) ذهب إلى أنه يُستثنى من المستثنى (المحكوم عليه فقط) ففي قولك (جاء القوم إلا زيداً) فإن زيداً مسكوت عنه بالنسبة للمجيء وعدم المجيء إذا لم يحكم عليه بشيء، إلا أنه أخرج من القوم الذين حكم عليهم بهذا الحكم^(١)

ثم قال : " واستدل الكسائي بقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(٢) وأجيب عن ذلك بأنه جاء تأكيداً فقليل : إن المعاني المستفادة من الحروف لا تؤكد، فلا يقال : ما قام زيد نفياً ، فيؤكد معنى (ما)، لأن الحرف وُضع للاختصار، والتأكيد مبني على الإطالة ، فلا يُجمع بينهما، والجواب الحق أن (أ بى) أفاد معنى زائداً ، وهو أن معنى السجود والمفهوم من الاستثناء نأشئ عن الإباء، لا عن غيره "^(٣) ويفهم من كلام الكسائي (١٨٩ هـ) إن عدم السجود كان (إباء)، و إن (إلا) تدل على عدم السجود ، ولذلك ذكرت جملة (أ بى)

وقد ذكر ناظر الجيش أن ما ذهب اليه الكسائي باطل لأن الاستثناء في النص منقطع وليس متصل قال : " وقد أبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع ، فإن المخرج فيه من الحكم، لا من الاسم، وإذا ثبت ذلك في المنقطع ثبت في المتصل، لأن معنى

(١) ينظر: تمهيد القواعد / ٢١١٤

(٢) سورة طه / ١١٦

(٣) تمهيد القواعد / ٢١١٤

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

(إلا) الاستثناء في الحاليين، وبقولنا : لا إله إلا الله، إذ لو كان ما بعد (إلا) مسكوتاً عنه لم يكن في اللفظ إثبات للمقصود" (١)

واختلف النحاة في نوع الاستثناء في النص فمنهم من ذهب الى أن الاستثناء في النص متصل، ومنهم من ذهب الى أن الاستثناء منقطع، ويكون الاستثناء منقطع يندفع الإشكال الذي ذكره الكسائي .

وقد ذكر الزجاج (٣١١ هـ) إن الاستثناء في النص منقطع قال : " (إِبْلِيسَ) مستثنى وَلَيْسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْجِنِّ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ

الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ۖ﴾" (٢) (٣)

وذهب النحاس (٣٣٨ هـ) الى القول : " قيل استثنى إبليس من الملائكة وليس منهم لأنه أمر بالسجود معهم قال جل وعز ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك وقيل إنه كان منهم " (٤)، فأشار الى أن من النحاة من قال إن الاستثناء منقطع ومنهم من ذهب الى أنه متصل .

وذكر العكبري (٦١٦ هـ) إن نحاة البصرة ذهبوا الى إن الاستثناء منقطع وذهب نحاة الكوفة الى انه متصل (٥)، ووافق المنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ) العكبري في القول (٦)، وقد ردّ أبو حيان (٧٤٥ هـ) ما ذهب اليه الكسائي بأمر عده إذ قال : " قال بعض أصحابنا: "ويبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع، لأن إلا أخرجت الثاني من حكم الأول ضرورة، ... ويبطل أيضاً بقولك: لا إله إلا الله ، ...

(١) المصدر نفسه / ٢١١٥

(٢) سورة الكهف / ٥٠

(٣) معاني القرآن واعرابه للزجاج ، ٣ / ١٧٩

(٤) معاني القرآن للنحاس ، ٣ / ١٤

(٥) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ٨٥١

(٦) ينظر : الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٤ / ٢٩٠

ويدل أيضاً على ذلك إن الذي يتبادر إلى الفهم في قولك (لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار) هو الثناء على علي وعلى ذي الفقار، ولو كان ما بعد إلا مسكوتاً عنه لما تبادر ذلك إلى الفهم) انتهى ملخصاً.

والذي يقطع ببطلان مذهب الكسائي أنه لا يوجد من كلام العرب: قام القوم إلا زيداً فإنه قام، إذ لو كان يحتمل ما بعد إلا القيام ونفي القيام لجاز أن يرد ذلك من كلامهم" (١)

وذكر ابن هشام (٧٦١ هـ) أن الزمخشري (٥٣٨ هـ) ذهب إلى إن الاستثناء متصل ويجوز أن يكون منقطعاً قال: " قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِ الْأَلُوفِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَغَلِبُوا عَلَيْهِ فَسَجَدُوا ثُمَّ اسْتَنْثَى مِنْهُمْ اسْتِثْنَاءَ أَحَدِهِمْ ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعاً" (٢)

ومن هنا يتضح إن استثناء (إبليس) من الضمير في (فَسَجَدُوا) استثناء منقطع، وذلك لأنَّ إبليسَ ليس من جنس (الملائكة) ويدل على ذلك قوله تعالى:

﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ (٣)، وبهذا يندفع الإشكال الذي ذكره

الكسائي.

(١) التذييل والتكميل ، ١٥٨ / ٨

(٢) مغني اللبيب ، ٩٠١

(٣) سُورَةُ الْكَهْفِ / ٥٠

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقال ناظر الجيش : " تقدم إن المصنف إنما احتاج - بعد قوله : وهو المخرج تحقيقاً - الى قوله : أو تقديرًا ليشمل الحد المنقطع أيضا ، ووجه إخراج تقديره أنه لما لم يتناول لفظ المستثنى منه - كما في المتصل - قدر دخوله فيه ، ليصدق عليه لفظ المخرج " (١)

فإن لفظ (المخرج) يصدق على الاستثناء المنقطع كما يصدق على المتصل ، إلا أن المتصل يخرج (تحقيقاً)، والمنقطع يخرج (تقديرًا) فهو مقدر الدخول . والمتعارف عليه عند النحاة أن الاستثناء المنقطع لا يخرج من شيء، فقد ذكر ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) : "إن حد الاستثناء مشكل والسبب في ذلك هو إن الاستثناء يجمع (المتصل والمنقطع)، ويميز المتصل بالإخراج، و المنقطع لا إخراج فيه، والقسمان يستحيل أن نجعهما في حد واحد، إذن فالأولى أن يكون للمتصل حدّ وللمنقطع حدّ آخر وكل منهما له حدّه" (٢)

ثم قال ناظر الجيش : " لكنّ المصنّف جعل كل منقطع مخرجا تقديرًا، وهم إنما صوّروا الاتّصال مجازا في أحد القسمين ، واستأنس المصنف لما قرّره بقول ابن السّراج (٣) : إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دلّ على ما يستثنى، فتأمل هذا فإنه يدقّ، فمن ذلك قوله جلّ وعلا: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٤) فالعاصم الفاعل، و (مَنْ رَحِمَ) قد دلّ على العصمة والنجاة،

فالتقدير - والله أعلم - : لكن من رحم يعصم أو معصوم " (٥)

(١) تمهيد القواعد / ٢١١٧ - ٢١١٨

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، ١ / ٣٦١

(٣) ينظر : الاصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦

(٤) سورة هود / ٤٣

(٥) تمهيد القواعد / ٢١١٨

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وعلق ناظر الجيش على ذلك بأنه ليس في الكلام الذي ذكره ابن السراج ولا ما أشار إليه ابن مالك من امتناع ذلك والذي يقتضي تقدير دخول المنقطع في المستثنى منه، وغاية ما يلزم هو أن تكون في اللفظ دلالة عليه، أو وجود إشعار به ^(١)

ثم قال ناظر الجيش : " قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ على إرادة: لا من يعصم من أمر الله إلا من رحمه الله ، وهو أصح الوجوه والتقدير: لا عاصم اليوم من أمر الله لأحد، أو تقول: العاصم يستدعي معصوما فكان بمنزلة المذكور، كأنه قيل: لا معصوم عاصم من أمر الله إلا من رحمه الله ، وفي هذه الآية الكريمة أربعة أوجه:

وجهان على الاتصال، أي: لا عاصم إلا الراحم، ولا معصوم إلا المرحوم.
وجهان على الانفصال، أي: لا عاصم إلا المرحوم، ولا معصوم إلا الراحم. ^(٢)
وقد قسم النحويون الاستثناء المنقطع على قسمين الأول : يتصور فيه الاتصال على وجه المجاز، والثاني: لا يتصور فيه الاتصال بين المستثنى والمستثنى منه بحال ، وبنوا على ذلك لغة الحجاز ولغة تميم ^(٣)

وجعلوا قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ ممّا لا يتصور فيه الاتصال بحال فإن المستثنى (من رحم) ليس من جنس المستثنى منه (عاصم) .

(١) ينظر : تمهيد القواعد / ٢١١٨

(٢) المصدر نفسه / ١٢٢٠

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ، ٢ / ٢٦٧

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقد ذكر سيبويه (١٨٠ هـ) الاستثناء المنقطع في باب اسماء : (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن) أي على معنى الاستثناء المنقطع قال: " فمن ذلك قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ أي ولكن من رحم ... وهذا الضرب في القرآن كثير. " ^(١)

فتكون (إلا) بتأويل (لكن) عند البصريين إذا كان الاستثناء منقطعاً وبمعنى (سوى) عند الكوفيين، وذكروا أنّ الاختيار فيه النصب على كل وجه، وإنّما شابها (إلا) بـ (لكن) لأنها للاستدراك بعد النفي، فتوجب للثاني ما قد نفىته عن الأول، كما في (ما قام أحدٌ إلا زيد) ^(٢)

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) الى القول: " فَمَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ خِلَافَ لِلْعَاصِمِ وَالْمَرْحُومَ مَعْصُومٌ ... وَأَنْتَ لَا يَجُوزُ لَكَ فِي وَجْهِهِ أَنْ تَقُولَ: الْمَعْصُومُ عَاصِمٌ.

ولكن لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنك قلت: لا معصوم اليوم من أمر الله أجازَ رفع (مَنْ) ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل ألا ترى قوله ﴿مِنْ مَاءٍ

دَافِقٍ﴾ ^(٣) فمعناه والله أعلم: مدفوق " ^(٤)

فذكر الفراء وجهين الأول أن يكون الاستثناء منقطع و أنّ (من) في محل نصب على الاستثناء لأنّ المعصوم خلاف العاصم .

(١) الكتاب سيبويه ، ٢ / ٣٢٥

(٢) ينظر : الأصول في النحو، ابن السراج ، ١ / ٣٩٠

(٣) سورة الطارق / ٦

(٤) معاني القرآن للفراء ، ٢ / ١٥

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وأجاز وجه آخر بأن تكون (لا عاصم) بمعنى (لا معصوم) ويكون الاستثناء متصل والتقدير : (لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحم) .

وذهب الأخفش (٢١٥ هـ) إلى أن (عاصم) بمعنى (معصوم)، أي (اسم فاعل) بمعنى (اسم مفعول)، والاستثناء في النص القرآني متصل، وإن (مَنْ) في محل رفع بدل من (عاصم) قال : " ويجوز أن يكون على (لا ذا عَصَمَةٍ) أي: مَعْصُوم ويكون (إِلَّا مَنْ رَحِمَ) رفعا بدلاً من العاصم " (١)

وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) في كلام له عن مجيء المفعول به على لفظ الفاعل قال: " كقوله سبحانه: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾، أي لا معصوم من أمره.

وقوله: خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ (٢)، أي مدفوق.

وقوله: فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ (٣)، أي مرضي بها. " (٤)

وقد اعترض ثعلب (٢٩١ هـ) على ما ذكره الأخفش و ردَّ عليه، بأنَّ هذا خَلَفَ الكلام، فلا يكون الفاعل بمعنى المفعول إلا شذوذاً الكلام، وإن (المرحوم معصوم) ، وإن الأول (عاصم)، وذهب الى أن (مَنْ) في محل نصب على الاستثناء المنقطع، وإن ما قاله الأخفش جائز في الشذوذ و لا يقاس (٥) .

(١) معاني القرآن للأخفش ، ١ / ٣٨٣

(٢) سورة الطارق / ٦

(٣) سورة الحاقة / ٢١

(٤) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري ، ١٨٠

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ، ٢ / ٥٤

وذهب المبرد (٢٨٥ هـ) الى أن الاستثناء في النص منقطع قال : "هَذَا بَاب مَا يَقَع فِي الاستثناء من غير نوع المذکور قبله، وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا وَمَا فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ إِلَّا دَابَّةٌ، فَوَجْهٌ هَذَا وَحْدَهُ النصب وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّانِي لَيْسَ مِنْ نَوْعِ الْأَوَّلِ فَيُبَدَلُ مِنْهُ فَتَنْصِبُهُ بِأَصْلِ الاستثناء على معنى وَلَكِنْ ... وَمِنْ ذَلِكَ ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ۚ ﴾ فَالْعَاصِمُ الْفَاعِلُ وَمِنْ رَحِمَ مَعْصُومٌ فَهَذَا خَاصَّةٌ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النصب" (١)

وهو الوجه الذي ذهب اليه النحاس (٣٣٨ هـ) وأضاف قائلاً: " ويجوز أن تكون في موضع رفع على أَنَّ عاصما بمعنى معصوم مثل ماءٍ دافِقٍ (٢) ، ومن أحسن ما قيل فيه أن يكون (من) في موضع رفع والمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم أي إلا الله جلّ وعزّ ويحسن هذا لأنك لم تجعل عاصما بمعنى معصوم فتخرجه من بابه" (٣)

وهذا التوجيه ذهب اليه السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه وأضاف "وقد قيل: لا عاصم بمعنى: معصوم، وهذا ضعيف لا يعتد به وأجود من هذا أن يكون من رحم هو الله لأنه الراحم. فكأنه قال: لا عاصم اليوم لهم إلا الله. كما تقول: لا إله إلا الله" (٤)

وذهب ابن جني (٣٩٢ هـ) الى أن الاستثناء متصل وأن (عاصم) بمعنى (معصوم) (٥)

(١) المقتضب ، ٤ / ٤١٢

(٢) سورة الطارق / ٦

(٣) اعراب القرآن لنحاس ، ٢ / ١٧٠

(٤) شرح كتاب سيبويه ، ٣ / ٧١

وكذلك قال ابن فارس (٣٩٥ هـ) : " تقول: (سِرُّ كاتم) أي مكتوم. وفي كتاب الله جل ثناؤه: ((لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)) أي لا معصوم و ((مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ))^(١) و ((عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ))^(٢) أي مَرْضِيٍّ بها ... " ^(٣)، وكذلك قال الثعالبي (٤٢٩ هـ)^(٤) في حين ذهب مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) الى ما ذهب اليه سيبويه من أن الاستثناء منقطع وإن (عاصم) وردت على بابها وليست بمعنى معصوم إذ قال : " قَوْلُهُ ((إِلَّا مِنْ رَحِمٍ)) مِنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ وَعَاصِمٌ عَلَى بَابِهِ تَقْدِيرُهُ لَا أَحَدٌ يَمْنَعُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكِنْ مِنْ رَحِمِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَعْصُومٌ، وَقِيلَ مِنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ عَاصِمٍ وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ عَاصِمٌ عَلَى بَابِهِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لَا يَعْصِمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ وَقِيلَ إِلَّا الرَّاحِمَ وَالرَّاحِمُ هُوَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَاصِمٌ بِمَعْنَى مَعْصُومٍ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لَا مَعْصُومَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ الْيَوْمَ إِلَّا الْمَرْحُومَ " ^(٥)

وفصل العكبري (٦١٦ هـ) القول في المسألة وذكر توجيهات النحاة السابقين وذكر أن في قوله تعالى ((لا عاصم اليوم)) وجوه ثلاثة
الأول : أنَّ (عاصم) اسمٌ فاعِلٍ عَلَى بَابِهِ، وَ قَوْلُهُ تَعَالَى ((إِلَّا مَنْ رَحِمَ)) فِيهِ وَجْهَانِ أُولَهُمَا: إِنَّهُ (اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ)، وَالتَّقْدِيرُ (لَا عَاصِمَ إِلَّا اللَّهُ) . وَالْآخَرُ: أَنَّهُ (اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ) وَالتَّقْدِيرُ (لَكِنْ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ يُعْصَمُ)

(١) ينظر : الخصائص، ١/ ١٥٣

(٢) سورة الطارق / ٦

(٣) سورة الحاقة / ٢١

(٤) الصاحبى في فقه اللغة العربية ، أحمد بن فارس ، ١٦٨

(٥) ينظر : فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، ٢٢٩

(٦) مشكل اعراب القرآن ، ١/ ٣٦٦

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

والثاني: أن تكون (عَاصِمًا) بِمَعْنَى (مَعْصُومٍ) ، فَيَكُونُ (الاستثناء مُتَّصِلًا) والتقدير (إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ)

ولوجه الثالث: أن تكون (عَاصِمًا) بِمَعْنَى (ذَا عِصْمَةٍ) عَلَى النَّسَبِ، مِثْلَ (طَالِقٍ) ، وَ(الاستثناء مُتَّصِلٌ) ، وَخَبَرُ (لَا) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الْيَوْمَ) لِأَنَّ لَا يَخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الْجُثَّةِ، وَ الْخَبَرُ (مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(١)

وذهب الزركشي (٧٩٤ هـ) الى ما ذهب اليه الفراء من أن الاستثناء متصل وإن (عاصم) بمعنى (معصوم) ^(٢)، و ذهب ابن هشام (٧٦٢ هـ) الى ما ذهب اليه سيبويه بأن الاستثناء منقطع ^(٣)

ويميل الباحث الى أن الاستثناء في النص متصل وأن (عاصم) بمعنى (معصوم) والتقدير : (لا معصوم من أمر الله إلا الذي رحم) وهو التوجيه الذي أجازة الفراء وذهب اليه الأخفش وأجازة النحاس وذهب اليه ابن جني وابن فارس والثعالبي و الزركشي، ولعل هذا التوجيه أرجح التوجيهات في هذه المسألة. وهو خلاف لما ذهب اليه سيبويه وابن مالك وناظر الجيش .

ويؤيد ذلك ما ذكر ابن فارس (٣٩٥ هـ) في باب اسماء (باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل) إذ قال : " تقول: سِرُّ كاتم أي: مكتوم، وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿لَا عَاصِمَ

الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أي: لا معصوم " ^(٤)

(١) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ٧٠٠

(٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ٢ / ٢٨٥

(٣) ينظر : مغني اللبيب ، ٢ / ٢٤٩

(٤) (الصاحبى في فقه اللغة ، ٣٦٦ .

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

المبحث السادس : الاشتغال :

اشتغال العامل عن الاسم :

الاشتغال لغة : (التلهي) عن الشيء، ومنه شغل فلاناً عن الشيء : لها عنه ^(١).
و اصطلاحاً : " أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره" ^(٢)
فالاشتغال هو أن يفرغ الفعل من الضمير، ويسلط الفعل على الاسم السابق له
لنصبه، نحو: (القرآن قرأته) والاسم السابق للفعل يجوز أن يرفع بالابتداء، و
تكون الجملة بعده في محل رفع خبر له، أو أن يكون الخبر محذوفاً، والجملة بعده
مستأنفة، و يجوز أن ينصب الاسم بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وتكون
الجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، والأسماء المتقدمة هنا على ثلاثة أقسام :
قسم يجب فيه النصب، وقسم يجب فيه الرفع، وقسم يجوز فيه النصب والرفع .
وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرحه لكلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) عن اشتغال
العامل عن الاسم، إنّ اشتغال العامل يعني أن يأخذ معموله، أما تفريق العامل فيعني
أنّه لم يأخذ معموله، فالاسم يكون متقدماً و العامل يتأخر عنه فيشغل بالضمير أو
ملابس الضمير ^(٣)، ثم يذكر ناظر الجيش نص عبارة ابن مالك: " وملابس الضمير
هو العامل فيه بإضافة نحو: أزيذاً ضربت غلامه، أو بغير إضافة نحو: أزيذاً
ضربت راغباً فيه، وقيد السابق بمفتقر لما بعده ليخرج المستغني عما بعده كزيد من
قولك: في الدار زيد فاضربه، وكقوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٤)
على تقدير سببويه، فإن تقديره عنده : وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة ^(٥)،

(١) ينظر: المعجم الوسيط ، (شغل)، ٥٠٥ / ٢

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ، ١٦١ / ٢ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ، ١٦٥٧

(٤) سورة المائدة / ٣٨

(٥) ينظر : الكتاب ، ١٤٣ / ١

ولولا ذلك الفعل لكان النصب مختاراً، لأنَّ المشتغل إذا كان أمراً أو نهياً ترجح النصب^(١)

فابن مالك هنا يرى أنَّ الاسم السابق إذا كان غير مفتقر الى الفعل الذي بعده ومستغني عنه كما في (في الدار زيد فاضربه)، وكذلك (السارق) في النص فهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره كما ذكر سيبويه (١٨٠ هـ) (فيما يتلى عليكم السارق والسارقة)، و أنَّ جملة (فاقطعوا أيديهما) مستأنفة .

ثم يذكر ناظر الجيش في موضع آخر نقداً لما ذهب إليه ابن مالك، وقلماً نجد ناظر الجيش ناقداً متحاملاً على ابن مالك بل عهدناه مؤيداً لأراء ابن مالك ومدافعاً عنها أذ قال: " قد تقدم قول المصنف: (وقيد السابق بمفتقر لما بعده) ليخرج ما يستغني عما بعده كزيد من قولك : في الدار زيد فاضربه، وكقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٢) على تقدير سيبويه إلى آخره ، فاعلم أنَّ الذي ذكره

هنا وفي: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ هو الصحيح، وكذا الحكم في

قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾^(٣). وهذا بخلاف ما ذكره في فصل

دخول الفاء في خبر المبتدأ ، فإنه حكم هناك بأنَّ: ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ خبر عن (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) وأنَّ ﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ خبر عن (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) ولم يتعرض إلى كون هذا مذهب المبرد، بل أطلق القول، وكلامه هنا يقيد ذلك الإطلاق^(٤)

(١) تمهيد القواعد ، ١٦٥٨

(٢) سورة المائدة / ٣٨ .

(٣) سورة النور / ٢ .

(٤) تمهيد القواعد / ١٦٦٧

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

فقد ذكر ناظر الجيش أنّ ابن مالك ذهب في باب المبتدأ والخبر في كلامه عن دخول الفاء على الخبر بأنّ جملة (فاقطعوا أيديهما) هي خبر المبتدأ (السارق و السارقة) وإن (الفاء) داخلة على الخبر ، وكذلك جملة (فاجلدوا) فأنها واقعة خبر عن المبتدأ (الزانية والزاني) وإن الفاء داخلة أيضاً على الخبر إذ قال :

"أنه أدرج في الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره أل الموصولة ، وصدر بها الباب، ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(١)

وهذا الذي ذكره هنا مخالف لما ذكره في باب الاشتغال، فإنه ذكر هناك حكماً، ومثل له، ثم قال: وكقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ . وهذا الذي

ذكره هنا مخالف تقدير سيبويه، لأنّ تقديره عنده : وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة^(٢)، ولولا ذلك لكان النصب مختاراً، لأنّ الفعل المشتغل إذا كان أمراً أو نهياً يترجح النصب، فلم يجعل : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جملة واحدة ، بل جعل الكلام جملتين والفاء عاطفة ، وها هنا أعني في هذا الفصل . جعل الكلام جملة واحدة ، والفاء رابطة كالفاء في جواب الشرط ، والمسألة فيها خلاف بين النحاة أعني دخول الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة أل وكان مبتدأ " ^(٣)

ونجد هنا تحاملاً واضحاً من ناظر الجيش على ابن مالك في جواز دخول (الفاء) على الخبر ، ونقد لاذع لابن مالك بسبب اختلاف ما ذهب إليه هنا من اقتران الخبر وهو جملة (فاقطعوا أيديهما) وجملة (فاجلدوا) بـ (الفاء)، عمّا ذكره في باب الاشتغال من كون الخبر محذوفاً ، وهو هنا يخالف تقدير سيبويه .

(١) سورة المائدة / ٣٨ .

(٢) ينظر: الكتاب، ١ / ١٤٢

(٣) تمهيد القواعد / ١٠٤١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

والكلام هنا عن مسألتين مهمتين من مسائل النحو أخذت حيزاً واسعاً في الكتب و
كثر كلام النحويين والمعرّبين عنهما :

المسألة الأولى : (اشتغال العامل عن الاسم السابق)

والمسألة الثانية : (دخول الفاء على خبر)

وقد تحدّث سيبويه (١٨٠ هـ) في باب (الأمر والنهي) مطولاً عن نصب الاسم
المشغول عنه قبل النهي والأمر إذ قال في أول هذا الباب: " والأمر والنهي يختار
فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ، ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك
في باب الاستفهام، لأنّ الأمر والنهي إنّما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام
بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي،
لأنّهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهراً أو مضمراً " (١)

فما يراه سيبويه أنّ الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم السابق لهما ، مثلما
هو الحال في باب الاستفهام، وإنّ الأصل فيهما أن يبتدأ بالفعل سوءاً كان الفعل
ظاهراً أم مقدراً.

ثم قال : " تقول : أما زيد فسلام عليه ، وأما الكافر فلعنة الله عليه ؛ لأن هذا ارتفع
بالابتداء، وأما قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (٢)، وقوله تعالى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٣) فإن هذا لم يبين على الفعل ... وكذلك :

(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) فكأنه لما قال جل ثناؤه: (سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) (٤)، قال : في
الفرائض، الزانية والزاني، أو : الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال : فاجلدوا
فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع ... وكذلك: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) () كأنه

(١) الكتاب ١/١٣٧

(٢) سورة النور / ٢

(٣) سورة المائدة / ٣٨

(٤) سورة محمد / ١٥

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

قال: و فيما فرض الله عليكم ، السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما جاءت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث" (١)

وبناء على ما ذكره في بداية باب (الأمر والنهي) فإنّ الآيتين (والسارق والسارقة) ، و (الزانية والزاني) ليستا من باب الاشتغال (٢)

وما يراه أنّ (السارق والسارقة) جملة اسمية من مبتدأ وخبر مقدر، و (فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) جملة فعلية مستقلة عن الجملة السابقة ومفسرة لها هذا هو تأويل سيبويه وتحليله لوجه قراءة الرفع في الآيتين وهي قراءة الجمهور من القراء (٣)

وأما قراءة النصب وهي قراءة المدني ، و عيسى بن عمر الثقفي ، وشيبة بن نصاح ، ويحيى بن يعمر (٤) فيرى سيبويه أن النصب في الاسمين في العربية قوي إذ قال :

" وقد قرأ أناس (والسارق والسارقة)، و (الزانية والزاني)، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أثبت العامة إلا القراءة بالرفع . وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ؛ لأنّ حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لأنّهما لا يكونان إلا بفعل " (٥).

فلا يُجيز سيبويه أن تكون جملة (فاقطعوا أيديهم) خبراً لـ (السارق) ولا أن تكون جملة (فاجلدوا) خبراً لـ (الزانية) لوجود الفاء (٦).

(١) الكتاب ، ١ / ١٤٣ - ١٤٤

(٢) ينظر : الكتاب ، ١ / ١٣٧

(٣) ينظر : الجامع لاحكام القرآن ، ١٢ / ١٠٧ ، البحر المحيط ، ٣ / ٤٧٦

(٤) ينظر : البحر المحيط ، ٣ / ٤٧٦

(٥) الكتاب ، ١ / ١٤٤

(٦) ينظر : المصدر نفسه ، ١ / ١٣٩

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

أي أنّ دخول (الفاء) للمجازاة والكلام إنجاز محض ليس فيه مجازاة ، فما يراه سيبويه أنّ الاسم يختار فيه النصب في الجملة الواقعة نهياً أو أمراً بغير الـ (الفاء) ، ويجوز في الاسم الابتداء وتكون جملة النهي أو الأمر خبراً له بغير (الفاء) إذ قال : " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله ، فرفعته بالابتداء ، ونهيت المخاطب له ، لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه ... " (١)

فإذا رفع الاسم خرج من باب الاشتغال بهذا المعنى النحوي، و أنّ من مسائل ترجيح نصب الاسم هو كون الفعل الذي بعده فعل طلب، كالنهي والأمر أو غيرها من أساليب الطلب.

و إنّما يرجح النصب في هذا لأنّ رفع الاسم على الابتداء يستلزم الإخبار بجملة طلبية عن هذا الاسم، وهو مخالف لأقيسة النحاة كون الجملة لا تحتل الصدق والكذب، وهنا يحصل الاشكال على نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا

أَيْدِيَهُمَا﴾ (٢) ، و ﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (٣)

فإنه نظير قولهم : (زيداً وبكرًا أكرم أباهما) ، وقد رجّح النصب فيه لأنّ الفعل المشغول هو فعل طلب، والقراءة الراجحة وردت بالرفع في الاسمين، فإذا كان الفعل المشغول فعل طلب ففي هذه الحالة يرجح النصب على الرفع عند سيبويه وهو اختيار ابن مالك فقد قال في ألفيته :

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب (٤)

(١) الكتاب ، ١ / ١٣٨

(٢) سورة المائدة / ٣٨

(٣) سورة النور / ١

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢ / ١٣٧

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقال الفراء (٢٠٧ هـ) : "وقوله: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ... مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصبُ فيهما جائز كما يجوز أزيد ضربته، وأزيداً ضربته. وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقتّين، فوجّها توجيه الجزاء كقولك: مَنْ سَرَقَ فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كَانَ النصب وجه الكلام " (١)

فما يراه الفراء أنّ الخبر جملة (فاقطعوا أيديهما) وليس الخبر محذوفاً كما ذهب سيبويه و أنّ اختيار الرفع لأنّ الكلام يشمل كل سارق وليس سارق بعينه .

بينما ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩ هـ) الى ما ذهب اليه سيبويه إذ قال :

" ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ هما مرفوعان كأنهما خرجا مخرج قولك: وفي القرآن السارق والسارقة، وفي الفريضة: السارق والسارقة جزاؤهما أن تقطع أيديهما فاقطعوا أيديهما" (٢)

وكذلك قال في كلامه عن سورة النور فإن (الزانية والزاني) مرفوع كما هو الحال في (السارق والسارقة) وذكر أيضاً أنّ البعض نصبهما (٣) .

(١) معاني القرآن للفراء ، ١ / ٣٠٦

(٢) مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، ١ / ١٦٥

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٢ / ٦٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وذهب الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) الى ما ذهب اليه الفراء قال: "وقد قرأها قوم نصباً اذ كان الفعل يقع على ما هو من سبب الأول، وهو في الامر والنهي، وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام ... وما كان من هذا في غير الامر والنهي والاستفهام والنفي فوجه الكلام فيه الرفع، وقد نصبه ناس من العرب كثير." (١) .

وذكر الطبري (٣١٠ هـ) توجيهات عديدة للمسألة، ثم قال : " وأن (السارق والسارقة) مرفوعان بفعلهما على ما وصفت، للعلل التي وصفت " (٢)

وذكر الزجاج أنّ النحويين اختلفوا في توجيه الرفع فذهب المبرد وبعض البصريين والكوفيين الى أنّ الخبر هو الجملة الطلبية، وذكر أنّ سيبويه وبعض البصريين ذهبوا الى أنّ الخبر محذوف (٣) وأضاف : " وقال سيبويه: الاختيار في هذا النصب في العربيّة كما تقول زيدا أضربه، وقال أبت العامة القراءة إلّا بالرفع، يعني بالعامة الجماعة " (٤)

وذكر النحاس (٣٣٨ هـ) توجيه سيبويه لقراءة الرفع وذكر أنّ المبرد خالف سيبويه في توجيهه إذ قال : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ رفع بالابتداء، والخبر فاقطعوا أيديهما وعند سيبويه الخبر محذوف والتقدير عنده: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، والرفع عند الكوفيين بالعائد، وقرأ عيسى بن عمر وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ نصبا وهو اختيار سيبويه. قال : إلّا أنّ العامة أبت إلّا الرفع، يريد بالعامة الجماعة ونصبه بإضمار فعل أي: اقطعوا يد السارق والسارقة وإنّما اختار النصب لأنّ الأمر بالفعل أولى. وقد خولف سيبويه في هذا فزعم الفراء : أنّ

(١) معاني القرآن للأخفش ، ١ / ٨٤

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري ، ١٠ / ٢٩٥

(٣) ينظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج، ٢ / ١٧٢-١٧٣

(٤) المصدر نفسه ، ٢ / ١٧٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

الرفع أولى لأنّه ليس يقصد به إلى سارق بعينه فنصب وإنما المعنى كلّ من سرق فاقطعوا يده. وهذا قول حسن غير مدفوع " (١)

وذكر الطوسي (٤٦٠ هـ) في قراءة الرفع الوجهين ونسب الوجه الأول الى سيبويه والثاني الى الفراء والمبرد وقد ردّ الوجه الذي ذهبوا اليه إذ قال :

" ويحتمل رفعهما شيئين: أحدهما - قال سيبويه إنّّه على تفسير فرض فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة. ومنه ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ " (٢)

الثاني - قال المبرد والفراء لأن معناه الجزاء وتقديره من سرق فاقطعوه، وله صدر الكلام، وقال الفراء ولو أردت سارقا بعينه لكان النصب الوجه ويفارق ذلك قولهم زيدا فاضربه، لأنّه ليس فيه معنى الجزاء، و ظاهر قوله (والسارق والسارقة) يقتضي عموم وجوب القطع على كل من يكون. سارقا أو سارقة، لأنّ الألف واللام إذا دخلا على الأسماء المشتقة أفادا الاستغراق إذا لم يكونا للعهد دون تعريف الجنس - على ما ذهب إليه قوم " (٣)

وذهب ابن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) الى أنّ ذلك من باب الاشتغال وأنّ النصب لا يجوز فيه لأنّ المبتدأ في الآتين المراد به العموم، وذكر أنّه يفرق بين الاسم السابق لفعل طلب، فإن أريد به الخصوص يختار النصب وإن أريد به العموم يختار فيه الرفع، لأنّ الذي يراد به العموم يشبه الشرط في العموم والإبهام (٤)

فما يراه أنّه من باب الاشتغال، و أنّ حكمه الرفع، ولا يجوز فيه النصب، لأنّه أريد به العموم، فإن قصد به سارق معين جاز النصب.

(١) اعراب القرآن للنحاس ، ١ / ٢٦٧

(٢) سورة النساء / ١٦

(٣) التبيان، الشيخ الطوسي ، ٣ / ٥١٥

(٤) ينظر : اصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي ، ١٣١

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وأجاز الزمخشري (٥٣٨ هـ) توجيه الفراء، والمبرد، والآخرش، لكنه رجح ما ذهب إليه سيبويه^(١)

وأضاف: "وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر لأنّ (زيداً فاضربه) أحسن من (زيد فاضربه)"^(٢)

وذهب العكبري (٦١٦ هـ) الى ما ذهب اليه الفراء (٢٠٧ هـ)، والآخرش (٢١٥ هـ) والمبرد (٢٨٥ هـ) في توجيههم لقراءة الرفع إذ قال: "قوله تعالى: الزانية والزاني (و) (السارق والسارقة) كل منهما مبتدأ، وقوله: (فَاجْلِدُوا) و (فاقطعوا) جملة فعلية في موضع رفع خبر" (٣)

وإن الخبر هو الجملة الفعلية ودخول (الفاء) هنا على الخبر لأنّه يشبه الشرط و (ال) في (السارق) موصول بمعنى (الذي)، و في (الزانية) بمعنى (التي). وقد ردّ الرازي (٦٠٦ هـ) ترجيح سيبويه لقراءة النصب وذكر أنّ توجيه سيبويه ليس بشيء وذكر خمسة وجوه رد بها على توجيهه لقراءة النصب^(٤)،

وقد أغلظ أبو حيان (٧٤٥ هـ) في رده على كلام الرازي^(٥)

ثم ذكر الرازي توجيه الفراء و المبرد والزجاج لقراءة الرفع، واحتج لها قال: "الألف واللام في قوله: (والسارق والشارقة) يقومان مقام (الذي) فصار التقدير الذي سرق فاقطعوا يده، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر بأنّه صار جزاءً، وأيضا النصب إنّما يحسن إذا أردت سارقا بعينه أو سارقة بعينها، فأما إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كل من أتى بهذا الفعل فالرفع أولى، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج وهو المعتمد"^(٦).

(١) ينظر: الكشف، ١ / ٦٣١

(٢) المصدر نفسه، ١ / ٦٣١

(٣) التبيان في إعراب، ٢ / ٩٦٣

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي ١١/٢٢٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط، ٣ / ٤٧٦ - ٤٨٢.

(٦) مفاتيح الغيب، ١١/٢٢٢ - ٢٢١.

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

والملاحظ أنّ ابن مالك قد وافق سيبويه في ما ذهب إليه من أنّ ((السارق والسارقة))^(١)، و ((الزانية والزاني))^(٢) مبتدأ خبره محذوف^(٣)، وأيد ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) ابن مالك في هذا التوجيه، إلا أنّه اعترض على ابن مالك في ما ذهب إليه في (فصل دخول الفاء في الخبر)، وذكر أنّه حكم بأن جملة الأمر ((فاقطعوا أيديهما)) هي الخبر عن ((والسارق والسارقة))، وأنّ جملة ((فاجلدوا)) هي الخبر عن ((الزانية والزاني))^(٤)، وذكر أنّ ابن مالك هنا لم يذكر أنّ هذا الوجه هو ما ذهب إليه المبرد بل ترك العبارة مطلقة مما يوحي بأنّه يؤيد الفراء والمبرد والزجاج في توجيههم، وهو بخلاف قوله في باب الاشتغال الذي أيد فيه توجيه سيبويه^(٥)

وقد تحامل ناظر الجيش في نقده لكلام ابن مالك وهذا ليس من عادته .
ولعل ما ذهب إليه سيبويه من توجيه لقراءة الرفع هو ما ذهب إليه أغلب النحاة ، وإن خالف هذا التوجيه البعض منهم
فقد ذهب ابن هشام الى القول : " وقد أجيب عن ذلك بأنّ التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، واقطعوا جملة مستأنفة : فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله : (زيد فقير فأعطه) " ^(٦)

(١) سورة المائدة / ٣٨

(٢) سورة النور / ١

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ، ١٦٥٨

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ١٠٤١

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، ١٦٦٧

(٦) أوضح المسالك ، ١٣٧ / ٢

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقد أيد توجيه سيبويه لقراءة الرفع، أبو حيان، و القرطبي (٦٧١ هـ) ^(١).
و ذكر السيوطي (٩١١ هـ) أنّ (الفاء) لا تزداد في الخبر إلا في موارد محدده
ذكر صوراً لهذه الموارد ثم قال: " وما في الآيتين (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي)، و (وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ) لا يدخل في واحدة من هذه الصور، ولهذا تأولوا الآيتين بأنّ الخبر
محذوف، تقديره : في الفرائض، أو فيما يتلى عليكم، أو فيما فرض عليكم، أو فيما
أنزل عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .وحكم الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة " ^(٢) .

وما يراه الباحث أنّ توجيه سيبويه لحالة الرفع وهو ما ذهب اليه ابن مالك في باب
الاشتغال و أيده فيه ناظر الجيش بأن (السارق) مبتدأ خبره محذوف ، والجملة
الطلبية بعده مستأنفة أكثر قبولاً من غيره من التوجيهات لوجود الفاء التي منع النحاة
دخولها على الخبر .

(١) ينظر : البحر المحيط ٣/٤٧٦ ، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٢٠ / ١٢

(٢) همع الهوامع ، ١/١٠٩

جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه :

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنّ ابن مالك (٦٧٢ هـ) لما أنهى كلامه على الأقسام الثلاثة للاسم المشغول عنه ذكر القسم الرابع الذي يستوي فيه رفع الاسم ونصبه، وذكر أنّ ابن مالك اطلق على الجملة التي تبتدئ بالمبتدأ وتختتم بمعمول الفعل بـ (الجملة ذات الوجهين) وهي اسمية من الجهة الاولى فعلية من الجهة الأخرى ، فإذا توسط عاطف بين الجملتين وبين الاسم المشغول عنه جاز رفع الاسم على الإبتداء، ونصبه على إنه معمول فعل - فيجوز الوجهان دون ترجيح لوجه على الآخر ^(١)

وأضاف ناظر الجيش قائلاً : " وشهد الحسن الوجهين قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ

مَنَازِلَ ﴾ ^(٢) قرأ الحرميان - نافع و ابن كثير - وأبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب

^(٣)، واتفقوا على نصب ^(٤) ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ ^(٥) وكلاهما من العطف

على جملة ذات وجهين، وفيهما رد على الأخفش ، لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن الجملة المعطوفة ذكراً يرجع إلى المبتدأ " ^(٦)

(١) ينظر : تمهيد القواعد ، ١٦٨٧ - ١٦٨٨

(٢) سورة يس / ٣٩

(٣) ينظر : الكشاف ، ٢ / ٢٥١

(٤) ينظر : الحجة ، لابن خالويه ، ٣٣٨

(٥) سورة الرحمن / ٧

(٦) تمهيد القواعد / ١٦٨٨

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقد ذكر الفراء (٢٠٧ هـ) : " كل فعل عاد على اسم بذكره، قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يُحتمل نُقْلَةُ الفعل إلى ذَلِكَ الحرف الَّذِي قبل الاسم ففيه وجهان: الرفع والنصب، أمّا النصب فإن تَجْعَلَ الواو ظَرْفًا للفعل. والرفع أن تَجْعَلَ الواو ظَرْفًا للاسم الَّذِي هي معه. ومثله (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) " ^(١)

فذكر الفراء جواز الرفع والنصب في الاسم وذكر أن ذلك كثير في العربية ، ثم أضاف الفراء في موضع آخر إن الرفع أعجب إليه من النصب إذ قال : " وقوله: وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ، الرفع فيه أعجب إليّ من النصب، لأنه قال (وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ) ثُمَّ جعل الشمس والقمر مُتَبَعَيْنِ لِلَّيْلِ وهما في مذهبه آيات مثله. ومن نصب أراد: وَقَدَرْنَا الْقَمَرَ مَنَازِلَ، كما فعلنا بالشمس. فردّه على الهاء من الشمس في المعنى، لا أَنَّهُ أَوْقَعَ عَلَيْهِ مَا أَوْقَعَ عَلَى الشَّمْسِ " ^(٢)

فما ذكره الفراء أن الوجهين جائزان فيجوز في (الْقَمَرَ) الرفع والنصب وهو للرفع أعجب من النصب ، وإن كان ورد بالنصب في قراءة أغلب القراء وذكر الطبري (٣١٠ هـ) اختلاف القراءة في (القمر) فقرأه بعض المكيين وبعض المدنيين بالرفع معطوفاً على (الشمس)، وإن الشمس قد عطفت على (الليل) ، وذكر أن بعض المكيين وبعض المدنيين وعامة قرّاء الكوفة قرأه بالنصب والتقدير: (وقد رنا القمر منازل) ^(٣)

وذكر الزجاج (٣١١ هـ) أنه قرأ بالرفع على الابتداء والنصب على اضممار فعل على الاشتغال والوجهان جائزان ^(٤)

(١) معاني القرآن للفراء ، ٩٥/٢

(٢) المصدر نفسه ، ٣٧٨/٢

(٣) ينظر : تفسير الطبري ، ٥١٧/٢٠

(٤) ينظر : معاني القرآن واعرابه، للزجاج ، ٢٨٧/٤

ثم قال : " وبهذه الآية يَبْطُلُ قولُ الأخفش: إنه لا يجوزُ النصبُ في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغالِ ضميرٌ يعود على الاسم الذي تَضَمَّنَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين ... ووجهُ الرَدِّ مِنْ هذه الآية أنَّ أربعةً من السبعةِ نصبوا، وليس في جملة الاشتغالِ ضميرٌ يعودُ على الشمس. وقد أُجْمِعَ على النصب في قوله تعالى: (والسَّمَاءَ رَفَعَهَا) ^(١) بعد قوله: (والنجم والشجر يسجدان) ^(٢) " ^(٣)

فيذكر الزجاج أنَّ في الآيتين ابطال لما ذهب اليه الأخفش الذي يستضعف نصب الاسم بعد العاطف ، وذكر أنَّهم أجمعوا على نصب (السما) ^(٤) وذهب النحاس (٣٣٨ هـ) الى جواز الوجهين ^(٥)، ثم أضاف: " قوله: الْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ الرفع فيه حسن لأن تقديره وآية لهم القمر " ^(٦)

وذكر ناظر الجيش أنَّ ابن مالك فسر (الجملة ذات الوجهين) بأنها اسمية الصدر فعلية العجز ، ليوضح ما قصده النحاة بهذا المصطلح ، وذكر أنَّ استواء الأمرين لا يتوقف على الفعل في هذه الجملة فقط بل يشمل المشتق العامل عمل الفعل أيضاً ، فيثبت للمشتق ما حكم به للفعل ^(٧)، وأضاف إن النحاة لم يجمعوا على استواء الأمرين فمنهم من ذهب الى ترجيح الرفع ونسب ذلك الى أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، ومن النحاة من رجح النصب ونسبه الى النحاة المتأخرين من المغاربة ^(٨)، وذكر أنَّ المذهب المشهور هو ما ذهب اليه ابن مالك وهو مذهب سيبويه ^(٩)

(١) سورة الرحمن / ٧

(٢) سورة الرحمن / ٥

(٣) معاني القرآن واعرابه، للزجاج، ٤ / ٢٨٧

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٤ / ٢٢٨

(٥) ينظر : اعراب القرآن، للنحاس ، ٤ / ٢٠٤

(٦) المصدر نفسه ، ٥ / ٩٢

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ، ١٦٨٩

(٨) ينظر : التذييل والتكميل ، ٣ / ٣٥

(٩) ينظر : الكتاب ، ١ / ٩١

وإن هذا الحكم اذا كانت الجملة المعطوفة فيها ضمير عائد على المبتدأ الذي في الجملة الأولى^(١)

وهو ما ذكره الطاهر ابن عاشور إذ قال : " قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَرَوْحٌ عَنْ يَعْقُوبَ بَرَفَعٍ وَالْقَمَرُ فَهُوَ إِمَّا مَعْطُوفٌ عَلَى وَالشَّمْسُ تَجْرِي^(٢) عَطْفَ الْمُفْرَدَاتِ، وَإِمَّا مُبْتَدَأٌ وَالْعَطْفُ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ.

وَجُمْلَةُ قَدَرْنَاهُ إِمَّا حَالٌ وَإِمَّا خَبَرٌ. وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ عَنْ يَعْقُوبَ وَخَلْفٍ بِنَصَبِ الْقَمَرِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ فَهُوَ إِذَنْ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ " ^(٣)

وهو ما ذهب اليه محيي الدين الدرويش في إعرابه للآية القرآنية إذ قال : " والقمر مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده أي فهو منصوب على الاشتغال وجملة قدرناه من الفعل والفاعل والمفعول به مفسرة وقرئ بالرفع على أنه معطوف على المبتدأ المقدم أو على أنه مبتدأ خبره قدرناه"^(٤)

(١) ينظر: تمهيد القواعد ، ١٦٩٠

(٢) سورة يس / ٣٨

(٣) التحرير والتنوير ، ٢٣ / ٢١ - ٢٢

(٤) اعراب القرآن وبيانه ، ٢٠٠/٨

ترجيح نصب الاسم المشغول عنه :

ذكر ناظر الجيش إن ابن مالك بعد أن أنهى كلامه عن موانع نصب الاسم شرع في ذكر مرجحات نصب الاسم على رفعه وذكر سبعة مرجحات ^(١)، منها أن يسبق الاسم بحرف عطف قبله جملة فعلية سواء أكان فعلها لازماً أم متعدياً ومثال المتعدي (لقيت زيداً وعمراً كلمته) فنصب (عمر) راجح على رفعه ، لان في حالة النصب تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، أما في حالة الرفع فتكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية ^(٢) ثم قال : "والمشكلة في عطف الجمل راجحة قال الله تعالى : ﴿ فَدَمَرْنَهُمْ تَدْمِيرًا ۖ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ ﴾ ^(٣) ،

وقال تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(٤) التقدير: وأغرقنا قوم نوح

وأضل فريقاً" ^(٥)

يقول الخليل (١٧٥ هـ) في كلامه عن النصب على المشاركة :

" وَالنَّصْبُ بِالمُشَارَكَةِ ... وَمِنْهُ وَلَيْسَ بِعَيْنِهِ قَوْلُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتَ أَخَاهُ وَمِثْلُهُ كُنْتَ أَخَاكَ وَزَيْدًا أَعْنَتَكَ عَلَيْهِ وَكُنْتَ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبْتَ وَسَائِرِ الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذَكَرُهُ فِي الْأَعْرَافِ ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(٦) نصب فريقا الثاني على

المُشَارَكَةِ " ^(٧)

(١) ينظر : تمهيد القواعد ، ١٦٧٩

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ١٦٨٣

(٣) سورة الفرقان ، ٣٦ - ٣٧

(٤) سورة الأعراف ، ٣٠

(٥) تمهيد القواعد ، ١٦٨٤

(٦) الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، ١٣٣

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وما يقصده الخليل بـ (المشاركة) هو أن نعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، وهو ما عبر عنه ابن مالك بـ (المشاكلة في عطف الجمل) .

ذكر سيبويه في باب (ما يختار فيه إعمالُ الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل) إنما اختير النصب في مثل (رأيتُ زيدًا وعمراً كَلَّمْتُهُ) و (رأيتُ عبد الله وزيدًا مررتُ به) ، لأنَّ (زيدًا) مبنى على الفعل، فكان بناءً (عمراً) على الفعل أحسن^(١)

ثم قال : " لكي يجرى الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيت على الفعل ... ومثله : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ وهذا في القرآن كثير"^(٢)

وذكر الفراء (٢٠٧ هـ) أنَّ (فريقًا) نصب بـ (تعودون) ، ولو رفع كان صوابًا، وذكر أنه قد يكون (فريقًا) الأول نصب بـ (هدى) و (فريقًا) الثاني نصب بما وقع عليه عائد ذكره أي منصوب بالاشتغال ويقدر العامل في معنى المذكور أي : (أضل فريقًا) قال : " وقوله: فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ونصب الفريق بتعودون، وهي في قراءة أبي: تعودون فريقين فريقًا هدى وفريقًا حَقَّ عليهم الضلالة. ولو كانا رفعا كَانَ صوابًا ... وقد يكون الفريق منصوبًا بوقوع (هدى) عَلَيْهِ ويكون الثاني منصوبًا بِمَا وقع على عائد ذكره من الفعل " ^(٣).

وقال ابو عبيدة (٢٠٩ هـ) في مجاز القرآن : " ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ

الضَّلَالَةُ ﴾ نصبهما جميعا على إعمال الفعل فيهما أي هدى فريقا ثم أشرك الآخر

(١) ينظر : الكتاب ، ١٠ / ٨٨

(٢) المصدر نفسه ١ / ٨٨ - ٨٩

(٣) معاني القرآن للفراء ، ١ / ٣٧٦

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

في نصب الأول وإن لم يدخل في معناه والعرب تدخل الآخر المشترك بنصب ما قبله على الجوار وإن لم يكن في معناه " (١)

فنصب (فريقاً) الأول بـ (هدى) و (فريقاً) الثاني اشرك مع الأول وإن لم يكن من معناه

وقال النحاس (٣٣٨ هـ) : " فَرِيقًا هَدَى نصب بهدى. وَفَرِيقًا نصب بإضمار فعل أي وأضل فريقاً ... وقال الكسائي والفراء: التقدير يعودون فريقاً هدى وفريقاً أي يعودون فريقين " (٢)

وذهب مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) الى ما ذهب اليه النحاس إذ قال : " قَوْلُهُ (فريقاً هدى) نصب بهدى (وفريقاً حق عَلَيْهِم الضَّلَالَةُ) نصب بإضمار فعل فِي معنى مَا بعده تَقْدِيرُهُ وأضل فريقاً " (٣)

و قال الزمخشري (٥٣٨ هـ) في موضوع (النصب جوازاً ولزوماً) :
"ثم إنك ترى النصب مختاراً ولازماً. فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، ورأيت عبد الله وزيداً مررت به ... ومثله: ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ " (٤)

فما يراه الزمخشري أن اختيار النصب في (فريقاً) لأنك قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية .

(١) مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، ٢١٣/١

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ، ٥٠ / ٢

(٣) مشكل اعراب القرآن ، ٢٨٧ / ١

(٤) المفصل في صنعة ، ٧٦

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

وقال ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في شرحه لكلام الزمخشري : " لأنَّ العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُفسد عليهم المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى، وفيها فعلٌ، كان الاختيارُ تقدير الفعل في الجملة الثانية، وبناء الاسم عليه، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوبًا أو لم تذكره، نحو: (قام زيدٌ وعمرًا كلمته)، إذ الغرضُ توافقُ الجُمْل وتطابقُها" (١)

فيذكر ابن يعيش أن الغرض من ذلك تطابق الجمل في العطف ، وهو ما أطلق عليه ابن مالك المشاكلة في عطف الجملة

وذكر ابو حيان (٧٤٥ هـ) في شرحه لكلام ابن مالك أنه يرجح النصب متعديًا كان الفعل أو لازمًا ، متصرفًا أو جامدًا تامًا أو ناقصًا واضاف قائلاً : " وإنما كان راجحًا للمشاكلة، إذ يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية " (٢)

وهو ما ذهب اليه المرادي (٧٤٩ هـ) وأضاف بأن هذا مما لا خلاف فيه بين النحاة (٣)

ورجح ابن عقيل (٧٦٩ هـ) النصب للمشاكلة بعطف جملة فعلية على جملة فعلية (٤) وما يراه الباحث أنَّ علة النصب منحصرة لدى النحاة بالمشاكلة في عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية .

ثم ذكر ابن مالك (٦٧٢ هـ) مرجحًا آخر من مرجحات نصب الاسم إذ قال : "أن يكون نصب الاسم السابق مخلصًا من إيهام غير الصواب، والرفع بخلاف ذلك ،

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٥) فإن نصب كل شيء يرفع توهم كون

(١) شرح المفصل ، ١ / ٤٠٤

(٢) التذييل والتكميل ، ٦ / ٣٢٣

(٣) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ٤٢٧

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ، ١ / ٤١٧

(٥) سورة القمر / ٤٩

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

(خَلَقَتْهُ) صفة لـ (شيء)، إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصباً لما قبله وإذا لم يكن

صفة كان خبراً ... ولو قرئ بالرفع احتمال أن يكون (خَلَقَتْهُ) صفة مخصصة وأن

يكون خبراً ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً ^(١) "

وقد ذكر ذلك سيبويه (١٨٠ هـ) قال: " وكذلك: إِنِّي زَيْدٌ لَقَيْتُهُ، وأنا عمرو ضربتُهُ، وَلَيَتَنِّي عَبْدُ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ، لَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُبْتَدَأٌ (ثُمَّ ابْتَدِئْتُ بَعْدَهُ)، أو اسْمٌ قَدْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ ثُمَّ ابْتَدِئْتُ بَعْدَهُ الْكَلَامَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ.

فأما قوله عزَّ وجلَّ: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وهو عربىٌّ كثير. " ^(٢)

فما يراه سيبويه أنَّ (كُلَّ) حكمها الرفع وهي مثل (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) وإن ذلك في العربية كثير ، إلا أن القراءة وردت بالنصب .

وقد ذكر السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه لكلام سيبويه أنه اختير النصب هنا لدلالة

على معنى لا يوجد هذا المعنى في حالة الرفع فالتقدير: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾

وفيه دلالة على العموم ، وإذا رفع يكون التقدير: (كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وليس فيه معنى العموم فلا يكون اللفظ لدلالة على خلق الأشياء كلها ^(٣)

وذهب الاخفش (٢١٥ هـ) الى القول: " وأما قوله ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فهو

يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما

(١) تمهيد القواعد ، ١٦٨٦

(٢) الكتاب ١ / ١٤٨

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢ / ٨

الفصل الثاني: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المنصوبات من الأسماء

اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره. لان قولك: (إِنَّا عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْنَا). مثل قولك: (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْنَا) لان معناهما في الابتداء سواء. ^(١)

فقد ذهب الاخفش الى ما ذهب اليه سيبويه بأن الرفع في (كَلَّ) في العربية كثير إلا أن الجماعة ولعلة يقصد عامة القراء اجمعوا على قراءة النصب ، وقد قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السمال وآخرون بالرفع ^(٢)

وقال النحاس (٣٣٨ هـ) : "وزعم سيبويه أن نصب (كَلَّ) على لغة من قال: زيدا ضربته. وفي نصبه قولان آخران: أما الكوفيون فقالوا: (إِنَّا) تطلب الفعل والفعل بها أولى من الاسم، والمعنى إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ، قالوا: وليس هذا مثل قولنا: زيدا ضربته: لأنه ليس هاهنا حرف هو بالفعل أولى. ألا ترى أنك تقول: أزيذا ضربته فيكون النصب أولى: لأن هاهنا حرف هو بالفعل أولى والقول الثالث أنه إنما جاز هذا بالنصب وخالف زيد ضربته ليدل ذلك على خلق الأشياء فيكون فيه ردّ على من أنكر خلق الأفعال." ^(٣)

وذكر مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) أن النصب فيه دلالة على العموم وأن(خلقناه) تأكيد لخلقنا المضمّر الناصب لـ (كَلَّ) ، وذكر أنّ (خلقناه) لا يجوز أن يكون صفة لـ (شيء) لان الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ثم قال : " فإذا لم يكن خلقناه صفة لشيء لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمّر الناصب لكل وذلك يدل على العموم وأيضا فان النصب هو الاختيار عند الكوفيين لأنّ إِنَّا عندهم تطلب الفعل فهى به أولى فالنصب عندهم في كل هو الاختيار" ^(٤)

وذكر ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) : أنه " ويختار النّصب بالعطف على جملة فعلية للتّناسب، وبعد حرف النّفي، وحرف الاستفهام، و (إذا) الشرطية، و (حيث)، وفي

(١) معاني القرآن للاخفش ، ٨٤ / ١ - ٨٥

(٢) ينظر : البحر المحيط ٨ / ١٨١

(٣) اعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢

(٤) مشكل اعراب القرآن ٢ / ٧٠٢

الأمر والنهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ

شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١). فنصب (كل)، خوفاً من أن تلتبس بالصفة

وهو ما ذهب إليه ابن مالك، فقد ذكر بأن نصب (كل) يرفع توهم أن تكون جملة (خلقناه) صفة لـ (شيء)، وإنه لو رفع احتمال أن تكون جملة (خلقناه) صفة، فكان النصب أولى لدفع هذا الاحتمال .

وهو ما ذهب إليه أبو حيان (٧٤٥ هـ) إذ قال : " في قراءة الجمهور (كل) بالنصب قالوا رجع بالنصب، لأنه لو رفع لاحتمل أن يكون (خلقناه) صفة، واحتمل أن يكون خبراً، والنصب يزيل احتمال الوصفية، إذ الفعل إذا كان صفة لا يفسر"^(٢) وذهب السيوطي (٩١١ هـ) الى ما ذهب إليه ابن مالك إذ قال : " إذا رفع (كل) يُوهم كَوْن (خلقناه) صفة مخصصة فلا يدل على عُموم خلق الأشياء " ^(٣)

وهو ما ذهب إليه الصبان (١٢٠٦ هـ) في كلامه عن مرجحات نصب الاسم إذ قال : " ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفاً مخلاً بالمقصود ويكون نصبه نصاً في

المقصود كما في: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ إذ النصب نص في عموم خلق "^(٤)

وما يراه الباحث إن علة نصب (كل) لإزالة احتمال أن تكون جملة (خلقناه) صفة ، فتكون الدلالة مع النصب على عموم الخلق. وهو توجيه ابن مالك وناظر الجيش

(١) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب ، ٢٢

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٦٩

(٣) همع الهوامع ، ٣ / ١٣٤

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢ / ١١٥

الفصل الثالث

الفصل الثالث

التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المجرورات وأدواتها

تعدّ الدراسات النحوية للتركيب اللغوي في اللغة العربية ركيزة أساسية لتحليل بنية اللغة، وفهم المعاني، و النحو يمثل الأداة التي تمكننا من الفهم الدقيق السليم للنصوص اللغوية. ومن ذلك الأسماء المجرورة، والتي تعد جزءًا من هذه التراكيب ، ومن الظواهر النحوية التي لها حضور في الاستعمالات اللغوية في تركيب الجملة العربية.

و الاسم المجرور هو الاسم المسبوق بحرف الجر، أو مضاف إلى اسم، أو تابع لاسم مجرور في الإعراب، والجر كما ورد في لسان العرب: " الجر الجذب جرّه يجرّه جرًا وجررت الحبل وغيره أجرّه، وانجرّ الشيء انجذب " ^(١)

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنّ ابن مالك (٦٧٢ هـ) لما أنهى كلامه عن الأسماء المرفوعة و الأسماء المنصوبة شرع في الكلام عن الأسماء المجرورة . وأن الجر إمّا أن يكون بالحرف أو بالإضافة ^(٢).

وقد ذكر السيوطي (٩١١ هـ) أن الجر يكون بالإضافة وبحرف الجر ولا ثالث لهما قال: "لا ثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور...." ^(٣).

وأضاف ناظر الجيش أن ابن مالك قدّم الكلام عن المجرورات بالحروف والسبب في ذلك هو أن الجر بالحرف هو الأصل، وأمّا المجرور بالإضافة فهو على معنى الحرف (من) أو (اللام)، والعامل فيه هو الاسم المضاف .

وقد تكون بمعنى (في) على ما ذهب إليه سيبويه، في حال كان المضاف إليه ظرفًا

للمضاف ^(١)

(١) لسان العرب (جرّ) ، ٢ / ٢٤٠

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ، ٢٨٧١

(٣) همع الهوامع ، ٢ / ١٩

المبحث الأول : الجر على الجوار :

لعل مسألة الجر على الجوار من المسائل المختلف فيها بين النحاة في النحو العربي فقد ورد عن العرب الجر بسبب المجاورة أي المناسبة في اللفظ وليس في المعنى، وتعد حركة الاسم هنا حركة مناسبة أي إنها ليست حركة إعراب ولا حركة بناء، ومن يستقرئ مواضع الجر على الجوار في لغة العرب لعله يجد ذلك في باب العطف، والنعت، والتوكيد، وقد ذكر النحاة على ذلك شواهد كثيرة من الشعر والنثر، وكثرة هذه الشواهد تؤكد ثبوت هذا المسألة في النحو العربي.

ومن شواهد في باب النعت قولهم: (هذا جحر ضبٍ خرب)^(١) فكلمة (خرب) واقعة نعت لـ (الجحر) فحقه أن يكون مرفوعاً، إلا أنه كسر لمجاورته (الضب).

ومن الشواهد التي ذكرها ناظر الجيش (٧٧٨هـ) على ذلك في باب العطف قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٢) جر (أرجلكم) لمجاورته لـ (رؤوسكم)

ومن الشواهد التي ذكرها من الشعر :

قول الشاعر : فإياكم وحية بطن ودّ هموز الناب ليس لكم بسي^(٤)

وقول الشاعر : كأن ثبيراً في عرانيين وبله كبير أناس في بجاد مزمل^(٥)

فقد جر (هموز) على الجوار وهو نعت لـ (حية) المنصوبة، وحق (مزمل) الرفع لأنها نعت لـ (كبير)، ولكن كسر لمجاورته (بجاد).

(١) ينظر: تمهيد القواعد ، ٢٨٧١

(٢) ينظر : تمهيد القواعد، ٣٣ ١٩

(٣) سورة المائدة /٦

(٤) البيت للحطيئة ، ينظر : الخصائص، ابن جني ، ٢٢٠/٣ ، شرح المفصل، ابن يعيش ،

٨٥/٢ ، والشاهد فيه : جر (هموز) على الجوار وهو نعت لـ (حية) المنصوبة.

(٥) البيت لامرئ القيس، ينظر: خزنة الأدب ، البغدادى، ٢٣٧/٢، و(ثبير) جبل و(البجاد)

الكساء والمزمل الملفف، والشاهد فيه: جر (مزمل) على الجوار، وهو نعت لـ (كبير) المرفوعة

وقد تباينت آراء النحاة في مسألة الجر على الجوار ويمكن حصر مذاهبهم بأربعة أقوال،

قسم من النحاة أجاز الجر على الجوار، ومنهم سيبويه إذ قال : "ومما جرى نعتاً على وجه الكلام: هذا جحر ضبٍ خربٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب، ولكنه للذي أُضيف إلى الضب، فجروه، لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار والضب بمنزلة اسم واحد" (١).

وهو ما ذهب إليه العكبري (٦١٦هـ) (٢)، وذكر ابن هشام (٧٦٢هـ) : "الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره" (٣).

والقسم الثاني أجازوه بشروط، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (٧٥هـ) فاشتراط فيه اتفاق المتجاورين في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتعريف، والتذكير والتأنيث (٤).

في حين اشترط ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فيه عدم اللبس قال: "قد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس، ويقال له: الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت للأول معنى نعت الثاني لفظاً" (٥)، وقال عنه في الأمالي : "وليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه به من العرب" (١).

(١) الكتاب: ٤٣٦/١.

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٤٢٢/١.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/ ٨٩٤.

(٤) ينظر : الكتاب، ٤٣٧/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترأبادي، ٢/ ٣٢٨.

فابن الحاجب الذي اشترط فيه عدم اللبس ذكر أنه لم يرد في القرآن، ولا في الكلام الفصيح .

واشترط ابن مالك عدم اللبس فذكر أنه لا يكون إلا إذا أمن اللبس^(٢).
والقسم الثالث وصفوا الجر على الجوار بالشاذ والضرورة والذي لا يقاس عليه ،
واختلفوا في ذلك، فقد نسب إلى الفراء(٢٠٨هـ) أنه قصره على السماع، ومنع
القياس عليه^(٣)، فلا يجوز عنده: (هذه جرة ضباب خرب) بالجر.
وذهب الأخفش(٢١٥ هـ) إلى جواز الجر على الجوار في الاضطرار^(٤)، وهو ما
ذهب إليه ابن الأنباري(٥٧٧ هـ)^(٥)، وذكر أن البصريين ذهبوا إلى أنه محمول على
الشذوذ و يقتصر على السماع لقلته فلا يقاس عليه^(٦).

وذهب أبو حيان(٧٤٥ هـ) إلى القول: "الخفض على الجوار في غاية الشذوذ"^(٧)
وذكر الزركشي(٧٩٤ هـ) : "وعندنا ذلك ضرورة ولا يحمل عليه الفصيح"^(٨).
والقسم الرابع من النحاة منع الجر على الجوار ومنهم النحاس (٣٣٨هـ)^(٩) ، وابن
جني (٣٩٢هـ) إذ عدّه مخالفًا للقياس وغلط عن العرب قال: "فما جاز خلاف
الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم:
هذا جحرٌ ضبٍ خرب، فهذا يتناوله آخر عن أولٍ وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط عن

(١) أمالي ابن الحاجب ، ١٠ / ٢٨٠.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ، ٣٣١٩

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٤ / ١٩١٣، وجمع الهوامع، السيوطي، ٢ / ٢٤١، ٢٤٢

(٤) ينظر: معاني القرآن، للأخفش، ١ / ٢٧٧.

(٥) ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ٧٤.

(٦) ينظر: الإنصاف، ابن الأنباري، ٢ / ٦١٥.

(٧) البحر المحيط، أبو حيان، ١٠ / ٣٤.

(٨) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ١ / ٣٠٤.

(٩) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ٩ / ٢.

العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه".^(١)

وذهب القرطبي(٦٧١هـ) الى القول: " قال النحاس : لا يجوز أن يعرب الشيء على الجوار في كتاب الله، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: (هذا جحر ضب خرب)، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا"^(٢)

وقد وافق القرطبي النحاس و ابن جني بأن الجر على الجوار غلط عن العرب، و أنه لا يجوز أن يحمل شيء من القرآن الكريم عليه.

وذهب المحدثون الى ما ذهب الى ما ذهب اليه القدامى فمنهم من أنكر الجر على الجوار وعده خللاً في العربية وظاهرة مفتعلة لم ترد في كلام العرب^(٣).

ومنهم من ذهب الى أنّ مسألة الجر على الجوار مسألة مصطنعة من النحاة^(٤)، ومنهم من ذكر أنّ الحمل على الجوار من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون^(٥).

وقد ذكر ناظر الجيش(٧٧٨هـ) أنّ النعت في الجر قد يتبع غير ما هو له ومن ذلك (هذا جحر ضب خرب)، ثم ذكر قول ابن مالك (٦٧٢هـ) إذ قال : " قال المصنف : وأشرت بقولي : وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس الى

(١) الخصائص، ابن جني، ١٩١/١

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٤٤ / ٣

(٣) ينظر : اللغة وبناء الشعر، محمد حماسة، ٢٢٢، ٢٢٣

(٤) ينظر: أشتات في اللغة والأدب، إبراهيم السامرائي، ١٧٦

(٥) ينظر: الأصول، تمام حسان ، ٤٣.

قولهم هذا جحر ضب خرب، وأمثاله قال : فحق خرب أن يرتفع لأنّه نعت جحر مرفوع لكنه جعل تابعاً لضب لمجاورته إياه مع أمن اللبس ^(١).
فمن كلام ابن مالك نفهم إنه يشترط في مسألة الجر على الجوار أمن اللبس ،
ويذكر ناظر الجيش شواهد عديدة من الشعر العربي على الجر على الجوار ^(٢)
وابن مالك كما اشارنا سابقاً يذهب الى أنّ النعت في الجر على غير ما هو له دون
رابط فإن وجد رابط جازت المسألة دون إشكال نحو : (هذا جحر ضب خرب
جحره) ونظير ذلك قولك (مررت برجل قائم غلامه) وهذا جائز بلا إشكال ،
ونذكر ناظر الجيش أنّ الجر على الجوار خلاف الأصل وإنه روي عن سيبويه
وغيره (هذا جحر ضب خرب) بالرفع والجر في (خرب) ^(٣)، وذكر أيضاً أنّ من
النحاة من أثبت الجر على الجوار في عطف النسق وأن جمهور النحاة على خلاف
ذلك ^(٤)

ثم قال ناظر الجيش : " والقائلون بذلك استدلوا عليه بقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا
رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ^(٥) (قال أبو البقاء ^(٦) : (وَأَرْجُلُكُمْ) يقرأ بالنصب
وفيه وجهان.

أحدهما : هو معطوف على الوجوه والأيدي وذلك جائز في العربية بلا خلاف

(١) تمهيد القواعد ، ٣٣١٩

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ، ٣٣١٨ ، ٣٣١٩

(٣) ينظر : الكتاب ، ٦٧ / ١ ، ٤٣٦

(٤) ينظر : تمهيد القواعد ، ٣٣٢٠ ، ٣٣٢١

(٥) سورة المائدة / ٦

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، العكبري ، ١/ ٤٢٢

والثاني : أنه معطوف على موضع (بِرُّؤُوسِكُمْ) والأول أقوى، لأنَّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

ويقرأ بالجر ^(١) (وهو مشهور أيضا كشهرة النصب) وفيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلف فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة وهذا الإعراب الذي يقال هو على الجوار وليس يمتنع أن يقع في القرآن لكثرتة " ^(٢)

ونقل ناظر الجيش أيضًا عن العكبري (٦١٦ هـ) قوله : " قال : وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد قد جعل النحويين له بابا ورتبوا عليه مسائل وأصلوه بقولهم جحر ضب خرب ... ويتأيد ما ذكرناه بأن الجر في الآية الشريفة قد أجز غيرهِ وهو النصب وكذا الرفع فإنه قراءة شاذة على أن (وَأَرْجُلَكُمْ) مبتدأ والخبر محذوف التقدير وأرجلكم مغسولة أو وأرجلكم كذلك والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أن حكم الرجلين المسح فكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب فالرفع في الحكم دون الإعراب. والوجه الثاني: أن يكون الجر في الأرجل بجار محذوف تقديره وافعلوا بأرجلكم غسلا وحذف الجار وإبقاء الجر جائز " ^(٣)

بعد ذلك عقب ناظر الجيش على كلام العكبري إذ قال : "وهو يدل على رفعة شأنه في علم العربية وقوة نظره وتمكنه وحسن تصرفه، ولا شك في أنه كذلك، وعلم منه أنه يثبت التبعية في عطف النسق على الجوار، والظاهر أن الأمر كما قال ... هكذا

(١) ينظر : البحر المحيط ، ٤٣٧/٣

(٢) تمهيد القواعد ، ٣٣٢٢

(٣) المصدر نفسه ، ٣٣٢٣

تثبت في عطف النسق لوروده في كلامهم أيضا ولا شك أنّ ظاهر الآية الشريفة فيه دليل على ما ذكرناه^(١)

وقبل الخوض في الآراء النحوية في الشاهد القرآني موضع البحث لابد من معرفة وجوه القراءات القرآنية الواردة في النص، فقد اختلف القراء في نصب

(وأرجلكم) وخفضه في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

فَقَدْ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبُو عَمْرٍو، وخلف، وأبي جعفر^(٢)، ويحيى عن عاصم،^(٣) وَ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ^(٤)، ب (الخفض).

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ، ب (النصب)^(٥).
ووردت قراءة بالرفع (وَأَرْجُلَكُمْ) مغسولة^(٦).

مما سبق يتضح أنّ قراءة (الخفض) يحتمل أن تكون فيها (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم)، أو أن تكون (أرجلكم) مجرورة على الجوار، أو مجرورة بحرف جر محذوف.

وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبو عمرو، وخلف، وأبي جعفر، ويحيى عن عاصم، وَ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ .

وقراءة (النصب) والتي تكون فيها (أرجلكم) معطوفة على (وجوهكم وأيديكم)، أو على محل (رؤوسكم).

وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب، وحفص عن عاصم.

(١) المصدر نفسه ، ٣٣٢٤

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري ، ٢٤٢ / ١

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٤٩٣/٢

(٤) ينظر : مفاتيح الغيب، الفخر الرازي ، ٣٠٥/١١

(٥) ينظر: معالم التنزيل، البغوي ، ٢٢/٣، البحر المحيط ، ١٩٢/٤

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، العكبري ، ٤٢٢/١، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٩١/٦،

البحر المحيط ، ١٩٢/٤، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البياضوي، ١١٧/ ٢ .

أما قراءة (الرفع) على أنّ (أرجلكم) مبتدأ والخبر محذوف، فقد وصفت بأنها من القراءات الشاذة.

وبالعودة الى ما نقله ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) عن العكبري (٦٦١ هـ) من وجوه أعرابية لـ (أرجلكم)^(١)، فقد ذكر أنّه يُقرأ بالنصب والجر، وإن قراءة النصب فيها وجهان :

الأول : أن تكون (وأرجلكم) معطوفة على (وجوهكم وأيديكم)، وذكر العكبري أنّ (ذلك جائز بالعربية بلا خلاف).

وهذا التوجيه ذكره الطبري (٣١٠ هـ)، والزجاج (٣١١ هـ)، وأحد الوجوه التي ذكرها النحاس (٣٣٨ هـ)، وذكر هذا الوجه مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ)، وأحد الوجوه التي ذكرها الثعالبي (٤٢٩ هـ)، والبغوي (٥١٦ هـ)، والزمخشري (٥٣٨ هـ)، وهو الوجه الذي ذكره القرطبي وقال إنه مذهب الجمهور كافة^(٢).

وهذا الوجه ذكره الفخر الرازي (٦٠٤ هـ) وعلق عليه بقوله: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ وَأَرْجُلُكُمْ هُوَ قَوْلُهُ وَامْسَحُوا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَوْلُهُ فَأَغْسِلُوا لَكِنَّ الْعَامِلَانَ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ كَانَ إِعْمَالُ الْأَقْرَبِ أَوْلَى، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ وَأَرْجُلُكُمْ هُوَ قَوْلُهُ وَامْسَحُوا"^(٣).

فذكر أنّه إذا اجتمع عاملان على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى لذا، فإن الواجب أن تعطف (أرجلكم) على (رؤوسكم) لأنّ إعمال الأقرب أولى .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، ١/٢٢٢

(٢) ينظر : جامع البيان، الطبري ، ١٠/٥٢ ، معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ٢/١٥٢ ، إعراب القرآن ، النحاس ، ١/٢٥٩ ، مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، ١/٢١٩ ، الجواهر الحسان، الثعالبي ١/١٠٦ ، معالم التنزيل، البغوي ، ٣/٢٢ ، الكشف، الزمخشري ، ١/٦١١-٦١٠ ، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٦/٩١ .

(٣) مفاتيح الغيب، الرازي ، ١١/٣٠٥

وهذا التوجيه أحد التوجيهات التي ذكرها أبو حيان (٧٤٥ هـ) وعلق عليه بقوله :
"وَفِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ بِجُمْلَةٍ لَيْسَتْ بِاعْتِرَاضٍ، بَلْ هِيَ مُنْشِئَةٌ حُكْمًا. وَقَالَ أَبُو
الْبَقَاءِ: هَذَا جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ. وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ: وَقَدْ ذَكَرَ الْفَصْلُ
بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَقْبَحُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْجُمْلِ، فَدَلَّ قَوْلُهُ هَذَا
عَلَى أَنَّهُ يُنَزَّرُ كِتَابَ اللَّهِ عَنْ هَذَا التَّخْرِيجِ " (١)

وما يراه الباحث أن التوجيه بأن تكون (وأرجلكم) معطوفة على (وجوهكم وأيديكم)
أمر مستبعد، وإن من بديهيات اللغة أن يكون العطف على الأقرب، و أنها لو كانت
معطوفة على (وجوهكم وأيديكم) لكان من المناسب مجيئها بعدها، وهذا ما ذكره
الرازي ، بأن العطف على الأقرب أولى.

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن عصفور في مسألة الفصل بين المتعاطفين بأنه أقيح ما
يكون أن يفصل بينهما بجمله، وذكر النص القرآني موضع البحث شاهداً على ذلك،
لأن فيه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجمله (فامسحوا برؤوسكم) وقد ذكر
أبو حيان ذلك وعلق عليه بقوله : "فَدَلَّ قَوْلُهُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُنَزَّرُ كِتَابَ اللَّهِ عَنْ هَذَا
التَّخْرِيجِ. وَهَذَا تَخْرِيجٌ مَنْ يَرَى أَنَّ فَرَضَ الرَّجُلَيْنِ هُوَ الْعَسَلُ " (٢).

وإن ما قاله العكبري عن هذا التوجيه بأن (ذلك جائز بالعربية بلا خلاف) فيه
نظر.

(١) البحر المحيط، ١٩٢/٤

(٢) المصدر نفسه، ١٩٢/٤

والوجه الثاني: الذي نقله ناظر الجيش عن العكبري أنّ (أرجلكم) معطوفة على موضع (برؤوسكم) لأنها مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد (الباء) منصوبة محلاً فتكون معطوفة على المحل، ووصف العكبري الوجه الأول بأنه أقوى من هذا الوجه، وإنّ السبب في ذلك هو أنّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

وما يراه الباحث أنّ هذا الوجه أكثر مقبولية من الوجه الأول، وهو الوجه الأصح في قراءة النصب (وهي قراءة حفص عن عاصم)، فإن العطف على المحل في الأقرب أولى من العطف على الأبعد، مع وجود الفاصل بجملته (فامسحوا برؤوسكم) وهو أمر مستقبح في العربية كما ذكر ابن عصفور، ويؤيد ذلك ما قاله الفخر الرازي : "الْعَامِلَانِ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ كَانَ إِعْمَالُ الْأَقْرَبِ أَوْلَى، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ وَأَرْجُلُكُمْ هُوَ قَوْلُهُ وَأَمْسَحُوا"^(١).

(١) مفاتيح الغيب، الرازي، ٣٠٥/١١

والقراءة الثانية في (أرجلكم) هي قراءة الجر (وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، وقراءة يحيى عن عاصم)، وقد ذكر العكبري أنها قراءة مشهورة أيضاً كقراءة النصب وإن فيها وجهين ^(١) :

الأول : أنّ (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) في الإعراب والحكم مختلف، لأنّ الرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الذي يسمى الجر على الجوار، وقد ذكر العكبري إن مسألة الجر على الجوار لا يمتنع أن تقع في القرآن لكثرة وروده في القرآن والشعر، وذكر أنّ هذه المسألة يحتمل أن يكتب فيها أوراق من الشواهد، وأنّ النحاة وضعوا له باباً وأصلوه بقولهم (جَرُ ضَبْ خَرَب) .

وهذا الوجه أجازته الأخفش (٢١٥ هـ) إذ قال : " ويجوز الجر على الإتيان وهو في المعنى (الغسل) نحو (هذا جَرُ ضَبِّ خَرَبٍ)، والنَّصْبُ أسلم وأجود من هذا الاضطراب" ^(٢)، إلا أنّه ذكر بأنّ قراءة النصب أسلم، وأنّ الجر على الجوار اضطراب.

وقال ابن الأنباري (٥٧٧ هـ): " قال تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الْكَعْبَيْنِ﴾ ^(٣) بالخفض على الجوار" ^(٤)

وقد وافق ناظر الجيش العكبري في هذا التوجيه قال : " والذي يظهر أنّ التبعية في العطف على الجوار لا مانع منها من حيث الصناعة، وأقوى الأدلة عليها الآية الشريفة أعني آية الوضوء" ^(٥)

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، ٤٢٣/١

(٢) معاني القرآن للاخفش ، ٢٢٧/١

(٣) سورة المائدة / ٦

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٩٣/٢

(٥) تمهيد القواعد ، ٣٣٢٦

وقد رفض الزجاج (٣١١ هـ) هذا التوجيه وذكر أنّ الجر على الجوار لا يكون في القرآن الكريم إذ قال : " وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله " (١)

وقد نفى النحاس (٣٣٨ هـ) هذا التوجيه في آية الوضوء قال : " إلا أنّ الأخفش وأبا عبيدة (٢) يذهبان إلى أنّ الخفض على الجوار والمعنى للغسل.

قال الأخفش: ومثله: (هذا جحر ضب خرب) وهذا القول غلط عظيم لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنّما هو غلط " (٣)

ووصف مكي بن ابي طالب هذا التوجيه بالبعيد وأنّ القرآن لا يحمل عليه إذ قال : " وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ الْخَفْضُ فِيهِ عَلَى الْجَوَارِ وَالْمَعْنَى الْغَسْلُ وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَحْمِلُ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ " (٤).

وقد فصل الفخر الرازي (٦٠٤ هـ) القول في هذه المسألة وردّها من ثلاثة وجوه قال : " فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كُسِرَ عَلَى الْجَوَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: جُحَرَ ضَبٌّ خَرِبٍ، وَقَوْلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِهِ : الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكُسْرَ عَلَى الْجَوَارِ مَعْدُودٌ فِي اللَّحْنِ الَّذِي قَدْ يُتَحَمَّلُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ.

وَتَأْنِيهَا: أَنَّ الْكُسْرَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ حَيْثُ يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: جُحَرَ ضَبٌّ خَرِبٍ، فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْخَرِبَ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِلضَّبِّ بَلْ لِلْجُحْرِ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْأَمْنُ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ غَيْرُ حَاصِلٍ.

وَتَالِثُهَا: أَنَّ الْكُسْرَ بِالْجَوَارِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدُونِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَأَمَّا مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ فَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ " (١)

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ، ١٥٣/٢

(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١٥٥/١.

(٣) إعراب القرآن، النحاس ، ٢٥٩/١

(٤) مشكل إعراب القرآن ، ٢٢٠/١

فقد عدّ الفخر الرازي الجر على الجوار من اللحن الذي يجوز في ضرورة الشعر فقط، و أنّ القرآن يجب أن يُنَزَّه عن ذلك، وذكر أنّ الجر على الجوار يكون حيث يؤمن اللبس وفي الآية القرآنية اللبس حاصل، وذكر أنّ الجر على الجوار مع العطف لم تتكلم به العربية.

وقد اشترط ابن مالك في مسألة الجر على الجوار أمن اللبس^(١)، واللبس حاصل في (وأرجلكم)، وبناءً على ما اشترطه ابن مالك لا يصح الجر على الجوار في (وأرجلكم)، وناظر الجيش أجاز ذلك ظناً منه أنّ لا لبس فيها .

والوجه الثاني: الذي ذكر العكبري في قراءة الجر، أن تكون (وأرجلكم) مجرورة بحرف جر محذوف وإنّ التقدير: (وافعلوا بأرجلكم غسلاً) وإن حرف الجر قد حذف وبقي مجروره، وذكر أنّ ذلك جائز في العربية وقد أيد قوله بشواهد من الشعر.

ولعل هذا الوجه بعيد مستبعد لدى أغلب النحاة، وقد ردّ ناظر الجيش هذا التوجيه بقوله : "والوجه الآخر الذي ذكره أبو البقاء وهو أن يكون الجر بجار محذوف التقدير : وافعلوا بأرجلكم غسلاً لا يخفى ضعفه وأنّ ما قدره في غاية البعد عن فصاحة كلام العرب فضلاً عن فصاحة الكتاب العزيز. " (٣)

(١) مفاتيح الغيب، الرازي، ٣٠٥/١١

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ، ٣٣١٩

(٣) تمهيد القواعد ، ٣٣٢٦

من هنا يتضح أنّ حكم (وأرجلكم) العطف على (رؤوسكم) سواء قرئت بالنصب أو بالجر فقراءة النصب يكون العطف على محل (رؤوسكم)، لأنّه مجرور لفظاً منصوب محلاً ، وقراءة الجر يكون فيها العطف على اللفظ .

ومن الأدلة على ذلك دلالة السياق القرآني، فدلالة السياق في آية الوضوء توضح أنّ أجزاء الوضوء قسمان، قسم يغسل (وجوهكم) و(أيديكم)، وهو المشمول بالتييم،

في قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾^(١)،

وقسم يمسح غير مشمول بحكم التيمم، وهو (رؤوسكم) و(أرجلكم) ، فيمسح بالتييم ما كان يغسل بالوضوء.

فتكون (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) وتشاركها في الحكم سواء قرئت بالنصب أو الجر .

ويؤيد ذلك ما نُقل عن ابن عباس (الوضوء غَسْلَتَانِ وَمَسْحَتَانِ)، وقد ذكر ذلك البغوي في تفسيره إذ قال: " وَرُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْوُضُوءُ غَسْلَتَانِ وَمَسْحَتَانِ، وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عِكْرَمَةَ وَقَتَادَةَ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْمَسْحِ وَقَالَ: أَلَا تَرَى الْمُتَيَمِّمَ يَمْسَحُ مَا كَانَ غَسْلًا وَيُلْغِي مَا كَانَ مَسْحًا " ^(٢)

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) معالم التنزيل، البغوي ، ٢٢/٣

المبحث الثاني: الإضافة :

الإضافة تعني الإمالة، أو الإسناد والإلصاق، ومن ذلك (ضافت الشمس إلى الغروب) أي مالت إليه، والمضاف الذي يميل الى القوم الملصق بهم، وكل ما أسند إلى شيء فقد أضيف إليه، فالإضافة تعني الإسناد^(١).

وأما في الاصطلاح فإنّ للإضافة بعداً آخر عن المعنى اللغوي، وإن كان معنى الإسناد باق فيه، إلا أنّه يعني إسناد اسم إلى اسم آخر، ونسبته إليه، فهي " نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً "^(٢).

فإنّ القصد عند النحاة من الإضافة هو النسبة، وهذه النسبة قوامها الربط بين الاسمين، وجعلهما بمنزلة الشيء الواحد، يقول المبرد (٢٠٧ هـ): " فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف، صار الثاني من تمام الأول وصارا جميعاً اسماً واحداً وانجر الآخر بإضافة الأول إليه نحو : هذا عبد الله "^(٣).

فالارتباط في هذه الحالة يعني أن يكتسب الاسم الأول من الثاني ماله من أحكام كالتعريف والتخصيص، يكتسبها بنسبته إلى الاسم الثاني فيكون معرفة إن كان الثاني معرفة.

و ذهب رضي الدين الاسترأبادي(٦٨٦هـ) الى أنّ المضاف إليه هو ما وقع بعد حرف من حرف الجر^(٤)، و ذكر سيبويه(١٨٠هـ) أنّ الجر يكون بالإضافة و في كل اسم مضاف إليه^(٥).

(١) ينظر: لسان العرب، (ضيف)، ٢ / ٥٦٠ - ٥٦١

(٢) همع الهوامع، ٢ / ٤٦

(٣) المقتضب، ٢ / ١٤٣

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٢ / ٢٣٣-٢٣٤

(٥) ينظر: الكتاب ، ١ / ٤١٩

وقد عُرِّف المضاف إليه بأنه : " كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرًا " ^(١) ، فالإضافة تعني إضافة اسم إلى اسم مع حذف التنوين من الاسم الأول، فتكون على معنى حرف من حروف الإضافة ك (اللام، أو من، أو في)، و لكل حرف من هذه الحروف وظيفة دلالية

و ذكر ابن عقيل (٧٦٩هـ) في شرحه لألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) : "وأختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر اللام، أو (من)، أو (في) وقيل : هو مجرور بالمضاف" ^(٢)، وذكر أنَّ الصحيح أن يكون مجروراً بالإضافة، وأضاف أنَّ الإضافة تكون بمعنى (اللام) لدى جميع النحاة، وأنَّ ابن مالك ذهب الى أنَّها تكون بمعنى (من) أو بمعنى (في)، وقال: "وضابط ذلك : أنَّه إن لم يصلح إلا تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره، وإلاَّ فالإضافة بمعنى اللام" ^(٣) وعليه يتعين أن تقدر (من) نحو (هذا ثوبٌ خَزٌّ)، و(خاتم حديد)، إذ المضاف إليه هنا جنس للمضاف، ويتعين أن نقدر (في) في نحو (أعجبني ضَرْبُ اليوم زَيْداً) فإن المضاف إليه ظرفاً ^(٤)

وذكر أنَّ الإضافة على قسمين: إضافة محضة، وغير محضة قال: " فالمحضة هي : غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وغير المحضة هي : إضافة الوصف المذكور " ^(٥)

والإضافة المحضة تفيد الاسم المضاف التخصيص إذا كان المضاف إليه (نكرة) ، وتفيد التعريف إذا كان المضاف إليه (معرفة)

ثم ذكر ضابط الإضافة غير المحضة قال : " وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه (يَفْعَلُ) أي : الفعل المضارع وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة " ^(٦)

(١) شرح الرضي على الكافية ، ٢٧١ / ١

(٢) شرح ابن عقيل ، ٤٣ / ٣

(٣) المصدر نفسه، ٤٣ / ٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٤٣ / ٣

(٥) المصدر نفسه ، ٤٤ / ٣

(٦) المصدر نفسه ، ٤٥ / ٣

وعرف ابن مالك المضاف بقوله : "المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له بمعنى (في) إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى (من) إن حسن تقديرها مع صحّة الإخبار عن الأوّل بالتّاني ، وبمعنى اللّام تحقيقاً أو تقديرًا فيما سوى ذينك"^(١) وأضاف أنّ المضاف يُزال منه التّنوين، وقد تُزال منه (تاء) التّانيث في حال أمن اللّبس.^(٢)

وذكر ناظر الجيش (٧٧٨هـ) أنّ المصنف وضع عنوان الباب للإضافة وأنّه لم يجد لها حدّاً، إنّما ذكر المصنف حدّ المضاف^(٣)

و قال ناظر الجيش : " قال المصنف : ... أن الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافة بمعنى (في)، وإضافة بمعنى (من)، وإضافة بمعنى (اللام)، وقد أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ

أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾^(٤)، وكقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾^(٥)، وكقوله

تعالى: ﴿ يَصْدَحُّ السَّجَنُ ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ ﴾^(٧) " (٨)

(١) تمهيد القواعد ، ٣١٥٥

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٣١٥٥

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٣١٥٩

(٤) سورة البقرة / ٢٠٤.

(٥) سورة البقرة / ٢٢٦.

(٦) سورة يوسف / ٣٩.

(٧) سورة سبأ / ٣٣.

(٨) تمهيد القواعد ، ٣١٥٥

وذكر ناظر الجيش أنّ أقسام الإضافة التي ذكرها المصنف هي أقسام الإضافة المحضة، أمّا الإضافة غير المحضة فغير معنية بهذا التقسيم، لأنّ القصد منها تخفيف اللفظ وليست هي إضافة حقيقية، وذكر أنّ ابن مالك لم يحدد ذلك وكلامه يؤهم أن هذا الأقسام تشمل الإضافة المحضة وغير المحضة ^(١)

ثم قال : " لم يذكر الجماعة الإضافة بمعنى (في)، وقد أثبتتها المصنف واستدل بما تقدم ذكره بعد أن قال : قد أغفل ذلك أكثر النحويين. " ^(٢)

وقد ردّ أبو حيان (٧٤٥هـ) قول ابن مالك إذ قال : " وهذه الشواهد التي ذكرها لا دليل فيها، إذ كثير مما استدل به هو من باب الصفة المشبهة بإضافته غير محضة لأنّه قصد بها التخفيف وما ليس من باب الصفة قدر فيه اللام كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ ﴾ ^(٣) فإن الحذاق يقولون : إن هذا من إسناد الشيء إلى ما وقع

فيه على سبيل التوسع وارتكاب المجاز " ^(٤)

وأيد ناظر الجيش أبا حيان في ذلك وذكر أنّ اعتراض أبو حيان صحيح وأنّ أكثر ما استدل به المصنف هو من باب الصفة المشبهة، وهي إضافة غير محضة لا تقدر بحرف.

وعن قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ ﴾ ذكر أنّ اعتراض أبو حيان صحيح

وأنّ هذا من إسناد للشيء على غير ما وقع على سبيل التوسع و المجاز ^(٥).

(١) ينظر: تمهيد القواعد ، ٣١٦٢

(٢) المصدر نفسه ، ٣١٦٣

(٣) سورة سبأ / ٣٣.

(٤) التذيل والتكميل، ٧ / ١٨٠

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ، ٣١٦٣

وقد ذكر ناظر الجيش أنّ (غير) إذا وقعت بين ضدين فالأكثر تعريفها وقال: "وقد يعني بـ (غير) ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة، فيحكم بتعريفها وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين ضدين ...

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي ^(١) أن يحمل على هذا قوله تعالى: ﴿صَرَفَ الَّذِينَ

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ^(٢)، لوقوع (غَيْرِ) فيه بين متضادين ...

فيجوز كون (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) نكرة بدلاً أو نعتاً ويجوز كونه نعتاً مع الحكم بتذكيره، لأنّ (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) لم يقصد به تعيين فهو في المعنى نكرة وإن كان لفظه لفظ معرفة ... وإلى هذا الوجه أشار الفراء والزجاج ورجحه أبو علي الشلوبين ^(٣)، وزعم المبرد أن غير لا يتعرف أبداً ^(٤) " ^(٥) .

وقد اختلفت آراء النحاة في التوجيه الاعرابي لـ (غير) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فمنهم من ذهب إلى أنّها تعرب بدلاً ومنهم من ذهب

إلى إعرابها نعت ومنهم من أجاز الأمرين .

فقد ذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى القول: " بخفض (غَيْرِ) لأنّها نعت للذين، لا للهاء والميم من (عَلَيْهِمْ). وإنّما جاز أن تكون (غَيْرِ) نعتاً لمعرفة لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمودٍ له ... و (غَيْرِ) في مذهب نكرة غير موقّنة، ولا

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٢ / ١٤٥،

(٢) سورة الفاتحة / ٧.

(٣) ينظر: حاشية الصبان، ٢ / ٢٤٤، ٢٤٥، همع الهوامع، ٢ / ٤٧.

(٤) ينظر: المقتضب، ٤ / ٢٨٨، ٢٨٩،

(٥) تمهيد القواعد، ٣١٦٩،

تكون نعتاً إلا لمعرفة غير موقّعة. والنصب جائز في (غَيْرٍ)، تجعله قطعاً من (عَلَيْهِمْ). وقد يجوز أن تجعل (الَّذِينَ) قبلها في موضع توكيت، وتخضع (غَيْرٍ) على التكرير: (صراط غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) " (١).

فما يراه الفراء إن (غير) مجرورة على أنها نعت (الذين) وجاز ذلك لأنها أضيفت إلى اسم معرف بـ (ال)، أي أنه لم يقصد به قوم بأعيانهم، وذلك لأن (الذين) وإن كان معرفة إلا أن تعريفه عام وهو قريب من النكرة. و (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ...) لا يقصد بها معين، من هنا فإنه يصلح أن تكون (غير) وصفاً للمعرفة.

في حين ذهب النحاس (٣٣٨هـ) إلى أنها تعرب بدل، و(الَّذِينَ) في موضع جر بالإضافة (٢).

وقد فصل الأزهري (٣٧٠ هـ) في تهذيب اللغة القول في المسألة إذ قال :
"خفّضت غَيْرٌ لِأَنَّهَا نَعْتُ لِلَّذِينَ، وَهُوَ غَيْرٌ مَصْمُودٍ صَمْدُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: جَعَلَ الْفَرَاءُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ النَّكْرَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرٌ نَعْتاً لِلْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (٣)، وَهِيَ غَيْرٌ مَصْمُودٍ: صَمْدُهَا أَيْضاً، وَهَذَا قَوْلٌ بَعْضُهُمْ، وَالْفَرَاءُ يَأْبَى أَنْ تَكُونَ غَيْرٌ نَعْتاً لَغَيْرِ الَّذِينَ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ النَّكْرَةِ عِنْدَهُ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: غَيْرٌ: بَدَلٌ.

قَالَ نَعْلَبُ: وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ التَّكْرِيرُ كَأَنَّهُ أَرَادَ: صِرَاطٌ غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ.

(١) معاني القرآن للفراء، ٧ / ١

(٢) ينظر: اعراب القرآن للنحاس، ٢٠ / ١

(٣) سورة الفاتحة / ٧

... وَقَالَ الرَّجَاجُ: من نصب غير فهو على وجهين، أحدهما: الحال، والآخر: الاستثناء.^(١)

فذكر الأزهري أنّ الفراء يأبى أن تكون (غير) نعتاً إلا لـ (الذين) كونها بمنزلة النكرة، وأن الأخفش (٢١٥هـ) يرى أنّ (غير) بدل، و أنّ ثعلب (٢٩١هـ) يرى أنّ هذا لا يمتنع لأنّ معناه التكرير، فكأنه أراد (صراط غير المغضوب عليهم).

وذهب مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) الى جواز النصب والخفض في (غير) ^(٢). و ذكر الباقلوي (٥٤٣ هـ) أنّ (غير) في النص أجري مجرى المعرفة، و أنّ من النحاة من جرّ (غير) على أنه بدل من (الذين) وهو معرفة، ومنهم من ذهب الى أنّه نعت لـ (الذين) ويؤخذ على هذا القول بأنّ (غير) أبداً نكرة، فلا تجري نعتاً لمعرفة وذكر أنهم أجابوا على هذا الإشكال بأنك إذا قلت: (مررت برجل غيرك) فكل الناس غيرك ^(٣).

وأما العكبري (٦١٦هـ) فذهب الى القول: " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ يُقْرَأُ بِالْجَرِّ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الَّذِينَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ فِي عَلَيْهِمْ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ صِفَةٌ لِلَّذِينَ. " ^(٤)

وذكر محيي الدين الدرويش أنّ (غير) إنّما صحّ وُقُوعُهَا صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ مَعَ إِنَّهَا مَتَوَعِّلَةٌ فِي الْإِبْهَامِ وَلَا تُفِيدُهَا الْإِضَافَةُ التَّعْرِيفُ، فَلَا يَكُونُ فِي الْوَصْفِ بِهَا فَائِدَةٌ وَلَا تُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ بِهَا لِأَنَّ الصِّفَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَشْهَرَ مِنَ الْمُوصُوفِ بِهَا ، فَإِنْ (غير) وإن كانت مضافة الى معرفة إلا أنّها تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْإِبْهَامِ فَانْعَدَمَتِ الْفَائِدَةُ بِالتَّعْرِيفِ، فلا فائدة من النعت بها في (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ غَيْرِ عَمْرٍو)، فَالْمَعْنَى

(١) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري ، ٨ / ١٦٧

(٢) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، ٢٠٦/١

(٣) ينظر : اعراب القرآن، للباقلوي ، ١٦٥/١

(٤) التبيان في اعراب القرآن ، ٩/١

كَالْكَرَةِ وَإِنْ كَانَ الْفُظُّ مَعْرِفَةً فَلِذَلِكَ عُرِفَ بِـ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) وَهُوَ فِي صُورَةِ الْمَعْرِفَةِ وَ فِي الْمَعْنَى كَالْكَرَةِ ^(١)

ثم قال : "وَنَقَلَ عَنْ سَيِّبُوهُ أَنَّ غَيْرَ إِنَّمَا لَمْ تَتَعَرَّفْ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْمُغَايِرِ فَهِيَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْحَقَّ بِهَا مِثْلًا وَسِوَى وَحَسَبَ وَقَالَ: إِنَّهَا تَتَعَرَّفُ إِذَا قُصِدَ بِإِضَافَتِهَا الثُّبُوتُ" ^(٢)

وما يراه الباحث أن تكون (غير) بدلاً من (الذين) أولى من أن تكون نعتاً لـ (الذين)، لأنها نكرة متوغلة في الإبهام و(الذين) معرفة ولا يكون بالوصف بها فائدة، وهذا التوجيه أجاز ناظر الجيش، وأجاز أن تكون نعتاً .

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ١٩٥ / ١

(٢) التحرير والتنوير، ١٩٥ / ١

المبحث الثالث: استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان :

يستعمل حرف الجر (من) في معان عديدة ومنها استعماله في ابتداء الغاية في المكان، وهو أمر متفق عليه بين النحاة، واختلفت النحاة في استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان فقد ذهب نحاة الكوفة الى جواز ذلك، أمّا نحاة البصرة فلم يجيزوا ذلك، وقد ذكر ناظر الجيش (٧٧٨هـ) هذه المسألة في شرحه لكلام ابن مالك (٦٧٢ هـ) عن حروف الجر إذ قال : " أن المقصود من وضع هذه الحروف إنما هو إيصال معاني الأفعال بها إلى الأسماء ومن ثم يسميها بعضهم حروف الإضافة، ولذلك قيل في حدها : ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه " (١) . وقد أطلق الكوفيون عليها حروف الإضافة (٢)، وذكر ناظر الجيش أن من هذه الحروف ما وضع للإفضاء بفعل نحو : (مررت بزيد)، ومنها هو للإفضاء بمعنى الفعل نحو : (زيد في الدار) (٣)

وأضاف : " قال المصنف (٤): حكى الفراء (٥) أن بعض العرب يقول في من : منا ، وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون ، ومجيء (من) لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾

لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴿١﴾ " (٦)

(١) تمهيد القواعد ، ٢٨٧١

(٢) ينظر: همع الهوامع، ٢/١٩

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ، ٢٨٧١

(٤) ينظر: شرح التسهيل ، ٣ / ١٣٠

(٥) ينظر: معاني القرآن ، ١ / ٣٨٤

(٦) سورة الإسراء / ١ .

(٧) تمهيد القواعد ، ٢٨٧٥

فإن مجيء (من) لإبتداء الغاية في المكان مجمع عليه بين النحاة ويذكر على ذلك شاهداً قرآنياً وردت فيه (من) لإبتداء الغاية المكانية.

ثم قال : "ومجيئها لإبتداء الغاية في الزمان مختلف فيه فبعض النحويين منعه، وبعض أجازة. وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب، وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه، وتصريح بمنعه. فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ومن ذلك قول العرب :

من لد شولا فإلى إتلائها^(١)

نصب، لأنه أراد زمانا والشول لا يكون زمانا ولا مكاناً فيجوز فيه الجر"^(٢) وناظر الجيش في شرحه لكلام ابن مالك ذكر أن مجيء (من) لإبتداء الغاية في الزمان مختلف فيه، فأجازة بعض النحاة، والبعض الآخر منعه، وذكر أن القول بجوازه هو الصحيح وأنه موافق للاستعمال العربي .

و سيبويه (١٨٠ هـ) صرح بجواز في موضع، وفي موضع آخر منع مجيء (من) لإبتداء الغاية في الزمان، وذكر أن سيبويه قد أجاز ذلك في (باب ما يضم في الفعل)، وذكر على ذلك شاهداً وهو : (من لد شولا فإلى إتلائها) فإن الشول لا يكون مكاناً ولا زمان فيجوز فيه الجر

ثم قال : "وقال - سيبويه - في باب عدّة ما يكون عليه الكلم : وأمّا (من) فتكون لإبتداء الغاية في الأماكن^(٣) ثم قال : وأمّا (من) فتكون لإبتداء الغاية في الأيام كما كانت (من) فيما ذكرت لك ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما.

فظاهر هذا الكلام منع استعمال (من) في الزمان ومنع استعمال (من) في المكان.

(١) البيت من الرجز المشطور، (الشول): جمع شائلة وهي النوق التي خف لبنها وارتفع

ضرعها، أي : (من كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها). ينظر : الكتاب ، ١٠ / ١٣٤ ،

وهمع الهوامع ، ١٢٢ / ١

(٢) تمهيد القواعد ، ٢٨٧٦

(٣) ينظر : الكتاب ، ٤ / ٢٢٤ .

فأما منع استعمال (من) في المكان فمجمع عليه، وأما استعمال (من) في الزمان فمنعه غير صحيح بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن العزيز، والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة، فالذي في القرآن قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى

التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(١) " (٢)

وقول ناظر الجيش (فأما منع استعمال (من) في المكان فمجمع عليه) خطأ منه ولعله حدث منه سهواً ، لأن استعمال (من) في المكان مجمع عليه وليس منع الاستعمال . وقد ذكر ناظر الجيش ذلك في شرحه لقول ابن مالك : "ومجيء (من) لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه

كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَلَمَسَ مَسْجِدَ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٣) " (٤)

ويذكر أيضاً ناظر الجيش شاهداً شعرياً على استعمال (من) في الزمان وهو قول النابغة الذبياني:

تُحْيِزْنَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ النَّجَارِبِ^(٥)

والشاهد فيه قوله: (من أزمان) ، إذ استعمل الشاعر (من) لابتداء الغاية في الزمان^(٦) وفي كلام للأخفش (٢١٥ هـ) عن الشاهد القرآني قال: " وقال ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ يريد: (مُنْذُ أَوَّلِ يَوْمٍ) لأن من العرب من يقول (لَمْ أَرَهُ مِنْ يَوْمٍ كَذَا)

(١) سورة التوبة / ١٠٨ .

(٢) تمهيد القواعد ، ٢٨٧٦ ،

(٣) سورة الإسراء / ١ .

(٤) تمهيد القواعد ، ٢٨٧٥ ،

(٥) البيت من الطويل ، ينظر : همع الهوامع ، ٢٣٢/١ ،

(٦) ينظر : تمهيد القواعد ، ٢٨٧٧ ،

يريد (مُنْذُ أَوَّلِ يَوْمٍ) يريد به (مِنْ أَوَّلِ الْيَّامِ) ^(١)، أي إن (من) في النص بمعنى (منذ) .

ونذكر السيرافي (٢٦٨ هـ) في شرحه لكلام سيبويه أن (من) لدى نحاة البصرة لا تستعمل في الزمان، وتستعمل (منذ) مكانها، وعن النص القرآني محل الشاهد قال : " و (أول يوم) من الزمان، فقد دخلته (من) على الزمان.

ثم قال زهير: لمن الدّيار بقنّة الحجر أقوين من حُجج ومن دهر ^(٢) وحُجج معناها : سنون، وقد دخل عليها : (من)، فالجواب في ذلك : أن قوله : (من أول يوم) يجوز أن يكون معناها : من تأسيس أول يوم، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقول زهير: (من حجج) أي من مر حجج .

والكوفيون يزعمون أن (من) تصلح للمكان والزمان، و(منذ) لا تصلح إلا للزمان ^(٣) و السيرافي ذكر أن (من) لا يجر بها الزمان، وإنما الزمان يجر بـ (منذ)، وقد خرج النص القرآني على إنّ التقدير: (من تأسيس أول يوم) ، وخرج قول زهير على أنّ التقدير: (من مر حجج)، وإن الكلام هنا على تقدير مضاف مضمّر أقيم المضاف إليه مقامه.

و ذكر ابو البركات ابن الانباري (٥٧٧ هـ) مسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف بعنوان : (هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان ؟) وقد فصل القول فيها إذ قال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان.

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان " ^(٤)

(١) معاني القرآن لأخفش ، ٣٦ / ١

(٢) البيت لزهير بن ابي سلمى، ينظر : شرح الكافية ، ٢٩٨ / ٢ ، خزانة الأدب ٤ / ١٢٦ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، ٩٢ / ١

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ، ٣٠٦ / ١

وأن الكوفيين احتجوا على جواز استعمال (من) في الزمان بأنه قد ورد ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب وذكروا قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ

أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(١)

و كذلك قول زهير :

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فاستدلوا به على جواز استعمال (من) في ابتداء الغاية في الزمان.

و إن البصريين ينكرون ذلك ويزعمون أن الرواية الصحيحة للبيت (أقوين) مذ حجج ومذ دهر، وإنهم أجمعوا على أن (من) وضعت لدلالة على ابتداء المكانية، و (مذ) وضعت لدلالة على ابتداء الزمانية^(٢).

ثم قال : "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ

أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ فلا حجة لهم فيه، لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم، فحذف

المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"^(٣)

وقد ذهب أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) على خلاف ما ذهب إليه سيبويه وبعض نحاة البصرة ووصف توجيههم بالضعيف لأن تقديرهم (من تأسيس أول يوم) والتأسيس ليس اسم مكان قال : " وَالتَّعْدِيرُ عِنْدَ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ (مِنْ) لَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِمُنْدُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ هَاهُنَا لِأَنَّ التَّأْسِيسَ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِمَكَانٍ حَتَّى تَكُونَ (مِنْ) لِابْتِدَاءِ غَايَتِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى

(١) سورة التوبة / ١٠٨

(٢) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، ٣٠٦/١-٣٠٧

(٣) المصدر نفسه ، ٣٠٧/١

جَوَازِ دُخُولِ (مِنْ) عَلَى الزَّمَانِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى (قَبْلَ) الَّتِي يُرَادُ بِهَا الزَّمَانُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ" ^(١)

فذهب العكبري الى جواز دخول (من) لابتداء الغاية في الزمان واستدل بالشاهد القرآني موضع البحث، واستدل أيضا بدخول (من) على (قبل) وهو اسم زمان وقد ورد ذلك في أكثر من موضع في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا

رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ^(٣).
وغيرها من النصوص .

وذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ): " ذهب الكوفيون إلى أن (من) يصلح للزمان والمكان، (مُدًى، ومُنْذُ) لا يصلحان إلا للزمان، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ ، و(أَوَّلُ يَوْمٍ) من الزمان " ^(٤) .

وذهب المنتجب الهمداني (٦٤٣ هـ) الى جواز استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان إذ قال : " والوجه ما ذكرت، وهو أن دخول (مِنْ) على الزمان جائز، وهو قول أبي إسحاق ^(٥) وغيره" ^(٦).

ووافق أبو حيان (٧٤٥ هـ) ابن مالك في ما ذهب إليه بجواز أن تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان إذ قال : " وقوله وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح يعني بقوله (مطلقاً) أي: تدخل لابتداء الغاية في المكان والزمان وغيرهما، مثالها في المكان

(١) التبيان في اعراب القرآن ، ٢ / ٦٦٠

(٢) سورة آل عمران / ١٤٤

(٣) سورة الروم / ٤

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ، ٣ / ١٦٦

(٥) ينظر : معاني القرآن ، ٢ / ٤٧٨ .

(٦) الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٣ / ٣٢٠

: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾. وكونها لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه.

ومثال ابتداء الغاية في الزمان ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(١)، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢). وقال الأخفش في (المعاني): قال بعض العرب: (من الآن إلى غد)، وفي الحديث (من نصف النهار إلى صلاة العصر)، وفيه: (من صلاة العصر إلى مغرب الشمس)، وفيه: (فمطرنا من جمعة إلى جمعة) " (٣). وقد خالف ابن مالك سيبويه وبعض البصريين في ذلك، فقد أجاز استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان وهو ما ذهب إليه نحاة الكوفة والأخفش، والعكبري، والهمداني، وأبو حيان، وتابعه في ذلك ناظر الجيش.

وحجتهم إنه لا يحتاج قوله تعالى: ((من أول يوم)) إلى إضمار مضاف كما ذكر عدد من النحاة، ومن ناحية أخرى فإن ما قدره وهو (من تأسيس أول يوم) فإن التأسيس ليس اسم زمان فلا يستقيم هذا التقدير، فإضماره التأسيس لا ينفع شيئاً، بل لابد أن يكون التقدير: (من وقت تأسيس أول يوم) ولا يخفى ما في ذلك من تكلف ومن ناحية أخرى فقد ذكر العكبري وأبو حيان استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان مع (قبل) وهو اسم زمان في موضع عديدة في القرآن الكريم

وكذلك دخول (من) على اسم الزمان في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ

لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٤)

(١) سورة التوبة / ١٠٨

(٢) سورة الروم / ٤

(٣) التذييل والتكميل ، ١١ / ١١٧

(٤) سورة الجمعة / ٩

وما يراه الباحث أن (من) في قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ يَوْمٍ ﴾
الْجُمُعَةِ ﴾ ليست لابتداء الغاية في الزمان وإنما (من) في النصوص السابقة بمعنى
(في) ويكون التقدير والله اعلم : (في أول يوم) و (في يوم الجمعة) .
وإن استعمال حرف الجر بمعنى غيره من الحروف وارد في النحو العربي، فإن
ابتداء الغاية الزمانية يلزمه انتهاء الغاية ففي قولنا : (سرت منذ الصباح حتى
المساء) فإن ابتداء الغاية الزمانية (منذ الصباح) يلزمه انتهاء الغاية (حتى المساء)،
وهذا المعنى لعله بعيد عن الشاهد القرآني موضع البحث فضلاً عن غيره من
الشواهد
وكذلك الحال في ابتداء الغاية المكانية يلزمه انتهاء الغاية كما في قوله تعالى:
﴿ مِنْكَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ ^(١) ، وكذلك إذا قلت (سرت من بغداد
الى كربلاء) فإن (من بغداد) ابتداء الغاية في المكان، و يلزمه انتهاء الغاية في
المكان (الى كربلاء) .

(١) سورة الإسراء / ١

المبحث الرابع : زيادة (من) في الكلام الموجب :

تزداد (من) في الكلام لتنصيب العموم كما في قولك: (ما في الدار من رجل) و(من) هنا زائدة والكلام يصح عند حذفها، وقد أفاد دخولها نفي العموم فلا يصح (ما فيها من رجل بل ثلاثة)، وأما قولك : (ما في الدار رجل) فإنه يحتمل فيه عموم الجنس ويحتمل أن تكون لنفي الواحد، واشترط سيبويه أن يكون الاسم بعدها نكرة، وأن يكون مسبوقاً بنفي، أو استفهام، أو نهي ^(١) ومثال الاستفهام قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢)

وقد ذكر ناظر الجيش أن ابن مالك وافق الاخفش في جواز دخول (من) الزائدة في الكلام الموجب، وأن تدخل على اسم معرفة ^(٣)، إذ قال : "وأجاز أبو الحسن الأخفش، وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة، وبقوله أقول، لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً، فمن النثر قوله تعالى : ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ ^(٤)، وقوله تعالى : ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(٥)، وقوله تعالى : ﴿ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٦)، وقوله

تعالى: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٧) " ^(٨)

(١) ينظر : الكتاب ، ٢٢/٤

(٢) سورة فاطر / ٣

(٣) ينظر : البحر المحيط ، ٤ / ١١٣ ، وجمع الهوامع ، ١ / ٢٢٥

(٤) سورة الكهف / ٣١

(٥) سورة البقرة / ٢٧١

(٦) سورة الأحقاف / ٣١

(٧) سورة البقرة / ٢٥

فابن مالك يوافق الاخفش في جواز دخول (من) على الكلام المثبت وقد ذكر شواهد عديدة على ذلك، وذكر أيضاً أن هذا رأي الكسائي وأبو الفتح ابن جني^(١)

وفي كلام للعكبري (٦١٦ هـ) عن قوله تعالى: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ قال: "يَجُوزُ أَنْ

تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ((وَحُلُّوا أَسَاوِرَ))^(٢).
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ، أَيَّ شَيْئًا مِنْ أَسَاوِرَ، فَتَكُونَ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، أَوْ
لِلتَّبْعِيضِ"^(٣)

فيجيز العكبري أن تكون (من) زائدة ، أو أن تكون لبيان الجنس أو أن تفيد التبعية
وعن قوله تعالى ﴿يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٤) ذكر أن (مِنْ) صفة والتقدير: (شَيْئًا
مِنْ ذُنُوبِكُمْ) وأنها عِنْدَ الْأَخْفَشِ زَائِدَةٌ^(٥)

وذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) أن مذهب سيبويه إن (من) تكون زائدة بشروط و تفيد
استغراق الجنس وقال المبرد في (ما قام من رجل) أن (من) لا ينبغي أن يقال
زائدة، لأنها تفيد الاستغراق للجنس، وأما في قولك (ما جاءني من أحد) فانها زائدة^(٦)
ثم قال : "وإنما تزداد في النفي مُخْلَصَةً للجنس، مؤكدةً معنى العموم، وقد اشترط
سيبويه^(٧) لزيادتها ثلاثة شرائط: أحدها: أن تكون مع النكرة. والثاني: أن تكون
عامّة. والثالث: أن تكون في غير الموجب، وذلك نحو: (ما جاءني من أحد) ...

(١) تمهيد القواعد ، ٢٨٨٢ ،

(٢) تمهيد القواعد ، ٢٨٨٣ ،

(٣) سورة الإنسان/ ٢١

(٤) التبيان في اعراب القرآن ، ٨٤٦/٢ ،

(٥) سورة الأحقاف / ٣١

(٦) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، ٧٦٤/٢ ،

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ، ٤ / ٤٦٠ ،

(٨) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

وعندي يجوز أن يُقال: (ما جاءني من رجل)، على زيادة (من)، كما يكون كذلك في (ما جاءني من أحد). وذلك أنه كما يجوز أن يُقال: (ما جاءني رجل)، ويُراد به نفي واحد من النوع، كذلك يجوز أن يُقال: (ما جاءني رجل)، ويُراد به نفي الجنس^(١) وذكر أن المراد بأنها (زائدة) أي لا تُحدث معنًى جديد لم يكن المعنى موجود قبل دخولها^(٢)

وذهب أبو حيان (٧٤٥ هـ) إلى أن (من) تأتي زائدة، وأن الأخفش (٢١٥ هـ)، والكسائي (١٨٩ هـ)، يجيزان زيادتها في الكلام الموجب، ودخولها على المعرفة، و أن بعض الكوفيين يجيزون زيادتها في الموجب بشرط أن تدخل على نكرة وأنها عند جمهور البصريين تكون زائدة بشرط أن تسبق بكلام غير موجب وأن تدخل على نكرة^(٣)

وعن قوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ قال: " مِنْ لِلتَّبْعِيضِ، لِأَنَّهُ لَا يَغْفِرُ بِالْإِيمَانِ ذُنُوبَ الْمَظَالِمِ، قَالَ مَعْنَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَقِيلَ: مِنْ زَائِدَةٌ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، فَلَا يَبْقَى مَعَهُ تَبَعَةٌ"^(٤)

وقد ذكر ناظر الجيش أن ابن مالك قد اختار مذهب الأخفش بجواز زيادة (من) في الكلام الموجب كما تزداد في الكلام غير الموجب وذكر أن الكوفيين يرون زيادة (من) في الموجب ولكن يشترطون أن يكون ما بعدها نكرة كما هو مذهب البصريين، وقد استدل ابن مالك لذلك، وأن المنتصرون للمذهب البصري أجابوا عن كل ما استدل به^(٥).

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ٤ / ٤٦٠

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٥ / ٧٦

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤ / ١٧٢٣

(٤) البحر المحيط، ٩ / ٤٥١

(٥) ينظر: تمهيد القواعد، ٣ / ٢٩٠

وذكر المرادي (٧٤٩هـ) أنّ (من) تكون زائدة وتفيد التنصيص على العموم في استغراق الجنس، وتدخل على النكرة ^(١)

وعن قوله تعالى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ ^(٢) ذكر ناظر الجيش أنهم أجابوا عنه بأن (من) للتبعيض، أو أنها لبيان الجنس ^(٣).

وعن قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ^(٤)، و قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ

لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ^(٥) قال: "فأجابوا عنه بأن الذي يكفر بعض السيئات ، والذي

يغفر بعض الذنوب ... وإذا كان كذلك فـ (من) في الآيتين الشريفتين للتبعيض. وقد

قيل في ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ إن (يغفر) ضمن معنى يخلص، التقدير :

يخلصكم من ذنوبكم " ^(٦).

وعن قوله تعالى: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ^(٧) ذكر أنهم قد أجابوا عن ذلك بأن

(من) لا ابتداء الغاية ^(٨).

(١) ينظر: الجنى الداني ، ٣١٦

(٢) سورة الكهف / ٣١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ، ٢٩٠٣

(٤) سورة البقرة / ٢٧١.

(٥) سورة الأحقاف / ٣١.

(٦) تمهيد القواعد ، ٢٩٠٣

(٧) سورة البقرة / ٢٥.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ، ٢٩٠٤

وذهب الزركشي (٧٩٤هـ) الى أن (مِنْ أَسَاوِرَ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ أَوْ أن تكون زائدة بدلالة قوله تعالى (وحلوا أساور)^(١).

وفي قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ قال : " وَسَيَوِّئُهُ يُقَدِّرُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ مَفْعُولًا مَحذُوفًا أَيِ يَغْفِرُ لَكُمْ بَعْضًا مِّنْ ذُنُوبِكُمْ مُحَافَظَةً عَلَى مَعْنَى التَّبْعِيضِ " ^(٢)

وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ذكر أن (من) لِلتَّبْعِيضِ والسبب في ذلك أَنَّ أَخَذَ الصَّدَقَةَ لَا يَمَحُو جَمِيعَ السَّيِّئَاتِ. ^(٣)

وذكر محيي الدين الدرويش أن (مِنْ أَسَاوِرَ) اضطربت فيها أقوال المعربين ولم يقل احد منهم فيها قول يشفي الغليل ثم قال: " ولعل أقرب ما أراه فيها أن تكون نعتاً لمفعول محذوف أي حلياً ناشئاً من أساور كائنة من ذهب، واكتفى ابن هشام بقوله هي للابتداء وقال أبو البقاء مثل قولنا ولم يتعرض الزمخشري لها وقال شهاب الدين الحلي وقوله من أساور من ذهب، في من الأولى ثلاثة أوجه أحدها أنها زائدة والثاني أنها للتبعيض أي بعض أساور والثالث أنها لبيان الجنس ... " ^(٤) فقد ذكر أراء عديدة للنحاة فيها ، وأنه يرى إن (من) لبيان الجنس وليست زائدة .

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ٤ / ٤١٨

(٢) البرهان في علوم القرآن ، ٤ / ٤٢٤

(٣) ينظر : المصدر نفسه، ٤ / ٤٢٤

(٤) اعراب القرآن وبيانه ، ٦ / ٤١٨

وما يراه الباحث أن (من) لا يشترط في زيادتها أن تدخل على كلام غير موجب، ولا محذور من دخولها على الكلام الموجب، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وقد سبقه فيه الكسائي والأخفش وابن جني.

ويؤيد ذلك ما استشهد به ابن مالك من نصوص قرآنية ، وإن كانت في قوله تعالى:

﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ^(١) ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ ^(٢) ﴾

أقرب لدلالة على التبويض منها الى أن تكون زائدة ، ولعل السبب في ذلك إن من السيئات ما لا يُكْفَرُ عنهم، وإن من الذنوب ما لا تغفر.

وقد ذكر ناظر الجيش شواهد قرآنية يعضد فيها ما ذهب إليه ابن مالك بجواز دخول (من) الزائدة على الكلام الموجب .

وقد استدل على زيادة (من) في الواجب بأشياء آخر غير الذي ذكره المصنف

منها: قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ^(٣) ﴾ ، و ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِّنْ

أَبْصَارِهِمْ ^(٤) ﴾ ، و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ^(٥) ﴾ .

(١) سورة البقرة / ٢٧١ .

(٢) سورة الأحقاف / ٣١ .

(٣) سورة محمد / ١٥

(٤) سورة النور / ٣٠

(٥) سورة الفتح / ٢٩

المبحث الخامس : دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها:

تأتي (إلى) على معان عديدة منها أن تأتي لانتهااء الغاية، ذكر سيبويه (١٨٠هـ) إن (إلى) تأتي لانتهااء الغاية، تقول: (من مكان كذا إلى مكان كذا)، وتقول: (إنما انتهائي إليك)، بمعنى: أنت غايتي^(١)، و ذكر أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) إن معناها الغاية^(٢).

وذهب ابن خروف (٦٠٩ هـ) ^(٣) إلى أنها تدخل على ما يقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَيِّنْ أَرْحَامَهُمْ أَلْعَذَابِ إِلَٰهٍ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾^(٤) وذكر ابن عصفور (٦٦٩ هـ) أن التقدير في النص (أن الأمر كذلك)، وذكر أن (إلى) في كلام العرب تدخل منتهى لابتداء غاية الفعل^(٥).

وقال أيضاً: "ما بعد (إلى) غير داخل فيما قبلها إلا أن يقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك نحو قولك: اشتريت الشقة إلى طرفها"^(٦)

وقال ناظر الجيش (٧٧٨ هـ): "ثم قد عرفت ما قاله المصنف من أن منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر. وهذه المسألة غير مسألة قولهم: إن المغيا بـ (إلى) هل هو داخل فيما قبلها أو غير داخل؟ لكن الشيخ - أبو حيان (٧٤٥ هـ) - حكم بأن مراد المصنف مما ذكره هذه المسألة، وليس مراده ذلك، بل هذه المسألة لم يتعرض المصنف إلى ذكرها في هذا الكتاب ولا في بقية وإنما ذكرها غيره"^(٧)

(١) ينظر: الكتاب، ٤ / ٢٣١.

(٢) ينظر: الإيضاح، ٢٥١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، ١١ / ٤.

(٤) سورة هود / ٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل، ١ / ٣٩٨، ٣٩٩.

(٦) المقرب، ١ / ١٩٩.

(٧) تمهيد القواعد، ٢٩١٤.

وذكر ناظر الجيش أن ابن مالك (٦٧٢ هـ) لم يتطرق الى هذه المسألة لا في هذا الكتاب ولا في غيره ، وأن ما ذكره أبو حيان عن قول ابن مالك (أن منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر) لا يخص هذه المسألة.

ولعل ما ذكره ناظر الجيش ليس في محلة وإن الصواب ما ذكره أبو حيان وكلام ابن مالك هنا عن هذه المسألة، وإنه يرى إن ما بعد (إلى) لا يدخل في حكم ما قبلها، ويجوز أن يدخل إذا كانت هناك قرينة تدل على ذلك.

ثم قال ناظر الجيش: " وقال ابن هشام الخضراوي : قد اختلف النحويون، أيدخل ما بعدها فيما قبلها، أم لا ؟ فمنهم من منع ذلك، ومنهم من التزمه، ومنهم من فرق فقال: إن كان من جنس الأول دخل، وإلا فلا، نحو: أبيعك هذه الأرض إلى هذا الحد ، وهذه الشجرة إلى تلك الشجرة. فإن قلت : أبيعك هذه الأرض إلى هذه الشجرة، لم

تدخل في البيع، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُواْ الصِّيَامَ إِلَىٰ أَيْلٍ﴾^(١) " (٢)

ومن النحاة من ذهب الى أن الفعل قد يصل لما بعده، أوقد يباشره كما في قولك (سرت إلى الكوفة) فقد يكون وصل إليها إلا أنه لم يدخلها، وقد يكون دخلها ولكنه لم يتجاوزها، وهذا مذهب الفراء (٢٠٧ هـ)^(٣).

وذكر ناظر الجيش أن للنحاة في هذه المسألة أقوال وقال : " وأقربها إلى الصواب، وهو قول أبي علي وسيبويه^(٤) في كلامه يدخل ما بعد إلى فيما قبلها، وليس عنه نصّ في أنه قد لا يدخل " (٥) .

(١) سورة البقرة / ١٨٧.

(٢) تمهيد القواعد ، ٢٩١٥

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ، ١١ / ٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ، ٢ / ٣٨٣ ، ٤ / ٢٣١

(٥) تمهيد القواعد ، ٢٩١٦

وقد ذكر الطبري (٣١٠ هـ) عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ أنه جلّ ذكره حدّد وقت الصوم بأن يكون آخر وقته هو إقبال الليل أو أوّل إدبار آخر الليل، وهذا يدلّ على أنه لا صوم في الليل^(١)، فهو يرى أنّ ما بعد (إلى) غير داخل في حكم ما قبلها.

وفي كلام للنحاس (٣٣٨ هـ) عن قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢)، قال: "وانما فرض غسل بعضها فلو كانت الى بمعنى مع لوجب غسل اليد كلها ولم يحتج الى ذكر المرافق ... الا أن أبا العباس قال إذا كان الثاني من الاول فما بعد الى داخل فيما قبله نحو قوله تعالى (الى المرافق) فالمرافق داخلة في الغسل وإذا كان ما بعدها ليس من الاول فليس بداخل فيه نحو ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾" (٣)

فالنحاس ذكر أن أبا العباس المبرد (٢٨٥ هـ) ذهب الى أن ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها (كما في آية الوضوء) فهو داخل في حكم ما قبلها، وإذا لم يكن من جنسه (كما في آية الصيام) فهو غير داخل في حكم ما قبل (إلى). وذهب الثعلبي (٤٢٧ هـ) إلى أن ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها إذ قال: "قال الشعبي، ومالك، وزفر، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد ابن جرير: لا يجب غسل

(١) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٣/ ٥٣٢

(٢) سورة المائدة / ٦

(٣) معاني القرآن للنحاس، ٢/ ٢٧١

المرفقين في الوضوء، و (إلى) ها هنا بمعنى الحد والغاية، واستدلوا بقوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ فالليل غير داخل في الصيام^(١).

وقد ذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في كلام له يفرق فيه بين (إلى) و(حتى) قال :
" وأصل معنى الغاية لـ (إلى)، و(حتى) محمولة في ذلك عليها، فهي حرف جرّ
مثلها، ولذلك جرّت كما جرّت تلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ،
وكلاهما غاية كما ترى، إلا أن (حتى) تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى)
فما يراه ابن يعيش إن (إلى) لا تدخل الثاني في حكم الأول^(٢) .

وفي كلام للقرطبي (٦٧١ هـ) عن الشاهد القرآني موضع البحث قال : " و(إلى)
غاية، فإذا كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا فهو داخل في حكمه، كقولك: اشْتَرَيْتُ
الْفَدَانَ إِلَى حَاشِيَّتِهِ، أَوْ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ- وَالْمَبِيعِ
شَجَرًا، فَإِنَّ الشَّجَرَةَ دَاخِلَةٌ فِي الْمَبِيعِ. بِخِلَافِ قَوْلِكَ: اشْتَرَيْتُ الْفَدَانَ إِلَى الدَّارِ، فَإِنَّ
الدَّارَ لَا تَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ إِذْ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِهِ. فَشَرَطَ تَعَالَى تَمَامَ الصَّوْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ
اللَّيْلُ^(٣) .

وقال أبو حيان (٧٤٥ هـ) : " (إلى) للانتهاء مطلقاً، فتعم الزمان والمكان نحو:
سرت إلى البصرة، وسرت إلى نصف الليل، ومذهب سيبويه، والمحققين إلى أن
(إلى) تنتهي لابتداء الغاية، وأما أن تكون آخرًا، أو غير آخر ففيه تفصيل، واختلاف
وذلك أن ما بعد (إلى)، إما أن تدل قرينة على دخوله فيما قبلها نحو قولك: اشتريت
الشفة إلى طرفها، أو خروجه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ، فهو على

(١) الكشف والبيان، الثعلبي، ١٩٠/١١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ٢٤٥/٤

(٣) الجامع لاحكام القرآن، ٣٢٧/٢

حسب القرينة، نحو: اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية، فالذي عليه أكثر المحققين أن لا تدخل، فلا تدخل الشجرة في المشتري، وقال بعض النحاة: تدخل"^(١) وفي كلام السيوطي (٩١١ هـ) عن النص اقرآني قال: " دلّ النَّهْيُ عَنِ الْوَصَالِ عَلَى عدم دُخُولِ اللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ ، ﴿ فَظَرَّةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ^(٢) فَإِنَّ الْعَايَةَ لَوْ دَخَلَتْ هُنَا لَوَجَبَ الْإِنْظَارُ حَالِ الْيَسَارِ أَيْضًا وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى عدم الْمُطَالَبَةِ وتفويت حق الدَّائِنِ "^(٣)، فما يراه السيوطي هو عدم دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها .

وقال محيي الدين الدرويش : " الى حرف جر يدل على معنى الغاية والانتهاء مطلقاً، ودخولها في الحكم وخروجها منه أمر يدور مع الدليل، فمما فيه دليل على الخروج قوله تعالى: ﴿ فَظَرَّةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ لأن الإعسار علة الانظار، وبوجود الميسرة تزول العلة، ولو دخلت الميسرة فيه لكان منتظراً في كلتا الحالين معسراً وموسراً. وكذلك ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ولو دخل الليل لوجب الوصال. ومما فيه دليل على الدخول قولك: حفظت القرآن من أوله الى آخره، لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله. ومنه في القرآن: ﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ ^(٤) ومعلوم أنه لا يسري به الى بيت المقدس من غير أن يدخله"^(٥) .

(١) ارتشاف الضرب ، ١٧٣٠/٤

(٢) سورة الْبَقَرَة / ٢٨٠

(٣) همع الهوامع ، ٤٢٨ / ٢

(٤) سورة الاسراء / ١

(٥) اعراب القرآن وبيانه ، ٤١٨ / ٢

وما يراه الباحث أنّ الأصل في (إلى) أن تأتي لانتهاء الغاية وأنّ ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها، إلا أنّها قد تخرج من المعنى الحقيقي لها وتكون بمعنى (حتى) ويكون ما بعدها داخل في حكم ما قبلها، والسياق والقرائن هي التي تحدد ذلك، وهو خلاف ما ذهب إليه ناظر الجيش.

المبحث السادس : (الواو) بعد واو القسم :

ذكر ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) أنّ الكلام في باب القسم يتعلق بخمسة أمور :
(القسم، والمقسم به، وحروف القسم، والمقسم عليه، وما يربط المقسم به بالمقسم عليه من حروف) .

و أنّ ابن مالك (٦٧٢ هـ) ذكر منها ثلاثة : (المقسم عليه، وحروف القسم، وما يربط المقسم به بالمقسم عليه من حروف). وإنه لم يتعرض إلى ذكر المقسم به، لأن الصناعة النحوية لا تتعلق به .^(١)

وقال أيضا : " أمّا القسم : فقد حده الجزولي ، وغيره من المغاربة بأنّه : جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية، وهو حد ظاهر غني عن التفسير غير أن قولهم فيه : كلتاهما خبرية، لا يظهر، لأن جملة القسم إنشائية، فكيف يحكم عليها بأنها خبرية ؟ وقد ذكروا إن المراد بقولهم : كلتاهما خبرية، أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا حصل منهما كلام محتمل للصدق والكذب، ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار"^(٢)

فذهب ناظر الجيش الى أنّ جملة القسم إنشائية لا يصدق عليها الصدق والكذب ، وليست جملة خبرية كما ذهب الجزولي وغيره من نحاة المغرب.

وقد عرف ناظر الجيش القسم بقوله: " إنه جملة إنشائية يؤتى بها لتوكيد جملة خبرية " ^(٣).

وذكر أنّ من النحاة من قيد الجملة الخبرية بأن لا تكون للتعجب لان جملة التعجب لا يصح أن تقع جوابًا فلا حاجة للاحتراز عنها .^(٤)

(١) ينظر: تمهيد القواعد ، ٣٠٦٥

(٢) المصدر نفسه ، ٣٠٦٥

(٣) المصدر نفسه، ٣٠٦٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٠٦٦

اختلف النحاة في (الواو) الواقعة بعد واو القسم فمنهم من ذهب الى إنها واو قسم ومنهم من ذهب الى أن الواو عاطفة . واحتج القائلون بنها للقسم بان الواو لو كانت عاطفة لكان ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين .

وقد نقل ناظر الجيش (٧٧٨هـ) عن ابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩هـ) ^(١) بأنه ينبغي أن تكون (الواو) الأولى واو القسم، والواو التي بعدها حرف عطف، وأن القسم واحد فيحتاج الى جواب واحد، وإنك لو جعلت كل واو حرف قسم لكان الجواب لـ (الواو) الأولى والباقي بلا جواب قسم، ولا بدّ هنا من تقدير جواب قسم محذوف والأولى حمل الكلام على عدم الحذف، وذكر ناظر الجيش أن ابن عصفور ذكر على ذلك شاهداً قرآنياً قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝١ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ۝٢﴾ ^(٢) ^(٣).

ثم قال ناظر الجيش: "وقال ابن هشام الخضراوي : ولا يردف قسم على قسم فيجاء أحدهما وقوله تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝١﴾ و ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ۝١﴾ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ۝٢﴾ ^(٤) و

﴿وَالضُّحَى ۝١﴾ وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى ۝٢﴾ ^(٥)، هي عند الخليل وسيبويه عاطفة ^(٦) " ^(٧) .

(١) ينظر : شرح الجمل ، ١ / ٥٣١

(٢) سورة الشمس / ١ ، ٢

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ، ٣١٤٤

(٤) سورة الليل / ١ ، ٢ .

(٥) سورة الضحى / ١ ، ٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ، ٣ / ٥٠١

(٧) تمهيد القواعد ، ٣١٤٥

الفصل الثالث: التوجيه النحوي للشاهد القرآني في المجرورات وأدواتها

وقد ذكر الخليل (٧٥هـ) عن قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۖ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۖ وَمَا خَلَقَ

الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۖ﴾ ^(١) أن (الواوان) الآخرين ليستا بواو قسم، بل إنهما حرفا عطف ^(٢).

قال سيبويه : " قلت للخليل: فلم لا تكون الآخرين بمنزلة الأولى؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد" ^(٣)

وذهب أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) الى أن سيبويه لا يجوز إدخال القسم على القسم ^(٤).

وذكر السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه أنه لا يفصل بين القسم والجواب ولا يبقى القسم الأول بلا جواب ^(٥).

وذهب المنتجب الهمداني (٦٦٩ هـ) الى أن الواو الأولى واو القسم، وما بعدها للعطف ^(٦)

وقد تحدث ابن هشام (٧٦٢هـ) عن ذلك إذ قال : "وَأَعْلَمُ أَنَّ الزَّمَحْشَرِيَّ مِمَّنْ مَنَعَ

الْعُطْفَ الْمَذْكُورَ وَلِهَذَا اتَّجَهَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۖ﴾ ^(١) وَالْقَمَرُ إِذَا

نَلَّهَا ۖ الْآيَاتُ فَقَالَ فَإِنْ قُلْتَ نَصَبٌ إِذَا مَعْضَلٌ لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ الْوَاوَاتِ عَاطِفَةً

وَقَعْتَ فِي الْعُطْفِ عَلَىٰ عَامِلَيْنِ يَعْني أَنَّ إِذَا عَاطَفَ عَلَىٰ إِذَا الْمَنْصُوبَةُ بِأَقْسَمَ

(١) سورة الليل ، ١-٣

(٢) ينظر : الكتاب ، ٥٠١/٣

(٣) المصدر نفسه، ٥٠١/٣

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ، ٤ / ٦٧ ، الكتاب ، ٥٠١ / ٣

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه، ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١

(٦) ينظر : الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد ، ٦ / ٣٣٠

والمخفوضات عطف على الشَّمْس المخفوضة بواو القسم قَالَ وَإِنْ جعلتهن للقسم وَقَعْتَ فِيمَا اتَّفَقَ الْخَلِيلُ وسيبويه على استكراهه " (١).

فالزمخشري (٥٣٨هـ) يرى امتناع كون الواو بعد القسم عاطفة، ويعدّ ذلك من باب العطف على عاملين وهو ممتنع، وإن جعلتها واو القسم وقعت بما يكره استعماله الخليل وسيبويه، لأن كل قسم يحتاج الى جواب.

وذكر ابن هشام في موضع آخر : " قِيلَ فِي نَحْوِ ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ﴾ (٢) أَنَّ الْوَائِ تَحْتَمِلُ الْعَاطِفَةَ وَالْقَسْمِيَّةَ وَالصَّوَابَ الْأَوَّلَ وَإِلَّا لاحتاج كل إِلَى الْجَوَابِ وَمِمَّا يُوضِّحُ الْفَاءَ فِي أَوَائِلِ سُورَتِي الْمُرْسَلَاتِ وَالنَّازِعَاتِ " (٣)

وعلى ما يبدو أن تكون (الواو) للقسم أقرب من كونها عاطفة و يؤيد ذلك ما ذكره ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) فيما يخص هذه المسألة إذ قال: " وقد اختلف الناس في مثل هذه الواو الثانية مع اتفاقهم على أَنَّ الواو الأولى للقسم، فمنهم من قال هي واو العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ومنهم من قال : هي واو قسم آخر واستدل من قال هي واو عطف - وهو مذهب الخليل وسيبويه - بأنها لو كانت واو قسم لم يخل إمّا أن يكون ما بعدها مشركا مع ما قبلها أو لا، فإن كان مشركا وجب واو العطف أيضا وإن كان غير مشرك وجب أن يكون لكل واحد منها جواب يستقل به ... واستدلوا أيضا بأنك لو جعلت موضعها (الفاء) أو (ثم) لكان المعنى على حاله وهما حرفا عطف " (٤) .

(١) مغني اللبيب ، ٦٣٤

(٢) سورة الضحى / ١

(٣) مغني اللبيب ، ٧٤٠

(٤) الايضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، ٦٢٤

بعد ذلك ذكر استدلال من ذهب الى أنها للقسم قال: "وأقوى ما قالوا فيه بالنظر إلى المعنى: إنها لو كانت واو عطف لكان عطفاً على عاملين مختلفين وهو ممتنع وهذا مما يرد على من يمنع" ^(١)

فلو كانت الواو حرف عطف لكان هذا عطفاً على عاملين متغايرين. ثم قال: "وتقديره هو إن قولك: (والليل) مخفوض بحرف الخفض الذي هو واو القسم وقولك: ﴿إِذَا يَغْشَى﴾ منصوب بالفعل المقدر الذي هو (أقسم) فتحقق معمولان العاملين متغايرين ... ولا وجه إلا أن يكون واو القسم" ^(٢).

وما يراه الباحث إن الواو الثانية هي (واو) القسم، وليست حرف عطف، وهو توجيه الزجاج (٣١١ هـ)، والشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ)، والفخر الرازي (٦٠٤ هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦ هـ)، والطاهر ابن عاشور ^(٣) . وهو خلاف ما ذهب إليه ناظر الجيش.

ولو كانت الواو حرف عطف لكان هذا من العطف على عاملين متغايرين.

(١) الايضاح في شرح المفصل ، ٦٢٤

(٢) المصدر نفسه ، ٦٢٤ - ٦٢٥

(٣) ينظر : معاني القرآن وأعرابه ، ٥ / ٣٣٥ ، التبيان في تفسير القرآن ، ١٠ / ٣٦١ ، مفاتيح الغيب ، ٣١ / ١٩٨ ، التحرير والتنوير ، ٣٠ / ٣٧٨

الخاتمة

الخاتمة :

الحمد لله والحمد حقّه، والصلاة والسلام على أبلغ الفصحاء محمد وعلى آله الأتقياء، وأشكره بما أنعم عليّ بإنجاز هذه الدراسة .

وبعد : فإنني أقدم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

١ - يتجه كتاب ((تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)) لخدمة اللغة العربية، إذ يُعنى بتوضيح ما يُشكل إعرابه من آيات الذكر الحكيم، فهو كتاب مهم في العربية، ينماز بكثرة الشواهد القرآنية، وتنوع التوجيهات فيها.

٢ - وضوح شخصية ناظر الجيش في مناقشة الآراء وتقييمها، واختيار الأصح منها، أو الردّ عليها، لذا فإنّ دراسة هذه التوجيهات في الكتاب مفيدة للبحث العلمي.

٣ - كشفت الدراسة عن خلو بعض المسائل من الشواهد القرآنية كدليل للاحتجاج بها، بل وردت لتأكيد القواعد النحوية القياسية، في حين اشتملت مسائل أخرى على شواهد قرآنية عديدة وتوجيهات كثيرة.

٤- ذكر ناظر الجيش في الكتاب نقولاً مختلفة، سردها تحت عنوان (أبحاث أو تنبيهات)، وكان يعقد مقارنات بين توجيهات ابن مالك، وتوجيهات غيره من النحاة، فينصف ابن مالك تارة و أخرى ينصف غيره، وأحياناً يقارن بين رأيين لابن مالك مختلفين في شرح التسهيل أو غيره من المؤلفات.

٥- أثبتت الدراسة براعة ناظر الجيش في مناقشة الآراء والمذاهب النحوية، مما يدل على سعة اطلاعه ووقوفه على كثير من الكتب النحوية، فلم يكن مجرد ناقل للآراء، وإنّما كان يقارن بينها ويعززها بالشواهد القرآنية، ويختار الأقرب إلى الصواب منها معللاً.

٦- إنماز أسلوب ناظر الجيش في الكتاب، بالرقّة، والعذوبة، والبعد عن التعقيد اللفظي، والميل إلى السهولة في التعبير، و إنماز الكتاب بالثراء العلمي ويمكن أن يعدّ موسوعة في النحو العربي، إذ لم يترك ناظر الجيش شاردة ولا واردة إلا تحدث عنها مفصلاً .

- ٧ - أيد الباحث ابن مالك و ناظر الجيش في أغلب التوجيهات للشواهد القرآنية، وقد اشتملت الدراسة على (مائة وسبعة عشر شاهداً)، راعى الباحث فيها اختيار المهم من التوجيهات والعدول عن دراسة التوجيهات المتشابهة، و في هذه الدراسة أيد ناظر الجيش ابن مالك في اغلب المسائل، وخالفه في بعض منها.
- وقد خالف الباحث ابن مالك و ناظر الجيش في (تسع مسائل)، وخالف ناظر الجيش ووافق ابن مالك في (ثمان مسائل).
- ٨- ما يؤخذ على الكتاب عدم ذكر القائل في بعض الشواهد الشعرية، وكثرة النقل من الكتب ولا سيما كتاب التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيان ، فضلاً عن استعمال بعض الألفاظ في غير موضعها كلفظ (يعتبر) بمعنى يُعدّ أو غير ذلك، و إن كان ذلك لم يتكرر كثيراً، وإنّما هي حالات و مواضع قليلة بالنسبة لحجم الكتاب.

ثَبَتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

ثبت المصادر والمراجع :

- * القرآن الكريم.
- * - الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط/١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٩٧٩ م - ١٣٩٩ هـ .
- أسرار العربية ، لأبي البركات ابن الانباري ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- أشتات في اللغة والأدب، لإبراهيم السامرائي، ط / ١ ، دار الكتب والوثائق القومية ، بغداد، ٢٠٠١ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : حمزة النشرتي - الأصول ،تمام حسان ، ط/ ١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨١ م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / ٣ ، ١٩٩٦ .
- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، ط / ١، بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧ .

- إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط / ١ ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ .
- إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهانى الباقولي (٥٤٣هـ) ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري ، ط/٤ ، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، ١٤٢٠ هـ .
- إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي محمد ابن خالويه النحوي (٣٧٠ هـ) ، ضبط وتعليق : علي أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط/١ ، ١٣٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن احمد مصطفى درويش، (١٤٠٣ هـ) ، ط/٤ ، دار الإرشاد ، حمص - سوريا ، ١٤١٥ هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (٩١١ م) ، تحقيق: د محمود فجال، ط / ١ ، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦ هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار/ الأردن، دار الجيل - بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، ط / ١ ، المكتبة العصرية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط/١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤١٨ هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت .

- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق : محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الإيضاح في علوم البلاغة ، المعاني والبيان والبدیع، الخطيب القزويني ، تحقيق : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب، ١٩٩٦ م.
- البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- البداية والنهاية ،ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي ، ط/ ١ .
- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت – لبنان ، ط/١ ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق : الدكتور محمد ابو الفضل، لبنان صيدا ، المكتبة العصرية.
- تاج العروس : محمد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، وآخرون ، مطبعة الكويت ، ١٩٦٥ م
- تاريخ الإسلام و وفیات المشاهير والأعلام، شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد الذهبي ، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط/٢، د.ت .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، (٦١٦ هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل – بيروت، ط/٢ سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- التبيان، الشيخ الطوسي ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، ط/١ ، ١٤٠٩ هـ.
- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣ هـ) ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ هـ .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق : د. حسن هنداي، دار القلم دمشق، ودار كنوز اشبيليا الرياض، ط/١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق الأستاذ محمد أحمد دحمان ، دمشق، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ - ١٩٦٧ م.
- تعدد التوجيه النحوي- مواضعه، أسبابه، نتائج، محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة- مصر، ط/١، ٢٠٠٨ م .
- التعريفات، الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ، تحقيق محمد باسل، الناشر محمد علي بيضون ، ط / ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط/١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحّب الدين محمد بن يوسف بن احمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ) ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر، ط/١ ، القاهرة - مصر ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م .
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط/١، ٢٠٠١ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (٧٤٩ هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، ط/١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م
- التوطئة لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين الأندلسي الإشبيلي ، تحقيق : يوسف احمد.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار التربية والتراث - مكة المكرمة، تحقيق : محمود محمد شاكر، (د.ت) .

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط/٢ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط / ٥ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (٨٧٥ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١ ، - ١٤١٨ هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (٧٤٩ هـ)، تحقيق: د . فخر الدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط/١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن احمد بن خالويه (٣٧٠ هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق، بيروت لبنان، ط/٤ ، ١٤٠١ هـ .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (٩١١ هـ) ، القاهرة، تحقيق محمد ابو فضل ، طبعة الحلبي، ١٢٩٩ هـ .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر البغدادي (١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/١ ، مطبعة مدني، مصر، ١٩٨٦ م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط/ ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠

- الدرر الكامنة ، ابن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد عبد المعيد، ط / ٢ ، حيدر
أباد، دار المعارف العثمانية.
- ديوان الرماح، تحقيق : محمد نايف الديلمي ، مطبعة الجمهورية ، الموصل -
العراق، ١٩٧٠ م.
- ديوان الفرزدق ، نشر الصاوي، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧١ هـ
- ديوان النابغة، تحقيق : د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت لبنان، ١٣٨٨ هـ -
١٩٦٨ م
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن
عبد الله الحسيني الألوسي ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط / ١ ، دار الكتب
العلمية - بيروت ، ١٤١٥ هـ .
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢ هـ)، دار الكتب
العلمية بيروت - لبنان، ط / ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي، المصري ، الهمداني، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (٦٧٢ هـ)،
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط / ١٦ ، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع
، ١٩٧٤ م - ١٣٩٤ هـ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين
محمد بن مالك ، تحقيق : محمد باسل ، ط / ١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠ هـ -
٢٠٠٠ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور
الدين الأشموني الشافعي (٩٠٠ هـ) ، ط / ١ ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي ابو عبد الله جمال الدين ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، ط/ ١ ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن ابي بكر الجرجاوي الازهري المتوفى (٩٠٥ هـ) ، ط/ ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق : صاحب ابو جناح، جامعة الموصل ، العراق ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح الرضي على الكافية ، دراسة وتحقيق : د. يحيى بشير المصري ، ط / ١ ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، السعودية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١ هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط/١١، القاهرة، ١٣٨٣ هـ .
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : الشيخ محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود ، منشورات محمد علي بيوض ، ط/ ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح كتاب سيبويه ، ابو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزربان (٣٦٨ هـ) ، تحقيق : احمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : جماعة من العلماء، المطبعة المنيرية ، القاهرة.
- شرح اللمع في النحو، أبو الحسن علي بن الحسين الباقرلي ، تحقيق : محمد خليل مراد الحربي، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٧ م
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم ، ط/٣، الكويت، مكتبة دار

العروبة، ٢٠٠٥.

- الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، د. محمد إبراهيم عبادة ، القاهرة، مكتبة الآداب
- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس
بن زكريا القزويني الرازي، ط/١ ، مكتبة محمد علي بيضون ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق :
محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط/٢، هجر للطباعة والنشر
والتوزيع.

- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، صبحي إبراهيم الفقي ، دار البيضاء ،
القاهرة ، ط / ١ ، ٢٠٠١ م .

- فقه اللغة وسر العربية ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي ،
تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط/١ ، إحياء التراث العربي ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي
(٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم
العرقسوسي، ط/٨ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ،
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية د. عبد العال سالم مكرم ط ٢ مؤسسة
علي جراح الصباح ١٩٧٨ م.

- قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، مؤسسة دار
التعاون للطبع والنشر، القاهرة- مصر، ١٩٩٧ م.

- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر
المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦ هـ)، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر
، مكتبة الآداب - القاهرة، ط / ١ ، ٢٠١٠ م .

- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة، ط/ ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الكتاب ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق : عبد السلام هارون، ط / ٣ ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٨٨ م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ)، تحقيق : محمد نظام الدين ، ط/ ١ ، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ابو القاسم محمود بن عمرو بن احمد جار الله الزمخشري ، ط/٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق (٤٢٧ هـ)، تحقيق: أبن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، ط/ ١ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- لسان العرب : ابن منظور محمد بن مكرم بن فضل المصري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م.
- اللغة وبناء الشعر ،محمد حماسة عبد اللطيف ، ط/١، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة- مصر، ١٩٦٦ م .
- اللمع في العربية ، لابي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : سميح ابو مغلي ، ط/ ٤ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (٢٠٩ هـ) ، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٣٨١ هـ .

- مسائل نافع عن عبد الله بن عباس، نافع الأزرق ، حققها: د. محمد الدالي، ط/١،
قبرص: الجفان والجاني، ١٩٩٣ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل تحقيق : د. محمد كامل بركات،
دار الفكر، دمشق - دار المدني ، ط/١، جدة ، ١٤٠٥ هـ .
- مشكل اعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ)،
تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة.
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم، ط/١ ، دار
الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠ هـ)،
تحقيق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان
مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/٤، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- معاني القرآن للاخفش ، أبو الحسن المجاشعي المعروف بالاخفش الأوسط (٢١٥ هـ)،
تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط/١ ، ١٤١١ هـ -
١٩٩٠ م .
- معاني القرآن و اعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهيل أبو إسحاق الزجاج (٣١١ هـ)،
تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
- معاني القرآن، الفراء ، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م.
- المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠ هـ)، تحقيق: عبد
الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، ط/٢ ، بغداد، ١٩٩٩ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال
الدين ابن هشام ، تحقيق : د. مازن المبارك و محمد علي، ط/٦، دار الفكر ، دمشق
، ١٩٨٥ م

- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ) ، ط/٣، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٤٢٠ هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، تصنيف العلامة الراغب الأصفهاني (٤٢٥هـ) ، راجعه وعلق عليه : نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط/١، مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣ م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان وآخرين، ط / ١ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ .
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب، ابن عصفور الاشيلي، تحقيق: الجواري، مطبعة العاني، بغداد.
- من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/٣، ١٩٧٨ م.
- منهج سيويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، د . سليمان خاطر، ط / ١ ، مكتبة الرشد ، الرياض، ٢٠٠٨ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغزي بردي، ط/١ ، طبعة دار الكتب المصرية.
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م،
- النحو الوافي ، عباس حسن ، ط / ٣ ، دار المعارف المصرية ، (د . ت) ،

- النحويون والقرآن ، خليل بنیان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة عمان الأردن ، ط/١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ .

- نظرية النحو القرآني د/ أحمد مكي الأنصاري، ط/ ١ ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥ هـ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية ، مصر .

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن ابيك الصفدي ، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار احياء التراث.

الرسائل والأطاريح:

- قواعد التوجيه في النحو العربي (اطروحة دكتوراة) : عبد الله أنور سيد أحمد الخولي إشراف : محمد حماسة عبد اللطيف ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة

المجلات والدوريات :

- قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني، محمد حسن عواد المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع ، العدد ١/١ ، ١٤٣٢-٢٠١١م.

- موقف نحاة طور النشأة من الشاهد القرآني ، حسين أحمد بو عباس، كلية الآداب جامعة الكويت ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد: ١٣٦ / ٣٤ ، للعام ٢٠١٦

Abstract:

.....

Abstract:

The study of syntactic interpretation of Qur'anic evidence is a means to develop the scope of grammatical knowledge, and it holds great importance in enriching the Arabic language. The more fertile the text, the more interpretations it bears, making the study broader and the results more abundant. Studying the syntactic interpretation of Qur'anic evidence in the book “Tamheed al-Qawa'id bi Sharh Tasheel al-Fawa'id” is a way to delve into the sea of grammar, and for this reason, I chose this topic. The study focuses on the syntactic interpretations of the Qur'anic evidences, which al-Nāẓir al-Jaysh (d. 778 AH) expressed his opinions about, along with his methodology in responding to or preferring certain views

The study aims to examine Qur'anic evidences as a criterion to highlight proofs in grammatical issues within a book that serves Qur'anic structure and is concerned with clarifying what is ambiguous in its parsing. It is one of the important books in grammatical studies, distinguished by the abundance and variety of Qur'anic evidences and interpretations. The grammatical personality of al-Nāẓir al-Jaysh is evident in the book through his discussion of opinions and his selection of the most

Abstract:

.....

appropriate among them. Studying the book is beneficial for
.academic research

Through this, the importance of the study becomes clear:
examining the interpretations of Qur'anic evidences by
grammarians reveals the nature of such evidences, their
significance, and the role they play in favoring or narrowing
down meanings. Qur'anic evidence holds importance in the field
of linguistic study in general, and grammatical study in
particular. It was observed through the study that the syntactic
interpretations of Qur'anic evidences by al-Nāẓir al-Jaysh in the
book are abundant, indicating the breadth of his knowledge. He
was well-versed in grammatical schools and the methodology of
each, and extensively aware of the locations of Qur'anic
evidences. He had his own style in dealing with the evidences—
beginning by citing grammarians' interpretations, followed by
his analysis of these interpretations, sometimes supporting them
and other times objecting. He expressed his opinion regarding
the grammarians' interpretations based on grammatical evidence
.and scientific reasoning



The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kerbala
College of Islamic Sciences
Department of Arabic Language/Qur'an Language and
Literature

**The Syntactic Interpretation of the Qur'anic Evidence in the
Book (Tamheed al-Qawa'id bi Sharh Tasheel al-Fawa'id)
by Muḥibb al-Dīn, known as Nāẓir al-Jaysh (d. 778 AH)**

A Dissertation submitted to the Council of the College of
Islamic Sciences / University of Kerbala, as part of the
requirements for obtaining a Doctorate Degree in Philosophy of
Arabic Language / Language of the Qur'an and its Literature /
.Language

Written by:

Hazem Hussein Saleh Alwan

Supervised by:

Prof. Dr. Mo'ayyad Jasem Muhammad Al-Khafaji

AH – 2025

AD ١٤٤٧